العدد (٣٣) يوليو ٢٠٠٦ - السنة الثانية عشر

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

- المؤتمر الدولي المزمع عقده في الكويت حول المعايير الدولية للتقارير المالية.
- ندوة الضريبة بين التأييد والمعارضة.
- قرار وزاري جديد بشأن تنظيم امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات.

- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بصدد اصدار تطبيقات معايير المحاسبة الدولية

- الحلقة النقاشية حول "مشروعات البناء والتشغيل بنظام B.O.T"

- ندوة دور المحاسبة في حماية البيئة.

المقالات المهنية:

الإفتتاحية

أهمية اللقاءات المهنية الدولية

تعد اللقاءات المهنية المتمثلة في المؤتمرات الاقليمية والدولية من الأمور الهامة على صعيد المهنة المختلفة، حيث تأتي هذه الأهمية من واقع ما تتضمنه تلك المؤتمرات من موضوعات علمية ومهنية عديدة ومتنوعة من خلال الدراسات والأبحاث وأوراق العمل التي يتم استعراضها في أعمال المؤتمرات ومناقشتها من خلال ورش العمل، ومن ثم ما ينبثق اخيرامنها من توصيات المجتمعين وما تحمله من أمور هامة تساعد على اداء المهنة وفق المعايير والأسس الدولية ضماناً للمحافظة على مستواها الأدبي.

وانطلاقاً من هذه الأهمية فان جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حريصة على المشاركة في جميع تلك اللقاءات المهنية على المستوى المحلي والاقليمي الدولي، وكذلك اضطلاعها بعقد مثل تلك اللقاءات بصفة دورية، حيث يجري في الوقت الحاضر وضع الترتيبات لقيام الجمعية بتنظيم وعقد مؤتمر دولي في الكويت حول "المعايير الدولية للتقارير المالية" بحضور رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية والمسئولين في الاتحادات الدولية والعربية والاقليمية ومشاركة المنظمات المهنية المعنية على المستوى الاقليمي والدولي، حيث سيتناول هذا المؤتمر جميع ما يتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تعد من المعايير الملزمة لمزاولي المهنة في دولة الكويت وكذلك في معظم بلاد العالم، نظراً لأهمية ما تتضمنه تلك المعايير من اسس وضوابط وقواعد من واقع الخبرة العلمية والمهنية للخبراء المشاركين من جميع أنحاء العالم في وضع تلك المعايير.

وإذ أننا نتمنى تحقيق الأهداف المرجوة من عقد مثل هذه المؤتمرات فاننا نأمل من جميع المتخصصين والمهتمين والقائمين على المهنة المشاركة بفاعلية في أعمال المؤتمر لتبادل الخبرات العلمية والمهنية المتنوعة واستعراض ومناقشة جميع ما يهم المهنة على مستوى الاصعدة، وتعميم فائدة ما سيتم التوصل إليه من أراء وتوصيات على جميع المشاركين وجميع القائمين على المهنة.

والله الموفق،،،

رئيس التحرير
صافي عبدالعزيز المطوع

العـــدد (٣٣) - السنة الثانيـــة عشر
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

رئيس هيئة التحرير
The Editor-in-Chief
صافي عبد العزيز المطوع
Safi A. Al-Mutawa

هيئة التحرير
The Board of Editors
عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
يوسف ابراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
عبدالعزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
د. إياد عبدالله الرشيد
Dr. Eyad A. Al-Rashaid
محمد حمود الهاجري
Mohammad H. Al- Hajri

مدير التحرير
Editing Manager
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

المستشارون
Consultants
د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
أ. د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami
د. نادر حمد الجيران
Dr. Nader Hamad Al-Jairan
أ. يعقوب عبدالله عبدالعزيز
Yaqoob Abdallah Abdulaziz

المحاضرون في ندوة الضريبة بين التأييد والمعارضة

أخبار الجمعية .....(4)

- وضع الترتيبات الخاصة بعقد المؤتمر الدولي المزمع عقده في الكويت.
- ترشيح أعضاء الجمعية للمشاركة في الدورات التدريبية لديوان المحاسبة.
- ندوة الضريبة بين التأييد والمعارضة.
- الجمعية تشارك في اجتماع جمعية المحاسبين القانونيين الهندية.
- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك في أعمال معرض الوظائف بجامعة الخليج.
- قرار وزاري في شأن تنظيم امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات.
- الجمعية بصدد اصدار تطبيقات معايير المحاسبة الدولية.

Correspondence:
Should be addressd to: The Editor-in-Chief
Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799
http:\www.Kwaaa.Org

■ المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي
١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة
دولة الكويت - فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Advertisements
Agreements in this regared should be made with the management of Kuwaiti Association of Accountants and Auditors - P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799

■ الإعلانات
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

Issue No. (33) - Year 12
A Specialized Scientific Periodical Published By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

مجلس ادارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية
Board OF (KAAA)

صافي عبد العزيز المطوع
Safi A. Al-Mutawa
Chairman رئيس مجلس الادارة

عبد اللطيف أحمد عبد الله الاحمد
Abdullatif A. Al-Ahmad
Vice-Chairman نائب الرئيس

يوسف إبراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
General Secretary أمين السر

عبد العزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
Treasurer أمين الصندوق

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
Board Member – عضو مجلس الإدارة
الأمين العام المساعد للاتحاد العام
للمحاسبين والمراجعين العرب

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anizi
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. إياد عبدالله الرشيد
Dr. Eyad A. Al-Rashaid
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. عيد سماوي الظفيري
Dr. Eid S. Al-Zafiri
Board Member – عضو مجلس الإدارة

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة
تتلقاها للنشر، والمقالات والآراء المنشورة
في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا
تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

المحاضرون في الحلقة النقاشية حول مشروعات البناء والتشغيل بنظام B.O.T

- الحلقة النقاشية حول "مشروعات البناء والتشغيل بنظام B.O.T".
- ندوة دور المحاسبة في حماية البيئة.
- المؤتمرات العلمية الدولية.
- مرحباً بأعضائنا الجدد.

مقالات ..... (26)

- ملامح الافصاح المحاسبي بالكويت.

موجز محلي ..... (34)

مال وأعمال ..... (51)

Subscriptions
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries:10 K.D or the Equivalent in local curency for companies and establishments. Non-Arab Countries: $50 individuals, $80 for companies and establishment.
(The Subseription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Muhasiboon Magazine).

■ الاشتراكات
-الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد،١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Prices
Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries: $5 plus airmail charges.

■ الأسعار
سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه اجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أمريكي مضافاً إليها أجور البريد.

وضع الترتيبات الخاصة بعقد المؤتمر الدولي المزمع عقده في الكويت

يقوم مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وكذلك اللجنة التنظيمية العليا واللجنة الفنية بوضع الترتيبات الخاصة بعقد المؤتمر الدولي المزمع عقده في الكويت الذي ستنظمه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال الفترة من ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦ وحتى ١ نوفمبر ٢٠٠٦ بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمحاسبين (مجلس معايير المحاسبة الدولية) بصفته الجهة المسئولة عن إصدار المعايير الدولية الملزمة في معظم دول العالم لإصدار التقارير المالية، وبالتعاون أيضاً مع هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

حيث سيحضره ويشارك في أعماله رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية ومسئولي الهيئات والإتحادات المهنية بالإضافة إلى جمع كبير من القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة من بلدان العالم المختلفة المتوقع مشاركتهم في المؤتمر نظراً لأهمية ما سيتضمنه هذا المؤتمر من موضوعات تتعلق بشئون مهنة المحاسبة والمراجعة وخاصة ما يتعلق بها بالمعايير الدولية للتقارير المالية وما يتعلق بالمعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات المالية الإستثمارية والإسلامية وغيرها، وجدير بالذكر بأن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تقوم حالياً بوضع الترتيبات النهائية للإتفاق مع إحدى الشركات الإعلامية الدولية المتخصصة في عقد مثل تلك المؤتمرات الدولية للإضطلاع بجميع الترتيبات الخاصة بالمؤتمر انطلاقاً من خبرتها الكبيرة في هذا المجال خاصة ما يتعلق بالحملات الإعلامية في مختلف الوسائل الدولية وإجراء الترتيبات مع ممثلي المنظمات الهيئات المهنية على مستوى العالم بالإضافة إلى الترتيبات الأخرى وذلك بهدف انجاز هذا الحدث الدولي الهام بالمستوى الذي يليق به ومن ثم تحقيق الأهداف العلمية والمهنية المرجوه منه وتعميم فائدته على المشاركين وجميع القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة.

علما بأن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وبعد

وزارة التجارة والصناعة بصدد اصدار قرار بشأن قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين

باقتراح من لجنة مراقبي الحسابات بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وبعد التنسيق بين وزارة التجارة والصناعة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، جاري العمل على اصدار قرار وزاري يعتمد قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الدولي الصادر من الاتحاد الدولي للمحاسبين كميثاق لشرف مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت.

حيث أن هذا القرار سيتضمن أيضاً منح الجمعية سلطة مراقبة تنفيذ القرار والتزام تطبيقه وما جاء بقواعد شرف المهنة من قبل أعضاء الجمعية من مراقب الحسابات المزاولين مع تخويل الجمعية باتخاذ ما يلزم من اجراءات ضد من يخالف الالتزام بما جاء بالقرار وقواعد شرف المهنة.

ترشيح أعضاء الجمعية للمشاركة في الدورات التدريبية لديوان المحاسبة

انطلاقا من التعاون القائم بين الجمعية وديوان المحاسبة تم ترشيح عدد من أعضاء الجمعية للمشاركة في الدورات التدريبية التي يعقدها ديوان المحاسبة مجاناً كإهداء للجمعية وبواقع مقعدين لكل دورة حيث أشاد المشاركين بهذا التعاون المثمر بين الجانبين وبالمستوى العلمي والمهني للدورات التدريبية التي ينظمها ديوان المحاسبة خاصة التي تختص في مجال المحاسبة المتخصصة والتحليل المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

الإنتهاء من وضع الترتيبات النهائية والحصول على الموافقة على رعاية المؤتمر ستقوم بالإعلان على المؤتمر حتى يتسنى لجميع الراغبين المشاركة في أعماله وذلك من خلال تقديم أوراق عمل أو حضور أعمال المؤتمر لإفادة أكبر عدد ممكن من القائمين على المهنة وجميع المهنيين والمعنيين بما يتضمنه المؤتمر من قيمة علمية ومهنية انطلاقا ممن سيقدمه الأساتذة والخبراء والمتخصصين خلال انعقاده من دراسات وأبحاث وتوصيات ستساهم دون شك في اثراء الفكر المحاسبي والمهني لدى جميع المشاركين، وسيتضمن الإعلان عن المؤتمر كيفية اجراءات التسجيل والمشاركة ورسوم الإشتراك برنامج العمل وغيرها من تلك الأمور المتعلقة به تفصيليا.

استمرار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في استقطاب السير الذاتية لدعم قاعدة البيانات

انطلاقا من اهتمام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بأهمية توفير قاعدة بيانات بالجمعية تتضمن المعلومات الخاصة بالمختصين والخبراء والمهنيين من القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت حتى يتم الاستفادة منها بالاستعانة بهم في الأنشطة العلمية والمهنية والثقافية بالجمعية، بالاضافة إلى تزويد الجهات العاملة في الدولة بالمعلومات وترشيح ما يتناسب من المسجلين في قاعدة البيانات لتلك الجهات في الأمور العلمية والمهنية والثقافية التي تحتاج إلى خبرات مثل هؤلاء المتخصصين.

وجدير بالذكر بأنه من أجل تفعيل هذا الانجاز فقد قامت الجمعية بتعميم استمارة بيانات باللغة العربية والانجليزية على العديد من الجهات العاملة في الدولة وكذلك على أعضاء الجمعية لتعبئتها من قبل الراغبين وارجاعها للجمعية لادخالها في قاعدة البيانات، بالاضافة إلى نشر هذا التعميم واستمارة التسجيل على الموقع الالكتروني للجمعية وهو www.Kwaaa.org حيث بامكان الراغبين في التسجيل تعبئة النموذج وارساله مباشرة إلى الجمعية عن طريق البريد الالكتروني أو الفاكس أو البريد أو تسليمه باليد.

وبهذه المناسبة فاننا نناشد جميع المهنيين والمهتمين الاستفادة من هذا النشاط الفاعل وذلك بالاتصال بالجمعية والحرص على التسجيل في قاعدة البيانات المذكورة لما في ذلك من مصلحة للجميع.

ندوة الضريبة بين التأييد والمعارضة

تحت رعاية معالي وزير المالية السيد/ بدر مشاري الحميضي عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين ندوة "الضريبة بين التأييد والمعارضة" يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٦/٣/١٣ حيث حاضر فيها كل من:

- السيد/ عبدالواحد العوضي مقرر اللجنة المالية - مجلس الأمة
- السيد/ فوزي القصار الوكيل المساعد للشئون المالية والضريبية بوزارة المالية
- الدكتور/ عيد الظفيري عضو مجلس ادارة الجمعية

وقام بالتعقيب كل من:

- السيد/ صلاح المرزوق عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت
- السيد/ وليد العصيمي مراقب حسابات
- السيد/ أحمد النجار عن الجمعية الاقتصادية الكويتية

وادارة الندوة:

- السيد/ سعد العدواني رئيس اللجنة القانونية بالجمعية

المحاضرون في ندوة الضريبة بين التأييد والمعارضة

■ **العوضي: ٣٠٠ قضية أمام المحاكم جراء تطبيق قانون ٥٥/٣**

■ **الظفيري: لا حاجة لفرض ضريبة حالياً في ظل الفوائض المالية**

حيث قدم السيد/ القصار في بداية الندوة عرضاً.

تناول من خلاله عيوب قانون ضريبة الدخل الحالي رقم ١٩٥٥/٣ ومشاريع اصلاح وتطوير العمل الضريبي النموذجي الى جانب عرض مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد.

وأشار القصار الى وجود ١٨ عيباً في ١٤ مادة بمرسوم ضريبة الدخل الحالي وهي:

- ان القانون وضع اساساً ليطبق على شركات النفط العاملة في الكويت.
- قدم صدوره دون أي تعديل جوهري أو غير جوهري عليه.

- وضع باللغة الانكلزية وترجم ترجمة ركيكة، فافتقر إلى الوضوح ودقة المعاني.
- الاختصار الشديد في المرسوم إذا لا يتجاوز ١٤ مادة.
- اخلاله بمبادئ الضريبة على الدخل.
- عدم وضوح الانشطة الخاضعة للضريبة.
- عدم تفصيل المصروفات واجبة الخصم والمصروفات غير المسموح بها.
- عدم تقديم حوافز للمستثمرين.
- عدم اخذ الاهداف الاجتماعية للضريبة في الحسبان.
- استخدام طريقة الطبقات في احتساب الضريبة دون الشرائح.
- نسبة الضريبة العالمية والتي تصل ٥٥٪.
- ترحيل الخسائر إلى ما لا نهاية مما ادى إلى تأثر الخزانة العامة مع استمرار وجود شركات غير ناجحة.
- الغرامات المفروضة ليست شاملة لكل حالات تقصير الممولين.
- عدم تنظيم عملية الاعتراض على الربط والطعن الضريبي وادى إلى زيادة عدد القضايا امام المحاكم.
- ضمانات تحصيل الضريبة غير متوفرة.
- عدم وجود نص خاص بالتقادم مما ادى إلى سقوط كثير من أموال الدولة.
- محدودية ايرادات الضريبة بشكل لا يساهم كمورد رئيسي في المالية العامة.

رفض دول مهمة استثمارية توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وتشجيع وحماية الاستثمارات لعدم شمولية المرسوم.

بعد هذا العرض التفصيلي لعيوب المرسوم دعا القصار إلى تحديد محاسن ومساوئ مشروع القانون الجديد المقترح وتحديث الادارة الضريبية ونشر الوعي اللازم بهذا الخصوص وذلك وفقاً لمبادئ التشريع الضريبي النموذجي المتضمن المساواة، العدالة، الحياد، البساطة والتوافق.

وأبرز أهم معالم مشروع القانون مثل خفض نسبة الضريبة واعفاء النشاط الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك ارباح التأليف والترجمة والنشاط العقاري لمدة سنتين وشدد على أهمية المشروع لتعديل تركيبة المالية العامة للدولة ودعم التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وقال القانون المقترح سعى لتنفيذ النمط الاستهلاكي للفرد والمجتمع وتنظيم العلاقات الضريبية بين الكويت والدول الأخرى من خلال توفير فرص تشجيع الاستثمارات الاجنبية.

وخلص إلى القول ان تطوير العمل الضريبي لم يقتصر فقط على محاول تطوير التشريع الضريبية ومعرفة الاثار الاقتصادية المترتبة على تطوير التشريع.

وأقر بصعوبة فرض نظام ضريبي في البلاد لتراكم

الرفض لهذا المبدأ منذ عقود في مجتمع مدني واقتصادي لم تجر محاولات جادة وفي تلك العقود لتحويله الى مشارك حقيقي واحد الأركان المهمة من العملية الديموقراطية الا وهو الحق الرقابي على استخدام الموارد العامة التي تعتبر الضريبة أهم عناصرها.

انتفاء الحاجة

من جهته نفى عضو مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدكتور عيد الظفيري وجود حاجة لفرض الضريبة في الكويت بقصد تعزيز مركز الخزينة العامة للدولة.

واعتبر أن فرض مثل هذه الضريبة غير مقبول إلا في حالة توجيه عجلة الاقتصاد وترشيد الانفاق والحد من الاسراف بالخدمات التي تقدمها الدولة، وتنويع مصادر الدخل.

ودعا إلى ابعاد الضريبة عن دخول الافراد وعلى الأقل في مراحل التطبيق الأولى والتركيز على الشركات والمؤسسات والخدمات وبشكل تصاعدي مع مراعاة منح الاعفاءات الضريبية للانتاج الزراعي وبعض الصناعات التي تحتاج الى تشجيع وكذلك مراعاة ظروف كل قطاع على حدة.

وطالب بالوقت ذاته باعادة هيكلة الاقتصاد واستخدام الضريبة كمصدر للدخل القومي وتقليل دور القطاع العام ودفع القطاع الخاص للقيام بمهام أوسع لخلق فرص عمل جديدة.

أسس ضرورية

وشدد الظفيري على أهمية مراعاة الأسس اللازمة للنظام الضريبي والمتمثلة في الجانب التشريعي والتنفيذي والقضائي وكيفية تقديم الاقرارات الضريبية اللازمة.

وقدم مجموعة من المقترحات بقصد جعل النظام الضريبي مميزا ويحقق أهداف المجتمع ويساهم في ترشيد الانفاق تضمنت ما يلي

- البدء بحملة التثقيف الممولين.
- دافعي الضرائب.
- تقديم دراسة متكاملة لتوضيح الضريبة المثلى وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- الاخذ بعين الاعتبار الآثار التي يمكن أن تحدثها الضريبة على الاستثمار المحلي، خوفا من هروب رؤوس الأموال للخارج.
- عدم فرض الضريبة على دخول الافراد وتركيزها على الخدمات المقدمة مع فرض الضرائب على الشركات المحلية والأجنبية العاملة في الكويت وتدعيم جهاز وزارة المالية بإدارة فنية تستطيع تحصيل الضرائب بشكل عادل واحالة من يثبت عدم التزامة للجهات القضائية. وفي الختام حذر من القيام بفسخ اي دولة اخرى حتى وإن كان ناجحا فيها خشية أن يفشل بالتطبيق في الكويت نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية عن الاخرين.

٣٠٠ قضية

وقال عبد الواحد العوضي أن مشكلة قانون الضريبة الحالي تكمن بانه صدر قبل قانون الشركات التجارية وهناك بين ٢٠٠-٣٠٠ قضية أمام المحاكم تطبق هذا القانون على الوكيل الحصري.

واكد ان على الحكومة لن تستطيع تمرير القانون المقترح لان مجلس الأمة يريد قانوناً شاملاً، خصوصا ان منظمة التجارة العالمية W.T.O تلزم الكويت معاملة الشركات الأجنبية كالشركات المحلية لافتا الى ان القانون المقترح الذي يشتمل على ٧٨ مادة يحتاج إلى دراسة شاملة.

ودعا الى اختيار الوقت المناسب لطرح القانون الجديد، خصوصا ان الكويت تشهد فائضا ماليا تاريخيا وغير مسبوق، وان الموازنة العامة لا تحتاج الى دعم لافتا الى أن الحديث عن الضرائب في هذا الفائض غير مقبول لدى مجلس الأمة وطالب بتجديد الشركات التي ينطبق عليها القانون الجديد، مشيرا الى أن الفائض في ميزانية مؤسسة الكويت للتقدم العلمي يصل الى ٦٠٠ مليون دينار كويتي.

المصارف العائلية

قال فوزي القصار أن القانون المقترح أخذ بالاعتبار المصاريف العائلية التي يتحملها دافع الضريبة خلال السنة الماضية وذلك بالسماح له بخصمها من دخله الصافي والتي حددت بمبلغ ٣٠ ألف دينار للأعزب وبمبلغ ٣٤ ألف دينار للمتزوج مع اضافة ١٢٠٠دينار لكل ولد حتى يصل إلى الحد الأقصى ٧ أولاد.

تشريع واضح

شدد مراقب الحسابات وليد العصيمي على ضرورة ايجاد تشريع ضريبي واضح وإعادة النظر بنسبة الضريبة التي تصل إلى ٥٥٪ وذلك وفقا لمعايير سليمة وليس طبقا لمبدأ الخسارة والربح وتحديد كيفية التدقيق على الشركات.

جانب من الحضور في ندوة الضريبة بين التأييد والمعارضة

الجمعية تشارك في اجتماع جمعية المحاسبين القانونيين الهندية

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ممثلة في كل من:

- السيد / صافي عبد العزيز المطوع رئيس مجلس الإدارة
- الدكتور/ اياد عبدالله الرشيد عضو مجلس الادارة
- السيد/ ناصر خليف العنزي عضو مجلس الادارة

في اجتماع المحاسبين القانونيين اعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الهندية بمقر ورعاية السفارة الهندية بالكويت وذلك خلال شهر ابريل ٢٠٠٦، حيث تناول اللقاء طرح التعاون والتواصل بينهم وبين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المجالات المهنية المتنوعة.

حيث القى السيد/ صافي المطوع كلمة تضمنت ترحيب جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بهذا التعاون والتواصل لما في ذلك من مصلحة للجميع، حيث جائت الكلمة على النحو التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد منوهران.. رئيس معهد المحاسبون القانونيين في الهند

أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء معهد المحاسبون القانونيين في الهند فرع الكويت

السادة الأفاضل...

الحضور الكريم...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتقدم إليكم باسمي واسم اخواني أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بأسمى آيات الشكر والتقدير على دعوتكم الكريمة هذه كما يسعدني أن أرحب بالسيد منوهران بالكويت ونتمنى له طيب الإقامة كذلك نتطلع إلى مد جسور التواصل والتعاون فيما بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومعهد المحاسبون القانونيين في الهند فرع الكويت لما فيه من مصلحة على المهنة والقائمين عليها.

المشاركون في اجتماع أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الهندية

Mr. Manoharan,
President of the Instituete of Chartered Accountants of India,
Members of the board,
Ladies and gentlemen,

On behalf of my self and members of the board of the Kuwaiti Association of Accountants and Auditors I would like to thank you very much for your generosity and for your kind invitation. In this occasion I would like to Welcome Mr. Manoharan to Kwait and we hope he has an enjoyable visit,and we look forward to build our relationships between the Kuwaiti Association of Accountants and Auditors and the Institute of Chartered Accountants of India/ Kuwait Chapter to what is beneficial to both sides.

Thank you,
I hope to see you all again.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك في أعمال معرض الوظائف بجامعة الخليج

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في أعمال وفعاليات معرض الوظائف الذي أقامته جامعة الخليج على مدى يومين متتاليين خلال شهر ابريل ٢٠٠٦ ممثلة في لجنة طلبة المحاسبين بالجمعية بحضور وتنظيم رئيسة اللجنة الشيخة/ بسمة سلمان حمود الصباح وعضو اللجنة الآنسة/ عواطف عيد المنصور وقد حضر الإفتتاح كل من رئيس مجلس الإدارة السيد/ صافي المطوع ونائب رئيس مجلس الإدارة السيد/ عبد اللطيف أحمد الأحمد، حيث أثنى المشاركين والحضور في المعرض في جهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خاصة فيما يتعلق بإرشاد وتوجيه طلبة المحاسبة حول جميع أمور المهنة ومستقبلها الوظيفي، كما أبدى رئيس الجامعة الدكتور/ عبد الله المحيلان شكره وتقديره للجمعية على مشاركتها الفعالة وجهودها الطيبة في هذا النشاط الهام متمنيا استمرار التعاون والتواصل بين الجامعة والجمعية خاصة فيما يهم طلبة المحاسبة وتزويدهم بإصدارات الجمعية العلمية والمهنية لما في ذلك من فائدة كبيرة لهم.

قرار وزاري في شأن تنظيم امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات

قامت وزارة التجارة والصناعة وبعد التنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بإصدار قرار وزاري جديد رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦ في شأن تنظيم مواد قواعد واجراءات امتحان مزاولة مهنة مراقبة الحسابات ومكان وميعاد انعقاد هذا الإمتحان، حيث تضمن

القرار تشكيل لجنة لوضع قواعد واجراءات الإمتحان، حيث تضمن القرار تشكيل لجنة لوضع قواعد واجراءات الإمتحان لا يزيد أعضائها على خمسة يكون أحدهم من وزارة التجارة والصناعة والباقي من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يتم اختيارهم وفقا لمؤهلاتهم العلمية وخبرتهم العملية علي ألا يكونوا من المزاولين لمهنة مراقبة الحسابات.

كما تضمن القرار اختصاصات اللجنة المذكورة والمواد التي سيتم الإمتحان فيها وهي:

١- المراجعة
٢- التطبيقات المحاسبية والإدارية
٣- المحاسبة المالية
٤- القوانين التجارية المسئولية المهنية

على أن يتم عقد الإمتحان مرة واحدة في السنة مقابل رسم قدره ٥٠د .ك لكل مادة على حدة من كل متقدم تتوافر فيه الشروط المطلوبة لدخول الإمتحان.

الجمعية بصدد اصدار تطبيقات معايير المحاسبة الدولية

استمرارا لاهتمام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بصفتها الإطار المهنتي الهام لمهنة المحاسبة وطرق إعداد القوائم والإفصاح فقد قامت استكمالا لجهودها السابقة المتمثلة في ترجمة معايير المحاسبة، فإنها بصدد إصدار تطبيقات معايير الحاسبة الدولية باللغة العربية حيث قامت بعقد اتفاق مع مجموعة من الأساتذة المتخصصين لإعداد هذه التطبيقات وهم:

١- أ . د . / محمد أحمد العظمة
٢- أ . د . / مصطفى أحمد الشامي
٣- أ . د . / محمود عبد الملك فخرا

حيث سيتم إصدار تلك التطبيقات على جزئين كل جزء يحتوى على تطبيقات مجموعة من المعايير، حيث من المتوقع الإنتهاء من إعداد تلك التطبيقات وطباعتها خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٦ .

الحلقة النقاشية حول "مشروعات البناء والتشغيل بنظام B.O.T"

تحت رعاية السيد/ عبدالرحمن حميدان الحميدان - رئيس المجلس البلدي

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الحلقة النقاشية حول مشروعات البناء والتشغيل بنظام B.O.T

يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٦/٤/١٠

حاضر فيها كل من:

- السيد/ أنور عبدالرحمن الجودر الأمين العام المساعد بمجلس الوزراء
- المهندس/ عادل الخرافي عضو المجلس البلدي ورئيس جمعية المهندسين الكويتية
- الدكتور/ محمد متولي خبير متخصص في المجال
- الدكتور/ رشيد محمد القناعي عضو مجلس إدارة الجمعية

حيث تم في الحلقة النقاشية المذكورة استعراض جميع الآراء حول الموضوع

وقد أجمع عدد من الاكاديميين المتخصصين في مجال الاقتصاد والمحاسبة والهندسة

المحاضرون في الحلقة النقاشية حول مشروعات البناء والتشغيل بنظام B.O.T

على انتقاداتهم لتدخل السياسيين في العمل المهني معبرين عن عدم تفاؤلهم في حال استمرار هذا التدخل.

ورفض الاكاديميون اتهامات بعض اعضاء مجلس الامة بأن السعي وراء تطبيق نظام الـB.O.T هو بمنزلة بيع المواطنين وسرقة الكويت مؤكدين أن المشكلة التي يعانيها نظام الـB.O.T هي مشكلة سياسية وليست قانونية.

وانتقد البعض الآخر الاسلوب المتبع في تنفيذ مشاريع الـ B.O.T بالكويت مؤكدين ان ما يتم تطبيقه حالياً هو تخصيص المشاريع لاشخاص متنفذين ولا يمت لهذا النظام بصلة.

وزادوا ان الكويت تفتقر إلى وجود خطة لتطبيق النظام

مشددين على ضرورة وجود مفهوم واضح لهذا النظام الذي تستخدمه الدول في تمويل المشاريع التي تعجز حكوماتها عن تمويلها.

وطالبوا بضرورة تشكيل لجنة عليا لتسهيل اجراءات تشغيل وبناء المشاريع وفق نظام الـB.O.Tحيث استغرب رئيس المجلس البلدي عبدالرحمن الحميدان اتهامات بعض اعضاء مجلس الأمة بأن السعي وراء اقرار مشروع نظام الـB.O.T هو بمنزلة السعي الحثيث لبيع المواطنين وسرقة الكويت التي تندرج تحت اطار الخيانة العظمى للوطن.

وأكد أن المشكلة التي يعانيها نظام الـB.O.T هي مشكلة سياسية بحتة وليست قانونية وذلك بسبب تدخل السياسيين في هذا الجانب الأمر الذي ترتب عليه عدم وضوح الرؤية وبالتالي تغييب المهندس والمحامي والاقتصادي والمحاسب عن تقديم رأيهم الفني في هذه القضية.

واضاف أن الكويت بحاجة إلى نظام الـB.O.T لتنمية الدولة بينما هي ليست بحاجة إلى نظام المبادرات الذي يهدف إلى تنمية القطاع الخاص.

وقال ما نعانيه بالكويت لا يكمن في تقديم المشاريع وانما بمتابعة تلك المشاريع عن طريق الـB.O.T ولذلك لا توجد رؤية واضحة.

واضاف الحميدان يجب أن يكون هناك وضوح قانوني وفني في هذا النظام لضمان الشفافية في طرح المشاريع ومتابعتها.

وتساءل رئيس المجلس البلدي عن اسباب عدم اقرار المخطط الهيكلي للدولة حتى الآن على الرغم من وجود احاديث عن الانتهاء منه.

وقال أن تأخره مضر للكويت وخصوصاً لنظام الـB.O.T والنظام الاقتصادي التي تسير عليه الدولة.

من جانبه، انتقد عضو المجلس البلدي ورئيس جمعية المهندسين الكويتية عادل مساعد الخرافي تدخل السياسيين في العمل المهني معبراً عن عدم تفاؤله بمستقبل الكويت في حال استمرار هذا الوضع.

واضاف أن بعض السياسيين يرون في نظام الـB.O.T أنه

جانب من المشاركين في الحلقة النقاشية حول مشروعات البناء والتشغيل بنظام B.O.T

عملية احتكارية من قبل كبار التجار وأن المتضرر الوحيد هو المواطن البسيط مؤكداً أن هدفهم الأساسي هو التكسب السياسي.

وقال إذا استمر الحال على تسييس القضايا المهنية فنحن نؤكد عدم تفاؤلنا بمستقبل الكويت واصفا تدخل الساسة في القضايا المهنية بـ(الحرب).

وبين وجود اشخاص يحاولون عرقلة مشاريع الـB.O.T والعمل على تسييس المجتمع المتخصص مطالباً بضرورة اتاحة الفرصة امام المجتمع المتخصص بأخذ دوره وتفعيل نشاطه.

وطالب الخرافي مجموعة المهنيين تشكيل تكتل لحماية مهنتهم والدفاع عنها وبالتالي حماية المجتمع.

من جهته، انتقد الأمين العام المساعد في مجلس الوزراء انور عبدالرحمن الجودر الاسلوب المتبع في تنفيذ مشاريع الـB.O.T بالكويت مؤكدا ان ما يتم تطبيقه حاليا هو تخصيص المشاريع لاشخاص متنفذين ولا يمت لنظام الـB.O.T بصلة.

وقال «الذي يحدث بالكويت بالنسبة لنظام الـB.O.T ان الدولة جبلت على اعطاء الأراضي بسبيل المساعدة كالشاليهات والقسائم الصناعية والتجارية وبالتالي بدأ أصحاب تلك القسائم يقدمون الافكار والمبادرات ويقولون هذا هو نظام الـB.O.T، ولكن في حقيقة الأمر هو نظام تخصيص لاشخاص معينة».

وزاد الجودر في انتقاده ان الكويت تفتقر لخطة تطبيق نظام الـB.O.T وعدم وجود مفهوم واضح لهذا النظام الذي تستخدمه الدول في تمويل المشاريع التي تعجز حكوماتها عن تمويلها.

وأكد حاجة الكويت الماسة لنظام الـB.O.T ضمن مفهومه الصحيح خاصة انعكاساته الايجابية على قضايا الاقتصاد والعمالة ونقل التكنولوجيا.

وطالب الأمين العام المساعد في مجلس الوزراء انور الجودر الحكومة بتشكيل لجنة عليا تملك كافة الصلاحيات في اصدار الأوامر لتسهيل اجراءات تشغيل وبناء المشاريع وفق نظام الـB.O.T مشيرا إلى وجود عراقيل وعدم تعاون من قبل الاجهزة الحكومية.

وبين أن نظام الـB.O.T يعتبر احد انظمة الـP.P.P الذي يعتبر النظام الاشمل والاعم للعلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص.

واضاف أن هاجس القطاع الخاص يتمحور حول اسباب عدم اعطاء الحكومة هذا القطاع مدة أطول وتسهيلات أكثر.

وقال لقد وضعنا نظاماً وفقاً لتلك التخوفات وقمنا بتقديمه الى الأمين العام لمجلس الوزراء الذي بدوره رفعه إلى وزير المالية السابق محمود النوري والذي كلفه مجلس الوزراء بضرورة تشكيل فريق عمل لتحديد الآلية والضوابط لهذا النوع من التعاملات.

وشدد على ضرورة وجود جدوى اقتصادية لدى الحكومة في المشاريع التي تود طرحها بنظام الـB.O.T لتشجيع القطاع الخاص وعدم ارباكه مضيفاً أنه يجب على الدولة عند طرح المشروع وفق نظام الـB.O.T ان

تطرحه بكل شفافية ووضوح.
وتابع الجودر لقد أثبتت التجارب العالمية أن نظام الـ B.O.T يهدف الى استقطاب رؤوس الأموال الخاصة لدعم ميزانية الدولة التي تعاني من نقص في مواردها أو في ميزانيتها بهدف تغطية المشروعات التنموية المدرجة ضمن خططها المعتمدة إضافة إلى طمعها بخدمة أفضل وهو ما يتسم به نظام الشراكة بنقل المعرفة والتكنولوجيا.
أما المتخصص في مجال الـ B.O.T د. محمد متولي فقد شدد على ضرورة قيام الحكومة بإنشاء جهاز إداري مركزي يقوم بالإشراف والرقابة على تنفيذ جميع مشروعات البنية الاساسية المقامة بنظام B.O.T منذ مرحلة الإعداد وحتى تسليم المشروع إلى الدولة.
وأضاف يجب على الجهاز القيام بالعديد من المسؤوليات ضمن إطار هيكل تنظيمي واضح بحيث يضع الصيغ الحكومية للسياسة العامة تجاه مشروعات B.O.T والتنظيمات الإدارية اللازمة لتنفيذها كذلك ترتيب مشروعات الـB.O.T حسب الاولوية من خلال دراسة احتياج الدولة لها والجدوى الاقتصادية للمشروع، إلى جانب إعداد ووضع المسودة والاتفاقيات والعقود النموذجية حسب كل قطاع من مشروعات البنية الأساسية مما يعمل على انسيابية وتناسق العملية الادارية وتقليل التكلفة القانونية وحماية الأطراف من البنود غير المتوقعة وغير المتوازنة في اتفاقيات المشروع بالاضافة إلى اصدار الموافقات والتصاريح المختلفة لتنفيذ المشروع والتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية.
وبين د. متولى أهمية وجود ضوابط لتأهيل الشركات، لأن مرحلة تأهيل الشركات في مشاريع الـ B.O.T تمثل أحد أهم الخطوات الأساسية التي تؤكد جدية المشروع وعدم دخول الشركات غير الجادة الأمر الذي يؤدي إلى إختيار الشركات القادرة على تمويل المشروع وتنفيذه وإدارته مشددا على ضرورة الاخذ بالاعتبار معايير ومقاييس اختيار الشركات المؤهلة.
وذكر ان الكويت اتجهت مبكرا نحو الأخذ بنظام آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور مشارك وفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد بدأت في الأعوام الأخيرة خطواتها الأولى نحو اشراك القطاع الخاص في مجالات الخدمات العامة التي تميزت بطبيعتها الاحتكارية من قبل الدولة لعقود طويلة. وقال لقد تبنى البنك الدولى استراتيجية تشجيع الدول على التوجه نحو القطاع الخاص لتمويل وإدارة المرافق ومشروعات البنية التحتية على اختلاف أنواعها باعتبارها الاستراجية المناسبة في ظل ما تتطلبه هذه المرافق من اعتمادات مالية ضخمة بالاضافة إلى عدم كفاءة أعمال التشغيل والصيانة بسبب عدم على جذب الخبرات ونقل التكنولوجيا المطلوبة.

ندوة
دور المحاسبة في حماية البيئة

تحت رعاية السيد/مشاري جاسم العنجري- نائب رئيس مجلس الأمة

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ندوة حول "دور المحاسبة في حماية البيئة" يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٦/٤/١٧ وحاضر فيها كل من :

- الدكتور / صادق البسام
رئيس قسم المحاسبة - جامعة الكويت
- الدكتور / رمضان الشراح
أمين عام اتحاد الشركات الاستثمارية
- الدكتور/علي الخريبط
مدير عام شركة ايكو للاستشارات البيئة

وأدار الندوة:

- السيد/ علي حسين الحمدان
عضو الجمعية

حيث أوضح السيد / مشاري العنجري في بداية الندوة بأن دول العالم.

بدأت تهتم بالقضايا البيئية كونها من القضايا المهمة التي

المحاضرون في ندوة دور المحاسبة في حماية البيئة

يجب النظر فيها عن قرب» مبيناً أن « معايير الرقي والتقدم أصبحت تأخذ من خلال الاهتمامات في الجوانب البيئية خصوصا أننا بدأنا نسمع عن أمور خطرة تتعلق بالقضايا البيئية تحتاج منا الى وقفة جاده للحد من أخطارها».

وأوضح العنجري أن مجلس الأمة قام بتشكيل لجنة خاصة تتعلق بالشؤون البيئية وقضاياها كما هناك هيئة لحماية البيئة وهي هيئة حكومية»، مشيرا الى أن «الكويت مهتمة جدا بالقضايا البيئية كونها من القضايا المهمة والحساسة التي تحتاج من الجميع جهود مضاعفة للحد من أخطارها».

وأكد العنجري أن هناك اقتراحات برغبة من مجلس

الأمة للحد من التلوث والعمل على معالجة القضايا البيئية»، مشيرا الى أن هناك «تعديات على البيئة بشكل عام من تلوث ونفايات سواء في البيئة البحرية أو البرية. من خلال الصيد الجائر خصوصا أن هناك عدم اهتمام من بعض المعسكرات والمخيمات الربيعية التي تسبب تلوثا»، مبينا أن «هذه المسألة المتعلقة بالبيئة يفترض إدخالها كمنهج وكمادة للتعليم في المرحلتين الإبتدائي والمتوسطة حتى يعي الإنسان أهمية البيئة».

وأشار العنجري الى أن«جون الكويت يعتبر ثروة للموارد البحرية فهو مكان لتكاثر الأسماك فلابد أن نحافظ علية قدر الإمكان » موضحا أن« فيما يتعلق بجسر الصبية وتأثيره على البيئة فهو صحيح أنه يقتصر مسافات بعيدة بين المناطق لكن في الوقت نفسه يهدم البيئة لذلك نتمنى ألا يكون هناك إنشاء لهذا الجسر خصوصا أن يمكننا اختيار أماكن أخرى لانشاء الوحدات السكنية دون الحاجة الى بناء جسور مثل الوفرة والخيران وغيرها من أماكن متباعدة ومربوطة بالمناطق الحالية وهذا ما سيساعدنا على قضية الاختناقات المرورية.

وقال العنجري أن« تم طلب ازالة ميناء الشويخ أو تصغير على قدر الأمكان للحد من الأضرار البيئية التى تنتج عنه ووعودنا خيرا»، مبينا أنه « قد يزال بعد إنشاء ميناء بوبيان».

ومن جانبه، قال مدير عام شركة (إيكو) للاستشارات البيئية الدكتور علي خريبط أن «منظمة المقاييس الدولية (الأيسو) هي منظمة قديمة تقوم بنظام بيئي متميز للحد من المشاكل البيئية وتأخذ به بعض الشركات والمؤسسات والمنظمات البيئية وتأخذ به بعض الشركات والمؤسسات والمنظمات البيئية موضحا أن منظمة المقاييس الدولية بدأت أعمالها سنة ١٩٤٧ وكانت أعمالها ليس لأسباب فنية أو علمية بل حربية لأن العداد العسكري الذي كان موجودا بين دول الحلفاء كان مهما عندهم أن أي دولة من دول الحلفاء تستخدم نفس العداد العسكري مثلا الذي تصنعه فرنسا تستخدمه بريطانيا»، موضحاأن « هناك شركات ومؤسسات تستخدم هذا النظام في البيئة»، مؤكدا أن من المعايير المهمة التي أقامت باصدارها منظمة المقاييس العالمية (الأيسو) هي معيار الـ ١٤٠٠٠١ هذا الرقم

جانب من المشاركين في ندوة دور المحاسبة في حماية البيئة

تقدمه المنظمة لأن له معنى فهو معيار متعلق فقط بالبيئة وهو مكون من عدة معايير بعضها يوضح مواصفات المدقق البيئ نفسه وأيضا يوضح لنا كيف نعمل نظاما للتدقيق البيئ ومحتوياته»، مبينا أن « أهم شيئ في نظام الأيزو ١٤٠٠١ الذي بدأ إصداره عام ١٩٩٦ وهناك نسخة جديد اصدرت عام ٢٠٠٤، الإثنان يركزان على مواضيع معينة تطالب كل مؤسسة أو شركة أو منظمة أن تسعى للحصول على شهادة تثبت انها متطابقة مع هذا المعيار بالتزامها بشروط معينة وأهم هذه الشروط هي أن تحصل الشركة أو المؤسسة أو المنظمة على الأيزو ١٤٠٠١ وتكون مطابقة مع القوانين البيئية الموجودة في الدولة».

وأوضح خريبط أن «في حال ثبوت أن الشركة الحاصلة على الأيزو ١٤٠٠١ خالفت قوانين الدولة البيئية ممكن تقع عليها مخالفة وتنسحب منها هذه الشهادة» مضيفاً أن «على كل شركة تسعى للحصول على شهادة الأيزو لا بد أن تعد نفسها أن تحسن أداءها في المجال البيئي من خلال تقليل انبعاثاتها في الهواء كل عام»، موضحاً أنه «في حال أرادت الشركة الحصول على شهادة الأيزو لا بد منها أن تستشير شركة استشارية يكون لديها خبرة في الموضوع لانشاء نظام الـ١٤٠٠١ وتكون مهيأة من قبل ادارة الشركة لتحسين أدائها البيئي كي يكون لديها قناعة أن هذا النظام سوف يفيدها، بعدها تقوم الشركة الاستشارية بتحليل الثغرات من خلال المشاكل البيئية الموجودة لديها وعليها معرفة إذا كانت هذه المشاكل مالية أو فنية لعدم وجود كوادر بشرية وعدم وجود تدريب كاف وبعد تحديد الثغرات وبعدها تحاول أن تعالج هذه الثغرات عن طريق خطة زمنية معينة».

وأكد خريبط أن «بعد الانتهاء من تحديد الثغرات للشركة التي تسعى للحصول على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ والعمل على معالجتها يتم تدريب موظفين الشركة على التدقيق الداخلي وهذا يتم من خلال مرور الموظف في مرحلة تدريبية معينة يشترط فيها النجاح في الامتحانات التي تقدم للمتدرب حتى يصبح مدقق بيئيا ناجحاً» مبيناً أن «التدقيق الداخلي هو عمل موظفين من داخل الشركة لديهم القدرة على التدقيق على النظام الذي عملوا به حتى تتأكد الشركة أن نظامها يعمل بصورة سليمة لا بد الاستعانة بمدققين خارجين يفحصون النظام الداخلي للشركة الذي يقوم بفحصه المدققون الداخليون كي تتأكد الشركة أن نظامها يسير بطريقة سليمة» موضحاً أن « في حال اكتشف المدققون الخارجيون أثناء فحصهم للمستندات أن هناك مخالفات للقوانين البيئية ولديه انبعاثات للهواء أكثر من الحدود المسموح فيها يمكن أن يرصدوا مخالفات خطية للشركة توضح أنها غير متطابقة مع معايير الأيزو ١٤٠٠١».

ومن جهته، قال أمين عام اتحاد الشركات الاستشارية الدكتور رمضان الشراح أن «هناك اهتماماً متزايدا بالأنشطة الاجتماعية والبيئية للمؤسسة» مبيناً أن «هذا الأمر لا يعني عدم الاهتمام بتحقيق الأرباح، إذ أن الوفاء بالأنشطة الاجتماعية والبيئية

للمؤسسة» مبيناً أن «هذا الأمر لا يعني عدم الاهتمام بتحقيق الأرباح، إذ أن الوفاء بالأنشطة الاجتماعية والبيئية يعتمد أساساً على وجود الأرباح بالإضافة إلى أن استمرار ونمو المؤسسة في المدى الطويل يتطلب تحقيق أرباح كافية» مشيراً إلى أن «هناك من يرى أن تنفيذ تلك الأنشطة يتعارض مع تحقيق الأرباح لأنها تعني أرباحاً منخفضة للأسهم وهناك من يقول أن قبول المؤسسة لتنفيذ الأنشطة الاجتماعية والبيئية يعتبر هدما لأساسيات المجتمع»، مبيناً أن «بعض الأنشطة الاجتماعية والبيئية يعتبر هدما لأساسيات المجتمع» مبيناً أن «بعض الأنشطة الاجتماعية والبيئية قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح في المدى القصير ولكنها تؤدي إلى زيادة الأرباح في المدى الطويل عن طريق ايجاد علاقة طيبة بين المؤسسة والمجتمع وخلق انطباع حسن لدى افراد المجتمع عن المؤسسة».

وأشار الشراح الى أن «احدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأميركية على (٨٢) مؤسسة عن العلاقة بين الأنشطة الاجتماعية والبيئية والأرباح مقاسة في صورة العائد على الاستثمارات بأن العائد على الاستثمارات في المؤسسات التي تنفذ انشطة اجتماعية وبيئية يبلغ ١٤,٣ في المئة بينما في المؤسسات الأخرى التي لا تنفذ أي أنشطة اجتماعية وبيئية يبلغ ٩,١ في المئة» موضحاً أن «تحقيق الأرباح هدف أساسي وضروري لأي مؤسسة إذ أنها لا يمكن أن تستمر بدون تحقيق أرباح كافية» مبيناً أن «لا بد من المؤسسات أن تأخذ اطار وابعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة لتشمل المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الاختيارية»..

وأكد الشراح أن «دور الدولة في المحافظة على البيئة الاقتصادية يتمثل من خلال التأكد من اختيار الموقع المناسب للمناطق الصناعية واجراء التقويم الدوري للأنشطة الصناعية المسببة لتلوث البيئة» موضحاً أن «لا بد من تقييم الآثار البيئية من خلال عملية كشف الآثار البيئية الضارة والمفيدة لخطط التنمية الملموس منها وغير الملموس المباشر من أجل معالجة أو تفادي هذه الآثار الضارة على البيئة» مؤكدا أن «التقييم البيئي له عدة أهداف منها ايجاد نوع من التوازن بين البيئة والمشروعات الانمائية لتحقيق المصلحة المشتركة والمتبادلة والمراقبة البيئية المستمرة لمشروعات التنمية وتحسين عملية صناعة اتخاذ القرار من خلال توضيح الرؤية بكل المردودات البيئية».

ومن جانبه، قال رئيس قسم المحاسبة في جامعة الكويت الدكتور صادق البسام «أن قانون البيئة رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ الخاص بانشاء الهيئة العامة للبيئة نص على أن هناك تكلفة لهذه البيئة». مبيناً أن «هذه التكلفة يجب أن تنعكس على سعر المنتج الذي نستهلكه سواء كان كهرباء أو ماء أو نقلا بالباص أو أي شيء نستخدمه» موضحاً أن «محاسبة البيئة أدت إلى تشجيع المهتمين بالبيئة انهم يدمرون مقاييس اداء البيئة في صميم العملية المالية للمنشأة والحسابات القومية

للدولة وذلك لتخطيط خفض التأثيرات السالبة على البيئة» مؤكداً أن «المحاسبة البيئية هي توفير المعلومات المتعلقة بالبيئة سواء داخل أو خارج الشركة وهناك تعريف لوكالة حماية البيئة الأميركية أن المحاسبة البيئية هي لفت انتباه أصحاب الشركة في التكاليف البيئية والذين بدورهم قادرون ويهمهم ايجاد سبل خفض التكاليف لتحسين مستوى البيئة والبعض يعرفها انها تلك الوظيفة التي تساعد المنشآت على فهم المحاسبة على تلك المصاريف الداخلية المتعلقة بالبيئة والتي يحتويها النظام المحاسبي»، مبينا أن «المشكلة تكاليف المحاسبة الخارجية التي لا تحويها الشركات ضمن نظامها المحاسبي وتحملها على المجتمع».

وأكد البسام أن «الشركات لم تقدم السعر الحقيقي لسلعتها ولو نظرنا إلى الجانب البيئي لوجدنا أن افتراض الاستمرارية الذي نتبعه في المحاسبة في الكثير من الشركات غير موجود لأن كثيراً من هذه الشركات تعد الأرباح التي توزعها هي جزء من رأس مالها ولو نظرنا للجانب البيئي في تسعير المنتج والمقصود رأس المال الطبيعي وليس رأس المال الاقتصادي والمالي» مبينا أن «أنظمة المحاسبة البيئية الموجودة هي أنظمة تنقسم إلى نظام المحاسبة البيئي وهي الحسابات القومية على مستوى الشركة وهذا يتفرع الى نظام المحاسبة الادارية البيئية وتجتمع المعلومات الادارية التي تهم البيئة على مستوى المنشأة» مؤكداً أن «نظام المحاسبة المالية البيئية يحتوي على معلومات مالية تهم متخذ القرار مشيراً إلى أن «الحاجة لاعداد حسابات مالية بيئية لمساءلة الشركة عن تأثيراتها السلبية على البيئة من خلال بيانات نقدية لأن التأثيرات البيئية ليست نقدية مثلاً أن سوء أو انخفاض مستوى تنقية الهواء أو التلوث في المياه هذه ليست نقدية لكن يجب أن نحولها إلى نقود وفي حال تحويلها إلى نقود نستطيع ادخالها إلى النظام المحاسبي ونعالجها».

وأوضح البسام أن «هناك شركات أداؤها سيء لكننا لا نعلم عنها شيئاً لأنها تخفي البيانات ولا تظهرها خصوصاً المتعلقة بتأثيرات البيئة وايضا هناك شركات اداؤها جيد ولا نعلم عنها لكن يجب أن نفهمها ونفرق بين الأداء السيء والأداء الجيد للشركات» مبينا أن «هناك منافع تعود على الشركات من خلال اصدار تقارير مالية بيئية هي منح متخذي القرار القدرة على وضع الخطط والاستراتيجيات بعيدة المدى أو قصيرة المدى كوننا نتكلم عن التنمية المستدامة والمحاسبة المستدامة والربح المستدام وكل هذه الأمور تتعلق بكيفية اتخاذ القرار على مستوى الشركة وتفعيل الاهتمام بالفرص المتاحة أمام الشركة التي يمكن أن تستفيد منها من وجود المنافع مثل منع حدوث المشاكل البيئية وخفض انتشار الشركة للالتزامات والأخطاء البيئية المستقبلية من خلال اعداد التقارير المالية البيئية وندخل من ضمنها البيانات النقدية للبيئة نستطيع أن نحذر الشركات في المستقبل لوجود التزامات مستقبلية تكشف التجاوزات البيئية التي ستكلف الشركات مبالغ كبيرة».

المؤتمرات العلمية الدولية

2006 LSU Fraud & Forensic Accounting Conference

Monday, July 17, 2006-

Tuesday, July 18, 2006, All Day

Contact: LSU Accounting Department

h(ttp://www.bus.isu.edu/academics/accounting/events/)

3rd International Conference on Enterprise Systems and Accounting 2006

June 26, 2006 - June 27, 2006

Greece - Island, Greece

Email: icesacc@icesacc.org

The 8th Interdisciplinary Perspectives on Accounting (IPA) Conference

July 10, 2006 - July 12, 2006

will be held in Cardiff , Wales, UK.

Email: robertsja@cardiff.ac.uk

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	يعقوب سلطان الفودري	٢٠٠٦/٣/٢١
٢	نواف عبدالله سرور المطيري	٢٠٠٦/٣/٢١
٣	ريم غازي عبدالقادر المطوع	٢٠٠٦/٣/٢١
٤	حصه صالح مصلح الرشيدي	٢٠٠٦/٣/٢١
٥	اسراء يعقوب يوسف الانصاري	٢٠٠٦/٣/٢١
٦	بشاير بندر مزيد العتيبي	٢٠٠٦/٣/٢١
٧	احمد محمد شلوان الهاجري	٢٠٠٦/٤/٢٥
٨	وضحه علي سالم العلي	٢٠٠٦/٤/٢٥
٩	مشاري عبدالله سيف المطيري	٢٠٠٦/٤/٢٥
١٠	العنود ابراهيم الصباح	٢٠٠٦/٤/٢٥
١١	عبدالله علي حمود الإبراهيم	٢٠٠٦/٤/٢٥
١٢	محمد راشد سالم حمود الشمري	٢٠٠٦/٤/٢٥
١٣	فهد عبدالرحمن الزامل	٢٠٠٦/٤/٢٥
١٤	مشعل حامد يوسف الغربللي	٢٠٠٦/٤/٢٥
١٥	محمد جاسم العبدالهادي	٢٠٠٦/٥/٨
١٦	مجبل جاسم محمد المسلم	٢٠٠٦/٥/٨
١٧	علي زين صطم الشمري	٢٠٠٦/٥/٨
١٨	مشاري عارف أحمد الياسين	٢٠٠٦/٥/٨
١٩	حشمه محسن مناور العنزي	٢٠٠٦/٥/٨
٢٠	فاطمة بدر اسماعيل علي السبت	٢٠٠٦/٥/٨
٢١	جمال محسن نهار الصليلي	٢٠٠٦/٥/٨
٢٢	امل علي عبدالأمير الربيعه	٢٠٠٦/٥/٨
٢٣	ايمن أحمد محمود الفيلكاوي	٢٠٠٦/٥/٨
٢٤	عبدالله غربي بادي الشمري	٢٠٠٦/٥/٨
٢٥	ابراهيم رجا ثامر الهاجري	٢٠٠٦/٥/٨
٢٦	مشاري نادر قراش العتيبي	٢٠٠٦/٥/٨
٢٧	ضاري سطام عبيد العباده	٢٠٠٦/٥/٨

مرحباً بأعضاءنا الجدد

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
٢٨	ليلى محفوظ علي بابطاط	٢٠٠٦/٥/٨
٢٩	ذكريات عبدالعزيز لايذ الحاتم	٢٠٠٦/٥/٢٩
٣٠	علي عبدالكريم سليم	٢٠٠٦/٥/٢٩
٣١	مها راشد حمد الرشود	٢٠٠٦/٥/٢٩
٣٢	محمد عبدالوهاب الدعيج	٢٠٠٦/٥/٢٩
٣٣	إيمان محمد عبدالله العبدلي	٢٠٠٦/٥/٢٩
٣٤	بدر فهد الكحيلان	٢٠٠٦/٥/٢٩
٣٥	عبدالعزيز مفرح سليك الرشيدي	٢٠٠٦/٥/٢٩
٣٦	عادل عبدالرحمن سلطان	٢٠٠٦/٦/٢٠
٣٧	حنان أحمد الشطي	٢٠٠٦/٦/٢٠
٣٨	نجاة عبدالصاحب أحمد عبدالله	٢٠٠٦/٦/٢٠
٣٩	دانة بدر عبدالجبار الدلالي	٢٠٠٦/٦/٢٠
٤٠	أرحيل مجمي سكران عتيج الظفيري	٢٠٠٦/٦/٢٠
٤١	حمد عبدالله حمد الهين	٢٠٠٦/٦/٢٠
٤٢	أحمد مبارك مذكر القوبع	٢٠٠٦/٦/٢٠

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	أحمد يوسف العماني	٢٠٠٦/٣/٢١
٢	خالد وليد خالد الرشيدي	٢٠٠٦/٤/٢٥
٣	بشار محمد خالد خليفوه	٢٠٠٦/٤/٢٥
٤	طارق فتحي محمد الشعراوي	٢٠٠٦/٥/٨
٥	الجازي مفرح طاحوس العتيبي	٢٠٠٦/٦/٢٠
٦	أبو العيون محمد عبده محمد	٢٠٠٦/٦/٢٠

ملامح الإفصاح المحاسبي بالكويت

إعداد
ا.د. وائل إبراهيم الراشد
قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

المخلص :

تهدف هذه الدراسه إلى التعرف علي ملامح ودواعي ومعوقات التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزاميه من قبل الشركات المساهمه بالكويت. ولتحقيق أهداف البحث، فقد تم استطلاع آراء عينه تشمل فئات يقع على عاتقها الدور الرئيسي في عملية تطبيق المعايير المحاسبيه.

وقد بينت الدراسه إلى أن أهم أسباب عدم الالتزام كانت ضعف آليه الإلزام وضعف البرامج التعليميه وقلة المحاسبين المؤهلين وعدم التأثير على سعر الشركه في البورصه. كما عزت النتائج الأسباب إلى ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبه وعدم إعطاء دور هام للقطاع الخاص في تقرير ما يلائمه من معايير.

وللتغلب على هذه الأسباب فقد أوصت الدراسه على قيام وزارة التجاره أو من يمثلها بتذكير الشركات بالمتطلبات الإلزاميه وفرض العقوبات الصارمه عليها في حالة ثبوت عدم التزامها. كما أوصت الدراسه بإنشاء وحدة إشراف ومراقبه خاصه للتأكد من تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي. ولرفع مستوى الالتزام أو صت الدراسه على تكثيف البرامج التعليميه والتدريبيه المستمره للتعريف بمفاهيم وأهداف المحاسبه وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي. ولزيادة احترام القطاع الخاص لمعايير الإفصاح، تقترح الدراسه إعطائهم دور أكبر لتقرير ما يلائمهم من معايير في مرحلة تطوير ومراجعة واعتماد المعايير.

تمهيد:

تعتبر المحاسبه نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصاديه للمشروعات إلى فئات عديده من ذوي الشأن وأصحاب المصالح، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيله الرئيسية والأداة الفعاله لإيصال نتائج تلك

الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقه بمجالات الاستثمار والتمويل لأنه يؤكد بأن القوائم الماليه لا تتضمن أي عبارات أو بيانات أو معلومات ذات أهميه نسبيه ينتج عن حذفها أن تكون هذه القوائم مضللة.

وتقديرا من دول عديده للدور الحيوي الذي تلعبه على المستوى الاقتصادية للمشروعات إلى فئات عديده من ذوي الشأن وأصحاب المصالح، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيله الرئيسيه والأداة الفعاله لإيصال نتائج عن حذفها أن تكون هذه القوائم مضللة.

وتقديرا من دول عديده للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبه على الاقتصادي العام، فقد عنيت تلك الدول بتنظيم سياستها المحاسبيه من خلال إصدار معايير محاسبيه من خلال إصدار معايير محاسبيه خصوصا تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير الماليه نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبيه بالمعلومات التي تسهل مهمتهم بشأن تقيم أداء المنشأة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين.

نتيجة للتطورات الاقتصاديه الهائله التي شهدتها الكويت في العقدين الماضي والحاضر، أدرك المسئولون والمهتمون بمهنة المحاسبه إهمية وجود معايير محاسبيه لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبه لقياس الأحداث الماليه وعرضها ولإفصاح عنها في القوائم المالية.

ونتيجة لهذا الإدراك بذل المعنيون في الدولة جهودا كبيرة لتطوير مهنة المحاسبة في الكويت، تمخضت تلك الجهود عن تشكيل عدة لجان وفرق عمل علاوة على إصدار تعاميم وقرارت وزاريه تنظم مهنة المحاسبه وإجراءات العمل الرقابية المرتبطة بالتداولات المالية بسوق الكويت للأوراق المالية ناهيك عن تبني المعايير الدلية للمحاسبة والمراجعة.

ولا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى متابعة تلك الجهود والإصدارات فقد أشبعت بحثا وتنفيذا وسردا، لكننا نسعى إلى التعرف على مدى الالتزام المحقق بتلك الجهود والإصدارات المختلفة من قبل جميع المنشآت المعنية بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية؟

هدف البحث:

يجدر بنا كمهتمين بمهنة المحاسبة التركيز على وضع إطار علمي لتدارس واقع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة وتطبيقها العلمي. من هذا المنطلق، يقوم هذا البحث على إجراء دراسة تهدف إلى معرفة الملامح والمعوقات التي تحول دون قيام الشركات المساهمة الكويتية بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح العام عند إعداد التقارير المالية السنوية، وتقديم المقترحات اللازمة للتغلب على تلك المعوقات بهدف زيادة التزام الشركات بهذا المعيار.

حدود البحث:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي للتعرف على معوقات وأسباب عدم التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية السنويه من قبل شركات المساهمة الكويتية.

الدراسات السابقة:

حظى موضوع الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبيه باهتمام العديد من الباحثين سواء على المستوى

المحلي أو العالمي. فعلى المستوى المحلي قام (توفيق ١٩٨٩) بدراسات تناولت قياس متطلبات العرض والافصاح العام وتقيم مدى توافرها في التقارير الماليه للشركات المساهمه الكويتيه. وقد أظهرت الدراسه الميدانيه التي أجريت على عدم التزام هذه الشركات بجميع متطلبات معيار العرض ولافصاح العام التي أصدرتها وزارة التجاره. وأنه لخدمة أهداف التقارير الماليه ولحماية المستفدين ولتحقيق أهداف وزارة التجاره من وراء إصدار معيار العرض والإفصاح العام يجب أن تكون نسبة الإفصاح ١٠٠٪. وقام (الحسيني ١٩٩٢) بدراسة حول مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (العرضية) بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية. وقد أظهرت الدراسة من خلال فحص التقارير المالية المنشورة لعينة البحث عدم التزام جميع الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات الإفصاح المالي.

أما دراسة (الملحم ١٩٩٧) حول مدى التزام جميع الشركات الخليجيه عند إعداد تقاريرها بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي طبقاً لنظام الشركات السعودية وكذلك معيار العرض والإفصاح العام، فقد دلت على عدم التزام كثير من تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الإلزامية. وقد انتهى الباحث إلى النتائج التي تم التوصل إليها تعني أنه مهما كانت الإجراءات المتبعة للرقابة على عملية الالتزام بواسطة وزارة التجارة بدول مجلس التعاون فهي تعتبر غير كافية.

وقام(Benjamin et 1990) باختيار مدى توافر ١١ بند من متطلبات الإفصاح المحاسبي في التقارير السنوية لـ ٧٦ شركة في هونج كونج. ووفقا للمقابلات استخلص الباحثون بعضاً من الأسباب وهى تتخلص في الأتي:

- متطلبات الإفصاح وإجراءات المراجعة في بعض الأحيان صعبة الفهم والتطبيق.
- عدم وجود وعي كافي بالمفاهيم العامه للمحاسبة.
- قلة المحاسبين المؤهلين.
- محاولة الإدارة إظهار صورة جيدة عن المركز المالي للمنشأه وكذلك نتائج عملياتها.
- عدم وجود وعي كافي بالمفاهيم العامة للمحاسبة.
- عدم وجود وعي بالتغيرات الجديدة في متطلبات الإفصاح بسبب قلة المصادر المالية.

يتضح من عرض الدراسات السابقة سواء على المستوى المحلي أو الدولي الآتي:

(١) الاتجاه العام نحو عدم الالتزام بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

(٢) على الرغم مما أظهرته هذه الدراسات من نتائج تؤكد عدم الالتزام الكلي بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، إلا أن هناك ندوة في الدراسات التي تعرضت للمعوقات والأسباب التي تؤدي إلى ضعف الالتزام.

(٣) في ضوء ما سبق تبدو أهمية هذا البحث كنقطة بداية لدراسة معوقات وأسباب عدم الالتزام الكل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الكويت.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج التحليل والوصفي، المستند بشكل أساسي على معلومات مستقاه مباشرة من مسح ميداني لعينة تشمل فئات يقع على عاتقها الدور الرئيس في

عملية تطبيق المعايير المحاسبية. وقد تم تصميم استمارة استبيان مكونة من جزئين تهدف بشكل أساسي إلى تحديد المعوقات والأسباب التي تؤدي إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي. وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في هذا الخصوص فإنه يمكن اقتراح أفضل السبل لزيادة مستوى الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي.

عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين أساسيتين، تتضمن الأولى المديرين الماليين ومعدي التقارير المالية السنوية في الشركات المساهمة الكويتية وهم من يقع على عاتقهم إعداد التقارير المالية النسوية، أما الثانية فتتضمن الممارسين للمهنة بمكاتب المحاسبة وهم من يقع على عاتقهم مراجعة التقارير السنوية للشركات. وفي رأي الباحث تلعب الفئتان الدور الرئيسي في تطبيق المعايير المحاسبية.

استمارة الاستبيان:

لاستطلاع آراء عينة البحث، تم تصميم استمارة استبيان مكونة من جزأين، يتضمن الجزء الأول أسئلة عامة عن المستوى التعليمي ومكان الدراسة والتخصص وبعض الأسئلة التي تعطي صورة عن مدى ثقافة وحجم المعلومات التي يمتلكها المجيب عن المعايير المحاسبية المطبقة (الدولية)، أما الجزء الثاني فيتكون من ١٤ بنداً طلب من المشاركين في الدراسة إعطاء آرائهم عن ما إذا كانت سبباً لعدم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية.

نتائج البحث:

كانت العينة التي ساهمت بالإجابة على مستوى علمي عالي من حيث التأهيل الجامعي، وبما أن البحث يتطرق لمعوقات الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، فكان لزاماً معرفة مدى ما يتوفر لدى المشاركين في الإجابة على الاستبيان من معلومات عن المعايير المحاسبية الدولية، وبصفة أساسية عن مدى التزامهم بتطبيق تلك المعايير.

	العدد	النسبة المئوية (٪)	النسبة المئوية (٪) التراكمية
ما حجم المعلومات الذي يتوفر لديكم من المعايير المحاسبية الدولية؟			
كبير	٣٧	٥٨,٧	٥٨,٧
متوسط	٢٥	٣٩,٧	٩٨,٤
قليل	١	١,٦	١٠٠
الإجمالي	٦٣	١٠٠	
ما مدى قناعتكم بجدوى هذه المعايير			٦٠,٣
عالية	٣٨	٦٠,٣	١٠٠
متوسطة	٢٥	٣٩,٧	
منخفضة	-	-	
الإجمالي	٦٣	١٠٠	
هل تقوم بتطبيق هذه المعايير			٨٦,٣
دائماً	٤٣	٨٦,٣	
أحياناً	٢٠	٣١,٧	
نادراً	-	-	
الإجمالي	٦٣	١٠٠	

ونستخلص من هذه النتائج أن هناك تباين في حجم المعلومات والأهمية التي يراها المشاركين حول جدوى المعايير المحاسبية الدولية. ويرى الباحث إلى أن هذه النتائج سوف يكون لها دور في تدعيم الإجابات الخاصة بالجزء الثاني من الاستبيان والخاص بتحديد الأسباب والمعوقات التي تؤدي إلى عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات.

فعند استعراضنا للدراسات السابقة تبين لنا أن هناك اتجاه بعدم الالتزام بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي من قبل الشركات في العديد من البلدان ومنها الكويت لأسباب عدة منها:

م	الأسباب أو المعوقات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين	٦٣	٢,٢٢٢٢	١,٠٠٧١	٣
٢	عدم وجود بورصة للأوراق المالية	٦٣	٣,٠٩٥٢	١,٧٣٣	١٣
٣	عدم وجود إطار فكري عام للمحاسبة	٦٣	٢,٩٥٢٤	٠,٩٤٠٥	٩
٤	ضعف آلية الإلزام بمتطلبات الإفصاح	٦٣	٢,٠١٥٩	١,٠٢٣٨	١
٥	ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية	٦٣	٢,٣٣٣٣	٠,٨٧٩٩	٤
٦	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح	٦٣	٢,٦٩٨٤	١,٠٧٢٢	٦
٧	لجوء الإدارة (من خلال معدي التقارير) إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية لتحسين المركز المالي للمنشأة	٦٣	٣,٢٢٢٢	٠,٩٠٦٠	١٤
٨	لجوء الإدارة (من خلال معدي التقارير) إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية خوفاً من المنافسين لها في السوق	٦٣	٣,٠٤٧٦	٠,٨٦٩٣	١٢
٩	تجاهل بعض البنود الإلزامية نتيجة لعدم أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية من وجهة نظر المديرين	٦٣	٢,٨٨٨٩	٠,٩٥٢٣	٨
١٠	عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم عن عدم التزام الشركات بالمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير السنوية.	٦٣	٢,٩٥٢٤	١,١٤٢٠	١٠
١١	عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن المنشأة من تدريب موظفيها للتماشي مع التغيرات في متطلبات الإفصاح	٦٣	٢,٧٤٦٠	١,٠٤٦٨	٧
١٢	ضعف البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح	٦٣	٢,٠٦٥٢	٠,٩٧٩٠	٢
١٣	وجود معايير دولية للإفصاح أكثر ملائمة من المعايير المحلية ويمكن تطبيقها بصورة أسهل	٦٣	٢,٩٥٢٤	٠,٩٥٧٦	١١
١٤	عدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص لتقرير ما يلائمه من معايير للإفصاح	٦٣	٢,٤٤٤٤	٠,٩٦٣٥	٥

ويشير متوسط القيم المحسوبة إلى أن أهم أسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي يعزي إلى:

- ضعف آلية الإلتزام بمتطلبات الإفصاح.
- ضعف البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح.
- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين.
- ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية.
- عدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص لتقرير ما يلائمه من معايير للإفصاح.

وهناك بنوداً أخرى اعتبرها المشاركون أسباباً لعدم الالتزام، ولكن بدرجة أقل وهي:

- صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح.
- عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن المنشأة من تدريب موظفيها للتماشي مع التغيرات في متطلبات الإفصاح.
- تجاهل بعض البنود الإلزمية نتيجة لعدم أهميتها من وجهة نظر المديرين.

وتظهر النتائج إلى أن هناك عدداً من البنود تقترب قيمتها بشكل كبير من القيمة الوسطية ٣ (محايد) أو تبتعد إلى الأعلى، وهذا يدل على عدم موافقة المشاركين على اعتبارها أحد المعوقات التي تؤدي إلى ضعف الالتزام، وهي:

- عدم وجود إطار فكري عام للمحاسبة.
- عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم عن عدم التزام الشركات بالمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير السنوية.
- وجود معايير دولية للإفصاح أكثر ملائمة من المعايير المحلية ويمكن تطبيقها بصورة أسهل.
- لجوء الإدارة (من خلال معدي التقارير) إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية خوفاً من المنافسين لها في السوق.
- لجوء الإدارة (من خلال معدي التقارير) إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية لتحسين المركز المالي للمنشأة.

النتائج والوصيات:

من خلال النتائج التي تم عرضها في الجزء السابق، تبين لنا أن أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم احترام متطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية هو ضعف آلية الإلزام. وتعتبر عملية الإلزام بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي من الأهمية بمكان بحيث يمكن ربطها بعملية إصدار المعايير نفسها.

إن قوة وفعالية نظام الإفصاح المحاسبي في الدولة يعتمد على وظيفتين، الأولى المتطلبات النظامية والثانية درجة الإلزام. ويضيفان بأنه مهما كانت مجموعة الأنظمة الموجودة في الدولة فإنها عديمة الفعالية ما لم يتوفر لها آلية ملائمة مثل العقوبات القانونية والمهنية لتأكيد الالتزام بهذه الأنظمة. هذا وقد صدر عن وزير التجارة قرار يلزم المديرين الرئيسيين في الشركات أن يؤكدوا بموجبه أن القوائم المالية للشركة لا تتضمن أي عبارات أو معلومات غير صحيحة أو قد تكون مضللة. من هنا يحسن لمتخذ القرار النظر في الإجراءات التالية لضمان الالتزام الكامل بأنظمة الإفصاح المحاسبي:

(١) قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير جميع الشركات بأن عليها التزام بالتطبيق الكلي لجميع معايير الإفصاح المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية.

(٢) تطبيق عقوبات صارمة خاصة بعدم الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي على الشركات التي يثبت عدم التزامها.

كما تبين ضعف التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين، وهذا يتطابق مع ما ذكره Benjamin et al 1990 في دراسته حول عدم الالتزام بمعايير الإفصاح، حيث أن أحد النتائج التي توصل إليها تفيد بأن نسبة كبيرة من إغفال متطلبات الإفصاح تكون بسبب ضعف أو قلة المعرفة المحاسبية بما في ذلك ضعف الإدراك بالمفاهيم المحاسبية العامة وكذلك المتطلبات القانونية.

ومما لا شك فيه أن تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها، وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي سواء ما كان موجوداً في الماضي أو ما يستجد في وقتنا الحالي والمستقبلي تعتبر من الأمور الضرورية.

وللتغلب على مشكلة قلة البرامج التعليمية والتثقيفية وضعف التأهيل والإعداد العلمي والمهني، يلزم وضع برامج وخطط تشارك بها جهات عديدة ذات علاقة بمهنة المحاسبة مثل هيئة المحاسبين والمراجعة بدول مجلس التعاون وأقسام المحاسبة في الجامعات الخليجية والشركات المهنية العالمية. وحسنا ما ابتدره قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والإدارة بفرع جامعة الملك سعود بالقصيم بتنظيم ندوة متخصصة تحت عنوان: الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية "خلال الفترة ١٨-١٩/٨/١٤٢٤ هـ الموافق ١٤-١٥/١٠/٢٠٠٣م، حيث أتاحت الندوة -وعلى مدى يومين متتاليين- الفرصة لأصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة لعرض ومناقشة الأبحاث والدراسات العلمية ليتدارسوا السبل الكفيلة باستمرار النهوض بالمهنة لكي تؤدي دورها المنشود في خدمة قطاع الأعمال وتحسين البيئة الاستثمارية بالمملكة.

كما أظهرت النتائج بأن أحد الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ضعف التزام الشركات بمعايير الإفصاح المحاسبي هو عدم إعطاء دور هام للقطاع الخاص عند اختيار المعايير التي لها أولوية في الإصدار. ومما لا شك فيه أن القطاع الخاص له مشاركة كبيرة في دفع عجلة التنمية على جميع المستويات في أي بلد. لذا فإن مشاركته وإعطاءه دور أكبر في تقرير ما يلائمه من معايير، سوف يؤدي بالضرورة إلى قيام هذا القطاع باحترام هذه المعايير والالتزام بها لإحساسه بالمسئولية تجاهها. ولعلنا ندعو هنا إلى إنشاء هيئة محاسبية مستقلة (من المهنيين والمعنيين بأمور المهنة والمنتسبين للقطاع الخاص)، تكون قادرة على صياغة وتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي وفق الإجراءات التي تحددها الأنظمة والتشريعات الصادرة من قبل الهيئات الحكومية. كما يمكن النظر بإنشاء هيئة للمحللين الماليين تتولى تأهيلهم وإعداد برامج توعية مستمرة لتثقيف المستثمرين في مجال الاستثمار وأهمية المعلومات وتعزيز شفافيتها وكيفية استخدامها، وتوضيح أهمية النظم المحاسبية والمالية ودورها في تحقيق الرقابة المالية والإدارية. ونؤكد كذلك على أهمية

تطوير برامج التعليم في الجامعات، وتحديث المنهج بما يضمن تدريس القواعد والإجراءات التي تعزز كفاءة الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة.

إن الإفصاح والشفافية متلازمان ولا يتم أحدهما دون الآخر وهو ما يعني أن مفهوم المهنة ليس قصوراً في معايير المحاسبة والمراجعة وإنما يتسع ليشمل بالضرورة المفهوم الديني الأخلاقي والسلوكي والرقابي. من هنا تتأتى أهمية تبني قواعد وإجراءات تنظم العلاقات النظامية والتنظيمية الأساسية ما بين ذوي العلاقة بالمنشأة بما يضمن تعزيز كفاءة الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة وتعظيم فائدة المستثمرين واقتصاد البلد ككل. كما تتعاظم أهمية تولي وزارة التجارة والصناعة إصدار دليل إرشادي للممارسات يشمل القواعد والإجراءات التي تحتكم إليه الجمعيات العمومية للشركات المساهمة وإدارات الشركات ولجان المراجعة في أداء وظيفتها. علاوة على تفعيل دور لجان المراجعة في الشركات المساهمة، وضمان استقلاليتها وصلاحيتها في تعز يز كفاءة الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة. ولا ننسى ضرورة تطوير نظم الرقابة والضبط الداخلي وتفعيل نظام المراجعة الداخلية بما في ذلك إنشاء جمعية علمية للمراجعة الداخلية، وتأكيد صلاحيتها.

المراجع العربية:

- أهداف ومفاهيم المحاسبة، وزارة التجارة والصناعة، قرار وزاري ١٩٩٢/٢٧.
- توفيق، محمد شريف: "قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية والخليج"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٦١ الرياض، رجب ١٤٠٩هـ، ص ١١٣-٢٠١.
- الحسيني، محمد أحمد: "مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (العرضية) بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٧٥، الرياض محرم ١٤١٣هـ، ص ١٢٧-١٦٧.
- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الشركات المساهمة السعودية: البيانات المالية والمؤشرات التحليلية، الإصدار السادس، أغسطس ١٩٩٤م، مطابع مرامر، الرياض.
- معايير المحاسبة المالية الدولية، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية. ١٩٩٦.

المراجع الانجلزية:

*Alexander, D and Brittone, A. (1994), Financia Reporting, Chapman & Hall, London.

* Al-Mulhem, A. (1997), an Empirical Investigating of the Level of Financial Disclosure by Saudi Arabian Corporations, Ph. D. Thesis, University of Hullm UK.

* Benjamin, T. Y. K., P. K. Au- Young (1990), M. C. M. Kwok, and L.C.W. Lau, "Non-compliance with Disclosure Requirements in Financial Statements: The Cast of Hong Kong Compaines." International Journal of Accounting, Vol. 25, No.2, 99-112.

* Cooke, T.E. and Wallace, R. S. O. (1990), Financial Disclosure Regulation and its Environment: A Revew and Further Analysis", Journal of Accounting and Public Policy, V. 9, 79-110.

قدمته شركة ISC متضمنا خطوات الإعداد والتنفيذ ومتطلبات النجاح

نص المشروع التنظيمي لإنشاء هيئة سوق المال

قدم اندي ولسن ممثل شركة انترناشيونال سيكيوريتي كونسيولتانسي International Securties Consultancy (ISC) مشروعا الى ادارة سوق الكويت للأوراق المالية، بشأن الخطوات الاجرائية والعملية لتنظيم انشاء هيئة سوق المال، تضمن المبادئ الثلاثين الاساسية للهيئة المرجوة والاهداف المطلوب تحقيقها، مع عرض مفصل لآلية العمل التي ستتبع في التمهيد للتنظيم العتيد، بما في ذلك مراجعة الجوانب التشريعية، والهيكل التنظيمي وسبل تطبيقه، واساليب وطرق طرح الاوراق المالية والرقابة، وبرامج الاستثمار الجماعية والتعليم، ومدى توافق هيئة سوق المال مع المطلوب.

■ البداية بمراجعة جميع تشريعات السوق وتحديد النواقص.. وبحث الحاجة لتشريعات جديدة

■ لوائح داخلية وقواعد تحكم آداب مهنة موظفي الهيئة إلى جانب قوانين للسوق وأخرى للمقاصة

■ تخويل هيئة السوق بصلاحيات المنظم وتحضير طلبات الترخيص.. وتعزيز الشفافية لمنع التلاعب

واكد واضع المشروع انه سيقوم بتحديد اي نواقص في التشريعات الحالية، وامداد السوق بالتشريعات اللازمة (عددها ١٦)، من اجل تأسيس هيئة السوق، تضمن تحديد السلطات والمسؤوليات وتزويد الهيئة بالسلطات اللازمة للقيام بدورها.

ويشمل المشروع لوائح داخلية بشأن التداول وقواعد آداب المهنة والقوانين الناظمة.

ويتضمن تنفيذ المشروع الى جانب مراجعة التشريعات مراجعة للهيكل التنظيمي، ومقارنته بالهياكل التنظيمية في اسواق الخليج والمنطقة العربية.

وبعد اقرار الهيكل التنظيمي يشمل العمل الوصول الى المصادر والمتطلبات الاخرى لهيئة سوق المال وتحضير الخطوات اللاحقة، المالية والعملانية بما في ذلك تدريب المواطنين وتأهيلهم.

وستتعهد الجهة الواضعة للمشروع بتقديم اللوائح الخاصة بإصدار الاوراق المالية والمتطلبات الخاصة بالإفصاح عن المعلومات قبل الشركات بصورة كاملة وفي الوقت المناسب.

كذلك تقوم الجهة المنظمة بمراجعة مدى امكان السوق في تولي الدور الاساسي في الرقابة والتنظيم، وضمان فرض الشروط التي تضم برامج الاستثمار الجماعية، ومساعدة هيئة السوق على تطوير القواعد والشروط من خلال دورات تدريبية لوسطاء السوق.. وفي ما يلي المشروع:

ستبدأ ISC المشروع بمراجعة جميع تشريعات سوق للأوراق المالية ويتضمن ذلك المرسوم الأميري والتعديلات التي طرأت عليه مؤخرا والقرارات واللوائح وقوانين لجنة السوق.

وسنقوم بتحديد اي نواقص في التشريعات الحالية وسنناقش مع ادارة الشؤون القانونية في سوق الكويت

■ هيكل تنظيمي يضمن الوصول إلى المصادر وضبط إدارة نظم المعلومات

■ لوائح خاصة بإصدار الأوراق المالية ودليل بالمصدرين ومرشديهم

للأوراق المالية اذا كان من الافضل تأسيس تشريعات جديدة او تعديل التشريعات المعمول بها حاليا. ويعتمد هذا بدرجة كبيرة على نتائج مراجعتنا ولكن في ختام المراجعة سنقوم بإمداد سوق الكويت للأوراق المالية بالتشريعات اللازمة التي تشمل:

١- تأسيس هيئة منظمة مستقلة تعرف بهيئة اسواق المال.
٢- تحديد سلطات ومسؤوليات هيئة سوق المال بوضوح وموضوعية.
٣- تزويد هيئة سوق المال بسلطات شاملة للتحري وللبحث والرقابة.
٤- تزويد هيئة سوق المال بسلطات تنفيذ شاملة.
٥- ترخيص سوق الاوراق المالية.
٦- ترخيص التقاص والتسوية والايداع.
٧- ترخيص الوسطاء والمستشارين الاستثماريين والوسطاء الآخرين.
٨- تحديد رأس المال المناسب والقوانين اللازمة للمؤسسات المرخصة.
٩- تحديد مهمات ومسؤوليات منظمات التنظيم الذاتي.
١٠- تحديد متطلبات طرح الاوراق المالية ومحتوى ونشر النشرات التمهيدية.
١١- تحديد متطلبات الافصاح بما فيها مهام المدققين.
١٢- تحديد الاجراءات لعملية الاستحواذ.
١٣- ضبط تفويض وترخيص البرامج الاستثمارية الجماعية.
١٤- تحديد مهام المديرين والعاملين في البرامج الاستثمارية الجماعية.
١٥- وضع القوانين التي تحكم التداول على اساس معلومات يطلع عليها الشخص بحكم مركزه والتلاعب في السوق وغيرها من اشكال سوء استخدام السوق.

مراجعة مدى إمكانية السوق في تولي الدور الأساسي في الرقابة الى جانب دوره كهيئة تنظيمية

١٦- توفير امكانية مشاركة المعلومات مع هيئات محلية وعالمية اخرى.

وسنقوم ايضا بمساعدة قسم الشؤون القانونية في سوق الكويت للاوراق المالية في تقديم مسودة التشريعات الى الهيئات. ستكون التشريعات باللغة الانكليزية وستكون الشؤون القانونية مسؤولة عن ترجمته الى اللغة العربية والتأكد من انه منصوص بأسلوب يتطابق مع التشريعات الحالية.

كما سنقوم بمراجعة التشريعات الاخرى مع قسم الشؤون القانونية بما فيها قانون الشركات وقانون الافلاس وقانون غسل الاموال وغيرها للتأكد من ان مسودة التشريعات لا تتعارض مع القوانين الموجودة حاليا.

لوائح داخلية

وبعد تأسيس التشريعات اللازمة سنقوم بإعداد مسودة اللوائح الداخلية والقوانين التي ستدعم التشريعات الاولية وهذا يشمل:

١- اللوائح الداخلية لهيئة اسواق المال.
٢- القواعد التي تحكم آداب المهنة للموظفين في هيئة اسواق المال.
٣- قوانين سوق الكويت للاوراق المالية.
٤- قوانين الشركة الكويتية للمقاصة.
٥- الوسطاء، المستشارين الاستثماريين.
٦- طرح الاوراق المالية والنشرات التمهيدية.
٧- مواصلة متطلبات الافصاح لمصدري الاوراق المالية.
٨- برامج استثمارية متكاملة.
٩- ادارة قوانين العمل.
١٠- تداول الاوراق المالية.
١١- الدعاية.
١٢- الدمج والاستحواذ
١٣- التداول على أساس معلومات يحصل عليها الشخص بحكم مركزه وإساءة استخدام السوق.

ستتم مناقشة مسودة اللوائح مع ادارة الشؤون القانونية والاتفاق عليها، كما سنكون حاضرين للمساعدة في الاجابة عن اي استفسار يتعلق بالقانون واللوائح الجديدة وايضا المساعدة في تطبيقه.

توصيات للهيكل التنظيمي:

في الوقت، الذي تتم فيه مراجعة التشريعات ستناقش IOSC مع سوق الكويت للاوراق المالية وتتولى مراجعة الهيكل التنظيمي، ستشمل هذه المراجعة مقارنة مع الهياكل التنظيمية الاخرى في الخليج والمنطقة العربية، والهدف من ذلك هو تحديد الهيكل التنظيمي الاكثر ملاءمة مع احتياجات سوق المال الكويتي.

سنقوم:

١- بتحليل وتحضير تقرير عن الهياكل التنظيمية في الخليج والمنطقة العربية.
٢- باستشارة سوق الكويت للاوراق المالية واصحاب الحصص فيه والتوصية بالنسبة للهيكل التنظيمي المناسب لدولة الكويت.
٣- بالتحضير والاتفاق على خطة لتنفيذ الهيكل التنظيمي المعتمد.

تطوير القواعد والشروط اللازمة لإعداد الوسطاء وتدريبهم حول القوانين والضوابط الجديدة

ستكون هيئة اسواق المال هي المنظم، ولكن من المهم تحديد مسؤوليات المنظم التي يجب ان تكون مذكورة بوضوح وموضوعية وان يكون المنظم مستقلا مهنيا ويتحمل المسؤولية في ممارسة مهامه وسلطاته، وان تكون لديه سلطات كافية والقدرة على اداء وممارسة سلطاته، وهذه النقاط ستحدد في هذه المرحلة من العمل.

وسوف نقوم ايضا بتحضير متطلبات الترخيص التي تخص سوق الاوراق المالية والايداع المركزي، وهذا سيكون اضافة الى قوانين سوق الكويت للاوراق المالية وقوانين الشركة الكويتية للمقاصة، وسنحدد مفصلا ماذا تتوقع هيئة سوق المال ان يكون لدى كلتا المنظمتين من موارد وانظمة واجراءات وضوابط مع التركيز على موضوع التنظيم. وسيشمل ذلك آداب المهنة ومتطلبات التعامل مع التضارب بالمصالح.

كما نتمنى ان نضمن لانظمة التداول في سوق الكويت للاوراق المالية ان تخضع لتفويض تنظيمي ورقابة وان يكون هناك اشراف تنظيمي مستمر لسوق الكويت للاوراق المالية الذي يهدف الى ضمان المحافظة على نزاهة التداول من خلال قوانين عادلة ومنصفة التي تمثل توازنا مناسبا لمتطلبات مختلف المشاركين في السوق.

كما سنضمن ان تعزز قوانين سوق الكويت للاوراق المالية شفافية التداول وان تصمم لكشف ومنع التلاعب ومختلف ممارسات التداول غير العادلة، وبالاضافة الى ذلك يجب ان تهدف قوانين سوق الكويت للاوراق المالية لضمان الادارة الجيدة للعرض الواسع والخطر الناتج عن الاهمال وتوقف السوق.

كما سنضمن ان تخضع انظمة تقاص وتسوية صفقات الاوراق المالية في الشركة الكويتية للمقاصة لرقابة تنظيمية وان تصمم بشكل يضمن انها عادلة وفعلية وفعالة وتخفض الخطر العام.

تطبيق الهيكل التنظيمي

بعد الموافقة على الهيكل التنظيمي سوف نبدأ بتنفيذ محتوياته على الوجه التالي:

- الوصول الى المصادر والمتطلبات الاخرى لهيئة سوق المال.
- تحضير ميزانية لبيانات الدخل والمصاريف الخاصة بهيئة سوق المال.
- التعرف على النظم واللوائح لضبط سيرها مثل التداول من داخل السوق واشكال اخرى لسوء استغلال السوق.
- مساعدة هيئة سوق المال في تنفيذ افضل السبل لضبط ادارة نظم المعلومات.
- تحضير وصف وظيفي ومؤهلات الاشخاص لجميع المناصب في هيئة سوق المال.
- تحضير دليل يضم جميع المهام والاجراءات الخاصة بعمل الهيئة.
- المساهمة في التعرف على المصادر المحلية الصحيحة.
- التعرف الى احتياجات التدريب للموظفين في الهيئة وتحضير البرامج التدريبية لهم بما يؤهلهم ان يكونوا ذوا كفاءة عالية ومؤهلين لشغل مناصب تليق بهم للعمل في الهيئة.

التعهد بتحضير برامج للتدريب خاصة بموظفي الهيئة وسوف يتضمن هذا البرنامج التدريب على التحري في داخل عمل الهيئة وخارجها بالاضافة الى الرقابة وضبط مجريات السوق.

ضمان فرض الشروط الحاكمة لبرامج الاستثمار الجماعية عن طريق معايير جديدة ومنظمة لتشغيلها

توفير خبراء دوليين لفترة مؤقتة بحيث يحلون محل موظفي الهيئة اثناء القيام بتدريبهم.

رأس المال

سوف نقوم بتحديد رأس المال الاولي والتشغيلي واية متطلبات اساسية اخرى لازمة لوسطاء السوق، الامر الذي سوف ينعكس في النهاية على المخاطر التي يتحملها الوسطاء، كما انه يجب على الوسطاء ان يتماشوا مع المعايير الداخلية للجهة التي يعملون بها لتطبيقها مما سوف يؤدي الى حماية مصالح المستثمر من خلال إدارة المخاطر. سوف نقوم ايضا بانتاج اللوائح الخاصة بالتداول في حالة وقوع الخطأ من قبل احد وسطاء السوق وذلك في سبيل تقليل الخسارة على المستثمر لاحتواء الخطر العام. سوف نقوم بتدريب موظفي الهيئة على سبل الضبط والتنفيذ للقواعد التي تحكم عمل وسطاء السوق.

سوف يكون هدفنا الاساسي هو ان يكون لدى الهيئة وسائل تحر، تحقيق، رقابة وقوة تنفيذية شاملة ويكون لديها دور واضح في نظام التنظيم لضمان جودة تحقيق كل الاهداف السابقة.

سوف نهدف ايضا الى التأكد من ان الهيئة سوف يكون لديها السلطة للمشاركة في كل من المعلومات العامة والخاصة مع المنظمين المحليين والاجانب وهذا الامر من الممكن تحقيقه من خلال نظام خاص سوف يسهل المشاركة مع المنظمين الاجانب وذلك عن طريق بما يسمى MOU مذكرة تفاهم شخصية مع أو باستخدام المذكرة نفسها ولكنها خاصة بمنظمة الـ IOSCO وتسمى IOSCO ص (Multilateral MOU) وسوف نقوم بمساعدة الهيئة على دخول نظام الـMOU مع الهيئات التنظيمية الموجودة في المنطقة. ان اختبار التقييم الشخصي الذي نقدمه في ملخص هذا

المشروع سوف يؤهل الهيئة التماشي مع جميع المتطلبات الخاصة بنظام الـ (IOSCO,s Multilateral MOU)

الطرح العام للأوراق المالية
اتباعا للخطة والقواعد المقدمة لنشرة الاوراق المالية والقواعد الحاكمة

لمتطلبات الافصاح من قبل مصدري الاوراق المالية، سوف نتعهد بتقديم اللوائح الخاصة باصدار الاوراق المالية

٣٠ مبدأ في ٨ فئات لتحقيق المطلوب

حماية المستثمرين.. ضمان العدل والشفافية وتخفيض الخطر.. أهداف التنظيم الرئيسية

ذكر اندي ولسن أن اهداف ومبادئ تنظيم الاوراق المالية محددة في تقرير المنظمة العالمية للجان الأوراق المالية IOSCO لشهر مايو ٢٠٠٣. وحدد في هذا الاطار الاهداف الثلاثة التالية:

- حماية المستثمرين.
- ضمان العدل والفعالية والشفافية في الأسواق.
- تخفيض الخطر العام.

وقال انه يجب تطبيق المبادئ الثلاثين عملياً تحت الاطار القانوني لها لتحقيق اهداف التنظيم المذكورة اعلاه. وتصنف المبادئ ضمن ثماني فئات، كالتالي:

أ - المبادئ المتعلقة بالمنظم:

١ - يجب أن تكون مسؤوليات المنظم واضحة ومحددة بطريقة موضوعية.

٢ - يجب أن يكون المنظم مستقلا في العمل ويتحمل المسؤولية في ممارسة عمله وسلطته.

٣ - يجب أن يكون للمنظم سلطات كافية ومصادر مناسبة والقدرة على اداء اعماله وممارسة سلطته.

٤ - على المنظم أن يتبع عمليات تنظيمية واضحة ومتناسقة.

٥ - يجب على فريق عمل المنظم ان يتقيد بأعلي معايير الاحتراف بما فيها معايير السرية المناسبة.

ب - مبادئ التنظيم الذاتي:

٦ - على النظام التنظيمي ان يستخدم بشكل ملائم منظمات التنظيم الذاتي التي تمارس مسؤولية الاشراف المباشر ضمن نطاق كفاءتها الى الحد الملائم لحجم ومدى تعقيد الأسواق.

٧ - على منظمات التنظيم الذاتي ان تخضع لإشراف المنظم وان تتقيد بمعايير العدالة والسرية عند ممارسة السلطات والمسؤوليات الموكلة اليها.

ج - مبادئ تنفيذ تنظيم الأوراق المالية:

٨ - يجب أن يكون للمنظم سلطات تحر وبحث ورقابة شاملة.

٩ - يجب أن يكون للمنظم سلطات تنفيذ شاملة.

١٠ - يجب أن يضمن النظام التنظيمي الاستخدام الفعال والموثوق لسلطات التحري والبحث والرقاب والتنفيذ بالاضافة الى تنفيذ برنامج تطبيقي فعال.

د - مبادئ التعاون في التنظيم:

١١ - يجب أن يكون للمنظم سلطة لاطلاع شركائه المحليين وفي الخارج على المعلومات العامة والخاصة.

١٢ - على المنظمين وضع تقنيات لعملية اطلاع الغير على المعلومات تحدد متى وكيف سيتم اطلاع الشركاء المحليين وفي الخارج على المعلومات العامة والخاصة.

١٣ - يجب أن يسمح النظام التنظيمي في توفير المساعدة للمنظمين في الخارج الذين يحتاجون للتحقيق في انجاز مهماتهم وممارسة سلطاتهم.

هـ - مبادئ مصدري الاوراق المالية:

١٤ - يجب أن يكون هناك افصاح كامل ودقيق وفي وقته للنتائج المالية والمعلومات الأخرى المهمة التي تؤثر في قرارات المستثمرين.

١٥ - يجب أن يعامل حاملو الاوراق المالية في شركة معينة بطريقة عادلة ومنصفة.

١٦ - يجب أن تكون معايير المحاسبة والتدقيق عالية الجودة ومقبولة عالمياً.

و - مبادئ برامج الاستثمار الجماعية:

١٧ - يجب أن يحدد النظام التنظيمي معايير اهلية وتنظيم الذين يرغبون في تسويق او اجراء برنامج استثمار جماعي.

١٨ - على النظام التنظيمي ان يتولى القواعد التي تحكم الشكل والهيكل القانوني لبرامج الاستثمار الجماعي وفصل وحماية اصول العملاء.

١٩ - يجب أن يتطلب التنظيم الافصاح، كما هو مبين في مبادئ مصدري الاوراق المالية، الضروري لتقييم مدى ملائمة مصدري الاستثمار الجماعي لمستثمر معين وقيمة فائدة المستثمر في البرنامج.

٢٠ - يجب أن يضمن التنظيم وجود اسس مناسبة وواضحة لتقييم الاصول وتسعير واسترداد الوحدات في برنامج الاستثمار الجماعي.

مبادئ وسطاء السوق

٢١ - على التنظيم أن يتولى معايير الدخول الاساسية لوسطاء السوق.

٢٢ - يجب أن يكون لوسطاء السوق رأسمال أولى ومستمر بالاضافة الى متطلبات احترازية اخرى تعكس المخاطر التي يواجهونها.

٢٣ - يجب على وسطاء السوق التقيد بمعايير السلوك العلمي والتنظيم الداخلي التي تهدف الى حماية مصالح العملاء، وضمان ادارة مناسبة للخطر، والتي تقبل ادارة الوسيط في ظلها بتحمل مسؤولية اولية عن هذه الأمور.

٢٤ - يجب أن يكون هناك اجراءات للتعامل مع اخفاق وسيط السوق من أجل تخفيض الاضرار والخسارة على المستثمرين ولاحتواء الخطر العام.

مبادئ السوق الثانوي

٢٥ - يجب أن يخضع انشاء انظمة التداول بما فيها اسواق الاوراق المالية لتفويض تنظيمي ورقابة.

٢٦ - يجب أن يكون هناك اشراف تنظيمي مستمر على البورصات وانظمة التداول تهدف الى ضمان المحافظة على سلامة التداول من خلال قواعد عادلة ومنصفة يحقق توازنا مناسبا بين طلبات مختلف المشاركين في السوق.

٢٧ - يجب أن يعزز التنظيم شفافية التداول.

٢٨ - يجب أن يصمم التنظيم لكشف ومنع التلاعب وغيره من ممارسات التداول غير العادلة.

٢٩ - يجب أن يهدف التنظيم لضمان الادارة الجيدة للعرض الواسع والخطر الناتج عن الاهمال وتوقف السوق.

٣٠ - يجب أن تخضع انظمة تقاص وتسوية صفقات الاوراق المالية للرقابة التنظيمية، وان تصمم بشكل يضمن ان تكون عادلة وفعلية وفعالة بالاضافة إلى تخفيض الخطر العام.

إن هدف المشروع هو ضمان مطابقته مع اهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية بشكل تام وتكون مجهزة بتشريعات وانظمة ملائمة وموظفين كفوئين ومدربين.

للعامة والمتطلبات الخاصة بافصاح المعلومات من قبل الشركات بصورة كاملة وفي الوقت المناسب.

سوف نقوم بمساعدة الهيئة على اصدار دليل خاص بالمصدرين ومرشديهم يتعلق بالطرح العام للأوراق المالية وبشأن وجوب استمرارية الافصاح من قبل الشركات المدرجة في السوق.

سوف يكون الهدف هو ضمان توفر افصاح شامل ودقيق للنتائج المالية ومعلومات اخرى من شأنها ان تكون اساسية بالنسبة لقرارات المستثمرين، كما يتم ضمان ان يعامل مالكو الاوراق المالية معاملة عادلة ومناسبة.

سوف نقوم ايضا بالمراجعة والتعليق على المعايير للتدقيق والمحاسبة لضمان جودتها حسب المعايير المعترف بها عالميا.

رقابة السوق

سوف نقوم بمراجعة مدى امكانية السوق بأن يتولى الدور الاساسي في مسألة الرقابة على السوق ودوره الاساسي كهيئة للتنظيم الذاتي. بناء على هذه الموجودات، سوف نقوم بالارشاد الصحيح للمصادر، النظم، التحكم والاجراءات الضرورية للسوق والهيئة للاخذ بزمام الامور في مسألة رقابة السوق وإدارة الخطر في السوق.

سوف نقوم بمساعد السوق والهيئة معا على اصدار كتيب للوائح الرقابة وكما سوف نقوم بترتيب اقامة دورات تدريبية للسوق والهيئة لرقابة الموظفين لضبط التداولات الداخلية في السوق او اية اشكال اخرى من استغلال السوق.

برامج الاستثمار الجماعية

سوف نقوم بضمان فرض الشروط التي تحكم برامج الاستثمار الجماعية وذلك عن طريق تنفيذ المعايير الجديرة والمنظمة لاولئك الذين يرغبون بتسويق او تشغيل هذه البرامج، بالاضافة الى الشروط التي تحكم الشكل القانوني والتركيبة الخاصة ببرامج الاستثمار الجماعي وفصل وحماية اصول العملاء، وسوف تتطلب هذه الشروط ضرورة الافصاح والتي على اساسها يتم تقييم تناسب برامج استثمار جماعي لمستثمر معين ومدى جدية رغبة المستثمر في البرنامج.

سوف يتوفر لموظفي الهيئة دورات تدريبية في وخارج السوق لضبط ومراقبة برامج الاستثمار الجماعي.

التعليم

سوف نقوم بمساعدة الهيئة على تطوير القواعد والشروط من خلال عقد دورات تدريبية لوسطاء السوق حول القوانين والضوابط الجديدة، كما نقترح ان يشمل هذا التدريب أولئك الذين يرغبون في تسويق أو تشغيل برامج الاستثمار الجماعي، سوف يكون الهدف من هذه الخطوة تحديد معايير الدخول الضرورية لكل اولئك الاشخاص المسجلين عن طريق الهيئة.

سوف نقوم بمساعدة الهيئة على انشاء مؤسسة للأوراق المالية تهدف الى رفع مستوى المعايير والمؤهلات الخاصة بالعاملين في قطاع الاوراق المالية. سوف تقوم مؤسسة الاوراق المالية وتحت اشراف الهيئة بتحديد المعايير والمؤهلات للموظفين العاملين في قطاع الاوراق المالية متضمنا ايضا قطاع برامج الاستثمار الجماعية، سوف يكون من المتطلبات الاساسية ان كل العاملين في قطاع الاوراق المالية عليهم ان يكونوا مؤهلين قبل ان يسجلوا تحت الهيئة.

ISC سوف تقوم بالاخذ بالاعتبار وبحسب خبرتها السابقة في تحديد الاسئلة من قبل مسؤولي الاختبارات المعينين لديها والتي سبق ان وضعت لسوق هونغ كونغ الامر نفسه لكي تساعد في عملية تأسيس متطلبات تأهيل مشابه تلائم سوق الكويت.

سوف نقوم ايضا بمساعدة الهيئة في ابتكار برامج تدريبية تهدف الى تطوير المعلومات والخبرة لدى العاملين في قطاع الاوراق المالية.

وبالاضافة لما سبق، سوف نساعد الهيئة في انتاج مواد اعلانية تساهم في تعليم المستثمرين على كيفية الوصول الى المعلومات اللازمة للاستثمار، وأين وماذا يجب عمله حين تسير الامور بشكل خاطئ سوف تتم هذه العملية بالتعاون مع مؤسسة تقوم على تلقي الشكاوى بصورة مستمرة على مدار اليوم تدار من قبل الهيئة.

في نهاية المشروع سوف نقترح ان يكون هناك تقييم للهيئة باستخدام منهجية للتقييم تستخدم بتنفيذها منظمة الIOSCO في تقييم اهداف وعناصر في تنظيم الاوراق المالية الصادر في شهر اكتوبر ٢٠٠٣، وقد وضعت هذه المنهجية رغبة في الوصول الى تقييم ذاتي أو تقييم طرف ثالث حسب تلك الاهداف والعناصر، هذه المنهجية تهدف الى التطبيق على الاسواق، الوسطاء والادوات التي تنص عليها عناصر واهداف المنهجية مع الاخذ في الاعتبار شكل السوق ومرحلة التطور التي يمر بها.

ان المنهجية تتطلب في النهاية الدخول في حوار، حيث تشرح الهيئة فيه تفاصيل تركيبة السوق، قوانينه والبرنامج التنظيمي وكيف ان هذه القوانين سوف تستوفي الاهداف والعناصر التي وضعت تحت المنهجية، وهذا الامر سوف ينتج عنه اصدار لائحة لضمان ان الهيئة تتماشى في اهدافها وعناصرها الخاصة بتنظيم الاوراق المالية مع تلك التي وضعت من قبل الIOSCO.

كما يتضمن نص المشروع العديد من النصوص الأخرى تتضمن عرض التكاليف المالية والكادر الوظيفي وغيرها.

تقرير الوكالة حول مخاطر الصناعة المصرفية في الكويت

ستاندرد آند بورز: البنوك الكويتية الثالثة خليجياً بأصول تبلغ ٢١,٦ مليار دينار والمصارف الأجنبية تهدد حصتها السوقية

قاعدة الاقتصاد الوطني ضيقة وتولي سمو الشيخ صباح الأحمد لمسند الإمارة يوفر مناخاً إيجابياً للإصلاح الاقتصادي

أصدرت مؤسسة ستاندرد آند بورز وهي احدى كبريات وكالات التقييم الدولية مؤخرا تقريرا تناول بالتحليل مخاطر الصناعة المصرفية في الكويت بينت فيه عوامل التقدير الرئيسية من الناحية الايجابية مبينة أن القطاع المصرفي في الكويت يتمتع بسيرة مالية قوية وبيئة عمل محمية جداً بالاضافة الى بيئة اقتصادية مساعدة ومنهجية حكومية قائمة على التدخل بأعمال المصارف الى حد كبير، كما بينت في التقرير عوامل الضعف ولخصتها بالاعتماد على صناعة وحيدة واقتصاد دوري ومنافسة متزايدة وتنوع جغرافي محدود ونمو سريع في القروض.

خلاصة المكتب التنفيذي

يقول التقرير ان القطاع المصرفي في الكويت ذات التصنيف (A+١ / مستقر / A+هو أحد أقوى القطاعات المصرفية في منطقة الخليج وكافة الأسواق الناشئة وان سيرة البنوك المالية القوية مع بيئة العمل المحمية بشكل متزايد وكذلك البيئة الاقتصادية المساعدة هي الموجه الرئيسي لأنظمة القروض الائتمانية. وأن العوائق الكبيرة أمام دخول الأسواق هي عوائق ناتجة عن استمرار حماية تدفق العوائد لبنوك الكويت المنوعة في سياق اقتصاد مزدهر.

وأكد التقرير أنه على الرغم من هذا فان ازدياد المنافسة مع المؤسسات الاسلامية في قطاع البيع بالتجزئة ومع البنوك الأجنبية في اقراض الشركات وتمويل المشروعات وادارة الأصول تجعل من المتوقع حدوث بعض الضغوط على هوامش العائدات، في الوقت الذي يتم فيه تقليص تكاليف التشغيل.

ويأخذ تقييم خدمات تقديرات ستاندرد أند بوورز للنظام المصرفي الكويتي في الحسبان التدخل والاشراف الحكومي الى حد كبير على البنوك المحلية، وقد أعطت الوكالة درجة تقييم اضافية لتعكس الدعم الاستثنائي المتوقع الجاهز عند الطلب في حال احتاجت البنوك اليه وان كان هذا السيناريو بعيداً نسبياً في المستقبل المنظور بسبب تمتع البنوك الكويتية برسملة قوية ونوعية أصول كافية بالاضافة الى الأداء المالي المتطور.

وبين التقرير أن بعض الأخطار البنيوية المقترنة بتهديدات أكثر دورية ستبقى موضع انتباه محللي الوكالة. فأخطار التركيز عالية وهي ناجمة عن اعتماد البنوك على صناعة أحادية واقتصاد دوري يعتمد على الانفاق الحكومي والتي لم تعوض حتى الآن بالتنوع الجغرافي. ومشيراً إلى أن الخطر الآخر يكمن في نمو القروض السريع في السنوات القليلة الماضية خصوصاً في أعمال البيع المصرفي بالتجزئة. وأنه لتحديد نمو القروض فقد طالب بنك الكويت المركزي بتطبيق نسبة ٢٠ إلى ٨٠ (نسبة قروض العملاء الى ايداعاتهم) كما رفع أسعار فائدته في العام الماضي لتتوازى مع نسب الفائدة الأمريكية.

وأشار التقرير الى أنه مع تزايد المنافسة المزدوجة سواء من الداخل أو من الخارج فلا يزال الخطر الرئيسي في المدى القريب يتمثل بتعرض النظام الى انهيار كبير في حال غليان سوق الأسهم وأسواق العقارات (ازدادت ٢٠٠٪ في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٥). وأنه على الرغم من أن البنوكً الكويتية غير معرضة بشكل مباشر الى صدمات متعلقة بأسعار الأصول المالية الا أن التأثير غير المباشر عليها سيكون كبيراً. وخاصة أن أي هبوط ثنائي في مضاعف رأس المال وأسعار الممتلكات قد يسببان تأثيرات سلبية هامة على الأصول

الجدول ١: مؤشرات الاقتصاد الكلي الكويتي

	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الإنتاج المحلي الاسمي (بليون $)	34	35.2	41.8	50.2	61.9
إجمالي الإنتاج المحلي الفعلي (بليون $)	-1.1	0.1	9.5	5.9	3.7
الطلب المحلي الفعلي (٪)	-8	2.3	16.4	21.9	23.3
التصدير الفعلي (٪)	-4.7	-2.4	19.7	28.8	34.3
الاستثمار الفعلي (٪)	1.7	1.7	1.7	1.6	3.2
الإنتاج المحلي الإجمالي للنسمة	14.741	14.531	16.392	18.034	21.000
مؤشر أسعار المستهلك (٪)	1.3	0.9	1	1.3	4.7
سعر الصيف. نهاية السنة (دينار كويتي/$)	0.31	0.3	0.29	0.29	0.29
إجمالي القروض المحلية للقطاع الخاص وشركات القطاع العام غير المالية (بليون د.ك)	6.1	7	8.5	9.3	10.3
إجمالي القروض المحلية للقطاع الخاص وشركات القطاع العام غير المالية (٪)	58.7	65	68.3	61.7	55.1
القروض الخارجية للقطاع الخاص غير المصرفي (٪)	16.4	15.2	16.4	13	11.1
إجمالي القروض المحلية للقطاع الخاص وشركات القطاع العام غير المالية والقروض الخارجية للقطاع الخاص غير المصرفي (٪)	75.1	80.2	84.7	74.7	66.1
عدد السكان (مليون)	2.3	2.4	2.5	2.8	3

المصدر ستاندرد اند بورز

ناتجة عن تدهور في نوعية أصول البنوك وتضخم في المؤونات وهبوط في حجم الائتمان وفرص دخول ضعيفة. وتعتبر مثل هذه التحديات، التي حسنت من الوعي بتطوير ادارة المخاطر واقترنت بدعم كاف لرأس المال، المفتاح الرئيسي في الابقاء على التقديرات الحالية للبنوك الكويتية.

المخاطر الاقتصادية

تناول التقرير القطاع النفطي مشيراً الى أن الكويت تتمتع بميزة قوية مقارنة مع غيرها كونها احدى أهم الدول المصدرة للنفط في العالم حيث تقدر احتياطياتها من النفط بما يقارب ١٠٠ مليار برميل وتشكل حوالي ١٠٪ من الاحتياطي العالمي، وهي كمية كافية لدعم النسبة الحالية في انتاج حوالي ١,٩ مليون برميل في اليوم لأكثر من ١٣٠ سنة. وأن القطاع النفطي شكل في العام الماضي ما يقارب ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي و٨٠٪ من الايرادات الحكومية و٩٥٪ من عائدات التصدير.

وبين التقرير أن قاعدة الاقتصاد الكويتي ضيقة واقتصادها دوري بشكل كبير بحيث أن الناتج المحلي الاجمالي والحسابات الحكومية وتقلبات ميزان المدفوعات تتوافق جميعها مع التغيرات في سعر النفط. كما اظهر التقرير كملاحظة ايجابية أن أسعار النفط كانت عالية خلال السنوات الأربع الماضية ويتوقع بقاؤها كذلك في المستقبل المنظور الأمر الذي أدى الى ضخ الاقتصاد المحلي بكمية لا بأس بها من السيولة وحرك الايداعات المصرفية بالاضافة الى تحريك الأسعار في أسواق رأس المال والعقارات.

غليان البورصة أو السوق العقاري أكبر تهديد غير مباشر للنظام المصرفي في الكويت

إصلاحات سريعة

وكشف التقرير عن أن سرعة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية في الكويت كانت بطيئة. فعدة فواتير مثل الخصخصة والاصلاحات الضريبية المتعلقة بالشركات وتوسيع طاقة الانتاج النفطي تم تأخيرها من قبل مجلس الأمة لسنوات عدة.

واعتبر التقرير انتخاب سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أميراً للكويت في العام الماضي عاملاً ايجابياً لهذه وغيرها من الاصلاحات الاقتصادية. كما أنه من المقرر للقطاع الخاص الاستفادة من الانفاق الحكومي الأكبر وكذلك الاستثمارات الخاصة وفرص للتجارة مع العراق يحددها الوضع الأمني هناك. وذكر أنه في غياب الاصلاحات البعيدة المدى فان نشاط القطاع الخاص سيبقى دون الامكانية في المدى المتوسط.

قروض القطاع الخاص

ونوه التقرير الى أنه نتيجة للجمع بين أسعار الفائدة المنخفضة في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠١ وزيادة السرية بالاضافة الى أسعار النفط العالية التي أغرقت النظام المصرفي بالسيولة الفائضة قد ساعدت على النمو السريع في تسهيلات الائتمان لدى القطاع الخاص. وأنه على الرغم من الزيادة في أسعار الفائدة ونسبة التدخل الحكومي الجديد المطبقة في عام ٢٠٠٤

فقد استمر النمو الذي يتركز بشكل رئيسي في قطاع البناء (أكثر من ٣٠٪) والعقارات (أكثر من ٢٥٪) والديون الشخصية (أكثر من ٢٣٪).

وأضاف التقرير أن الديون الشخصية تمثل الجزء الأهم من التسهيلات الائتمانية الكلية نسبة الى القطاع الخاص (٤٣٪ في أواخر ديسمبر الماضي) تلتها العقارات (٢١٪) والتجارة (١٢٪).

وذكر أن بنك الكويت المركزي ضيق من سياسته النقدية وذلك بزيادة معدل الخصم خمس مرات في العام الماضي ليصل الى مستوى ٦٪ في نهاية السنة. وأنه لا يبدو أن رد الفعل هذا كان له تأثير قوي على الهوامش منذ أن أصبحت البنوك أكثر انتقائية بالاضافة الى التركيز على زبائن الهامش الأعلى. وأن هذا تطلب أيضاً من البنوك التجارية تحديد القروض الصافية بنسبة ٨٠٪ من ايداعات الزبون وأن هذا العمل ساهم بشكل ملحوظ في تباطؤ الزيادة في القروض الخاصة أخذاً بعين الاعتبار حقيقة أن كل البنوك كان لا بد أن تمتثل لهذه القاعدة بحلول ٣١ من شهر يوليو العام الماضي.

وبين التقرير أن مقياس العرض النقدي M2 سجل نمواً عالياً حيث وصل الى ٢٢,٧٪ في العام الماضي، ووضح ذلك بشكل رئيسي بنمو الائتمان الى القطاع الخاص كما يظهر ذلك الجدول ١ في الوقت نفسه ارتفاع معدل التضخم ليصل الى مستوى ٥٪، وبين التقرير أن الارتفاع في التضخم كان ميزة مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي في العام الماضي بسبب النمو الاقتصادي القوي والتكاليف المتصاعدة للهندسة وللاقتناء وللبناء. وأن التضخم في الكويت يمكن أن يوضح بشكل اكبر بالنمو المتواصل في الديون الشخصية التي سجلت في العام الماضي.

٩٠٪ من الكويتيين الذي يشكلون أهدافاً مفضلة لنشاط إقراض التجزئة يعملون في الحكومة ويحصلون على أجور عالية

أسعار العقارات والأسهم

وذكر التقرير أن المؤشر الرئيسي لسوق الأوراق المالية الكويتي ازداد بأكثر من الضعف في السنوات الثلاث الماضية حيث ارتفع بحوالي الـ ٧٩٪ في العام الماضي بعد نمو بنسبة ٣٣٪ في العام الذي سبقه وزيادة حادّة حوالي ١٠٠٪ في عام ٢٠٠٣ (كما هو واضح من المخطط المرفق). موضحاً أن هذا الارتفاع الكبير كان نتيجة لتنامي الشعور الايجابي بعد الحرب على العراق حيث تدفقت السيولة الى البلاد وازدادت فرص العمل في قطاع الشركات. مشيراً إلى أن الزيادة المثيرة في الأسعار مع اضعاف النشاط من حيث الحجم قد ميزت سوق العقارات في العام الماضي في قطاعي السكن والاستثمار في الأملاك. وأن الزيادة الثنائية في الأسعار والحجم سُجّلا في سوق الملكية التجارية مثبتاً بذلك جاذبية هذا القطاع.

القطاع المصرفي المطي يقع تحت سيطرة العوائل التجارية و«المركزي» يسيطر بصرامة على الإقراض

وأوضح التقرير انه للتقليل من هذا الاتجاه فقد أصدر بنك الكويت المركزي أربعة تعميمات لشركات الاستثمار والبنوك مدخلاً بذلك تعديلات على اللوائح والتعليمات الخاصة بمنح القروض للمستهلك وأقساط القروض الأخرى بالاضافة الى عقلنة تمديد هذه القروض (التي استعملت أحياناً لشراء ملكيات عقارية أو أسهم). وبشكل خاص فقد شدّد بنك الكويت المركزي بأنه يجب ألا تتجاوز كمية قرض المستهلك ١٥ من راتب العميل الشهري وكحد أقصى مبلغ ١٥,٠٠٠ دينار ولفترة أقصاها خمس سنوات قابلة للتمديد بحلول السنة الأولى في حالة اعادة جدولة الاتفاق. بالاضافة الى أن دُفعات الأقساط الشهرية بحيث يجب أن لا تتجاوز ٥٠٪ من الراتب الشهري للعميل.

إجمالي الأصول المتعثرة

قدرت ستاندرد أند بوورز لكل الأنظمة المصرفية التي خضعت للتحليل أن المستوى المحتمل لاجمالي الأصول صعبة التحصيل في النظام المالي في حالة الكساد أو الفتور يبقى معقولاً في أسوأ الأحوال الاقتصادية، يتم التعبير عنها كنسبة من اعتمادات القطاع الخاص. وتعتبر الأصول صعبة عندما تواجه تأخيرا في الدفع اعتباراً من ٩٠ يوما أو أكثر بالرغم من أنها قد لا تؤدي الى أي خسارة في النهاية.

وذكرت الوكالة انه بالنسبة للكويت فان هذه النسبة تقع ضمن مدى مقنع من ١٥٪ إلى ٣٠٪ وأنه على الرغم من هذا فلا تزال أخطار التركيز تعيق النظام وكذلك لاعتماده الشديد على الانفاق

■ البداية بمراجعة جميع تشريعات السوق وتحديد النواقص.. وبحث الحاجة لتشريعات جديدة

■ لوائح داخلية وقواعد تحكم آداب مهنة موظفي الهيئة إلى جانب قوانين للسوق وأخرى للمقاصة

الحكومي وأخيرا اعتماده على أسعار النفط.

النظام المصرفي

بين التقرير بأن النظام المصرفي الكويتي بأصوله المصرفية الاجمالية ٢١,٦ مليار دينار (٧٢,٠ مليار دولار) في ٣١ ديسمبر المنصرم يشكل النظام الثالث الأكبر في الخليج بعد السعودية والامارات العربية المتحدة كما هو موضح في الجدول. ويشمل ثمانية بنوك تجارية بما في ذلك البنكان الاسلاميان (بيت التمويل الكويتي وبنك برقان) وبنكان متخصصان (بنك الكويت الصناعي والبنك العقاري الكويتي. في ٢٠٠٥، أعطى بنك الكويت المركزي موافقته الى أربعة بنوك أجنبية (المصرف الفرنسي بي ان بي باريباس، بنك أبو ظبي الوطني، وبنك HSBC، وسيتي بنك) لفتح فرع لكل منها في الكويت.

ودائع العملاء واعتبر التقرير بأن النظام المصرفي الكويتي متمركز بشكل غير متحيز، مع ما يقارب الـ ٧٠٪ من ودائع العملاء ومجموع الأصول الخاضعة تحت سيطرة كل من بنك الكويت الوطني وبنك الخليج والبنك التجاري الكويتي وبيت التمويل الكويتي. ويعتبر بنك الكويت الوطني اللاعب البارز الأكبر لامتلاكه تقريباً ثلث السوق ويصنف بين البنوك الأولى في منطقة الخليج. وأن كثافة الفروع منخفضة اذ تصل الى ما مجموعه ٢١١ فرعا في نهاية السنة الماضية أي حوالي فرع واحد لكل ١٤,٠٠٠ نسمة. وتعتبر كثافة الفروع المنخفضة مثالية من بين الأنظمة المصرفية في الخليج. شبكات الفروع الأوسع في الكويت والتي تعتبر صغيرة على المستوى الدولي تعود الى البنك الوطني (لديه ٥١ فرعا في نهاية السنة الماضية) والبنك التجاري الكويتي (٣٩ فرعا) وبنك الخليج (٣٣ فرعا) وبيت التمويل الكويتي (٣٦ فرعا).

إقراض التجزئة

وتناول التحليل اقراض التجزئة واعتبر أنه يشكل حصة هامة من محفظة قروض البنوك (حوالي ٤٣٪ في ٣١ ديسمبر العام الماضي) كما أن شريحة الزبائن هذه تزداد بشكل ملحوظ اذ وصلت القروض الشخصية الى حوالي ١٤,٥٠٠ دولارا للنسمة الواحدة (ماعدا الوافدين) في نفس التاريخ مقارنة ذلك مع الناتج المحلي الاجمالي وهو حوالي ٥٢,٥٠٠ دولارا للنسمة (ماعدا المغتربين). وخاصة أن قطاع الاقراض بالتجزئة غني (بالرغم من أنه ليس هناك احصائيات دقيقة متوفرة) ويتمتع بحجم أصول كبيرة في كل من الكويت وفي خارجها. كما أن طلب اقراض المستهلك قوي بدوره وبخاصة ان نصف الكويتيين تحت عمر ١٥ سنة ومعدل الزيادة السكانية في الكويت أكثر من ٣٪ سنوياً. فيما تعتبر تجارة الاقراض بالتجزئة خاصة ان من الأنشطة المصرفية المربحة والجذابة حيث إنها عالية المردود ومنخفضة المخاطر. وفي الحقيقة فإن أكثر من ٩٠٪ من المواطنين الكويتيين والذين يشكلون أهدافاً مفضلة لنشاط تجارة التجزئة يعملون لدى الحكومة ويتمتعون باستقرار في العمل ويحصلون على أجور عالية نسبياً. بالاضافة الى أن معظم هذه القروض مضمونة. وأن البنوك عادة تضمن قروض مستهلكيها بمقابل رواتبهم الشخصية، التي تقتطع وتدفع مباشرة الى بنك الاقراض.

وتعرض التقرير الى اقراض البنوك الى مواطنين غير كويتيين، واعتبره أكثر وضوحاً حيث يقال انه بالعادة يطلب ضامنا كويتيا لمن يطلب قرضاً من غير الكويتيين كما يمكنهم ضمان قروضهم أيضا بالمبلغ الذي يستفيدون منه في نهاية الخدمة أو انتهاء عقود عملهم.

أسواق رأس المال

ذكر التقرير بأن سوق الكويت للأوراق المالية أسّس عام ١٩٨٣ بعد فترة قليلة من انهيار سوق المناخ. وأنه بالتأكيد سوق تبادل نشيطة جداً برأسمال إجمالي ٤١ مليار دينار لـ ١٦٥ شركة مدرجة في نهاية السنة الماضية. وكان سوق الكويت للأوراق المالية في نفس التاريخ سوق الأسهم المالية الثالثة الأكبر في الشرق الأوسط، بعد السعودية والامارات.

وأضاف بأن رأسمال السوق ازداد بنسبة ٩٠٪ في العام الماضي، وعزا ذلك بشكل رئيسي الى وفرة السيولة التي نتجت عن النمو

الكبير في الايرادات النفطية وزيادة أداء قطاع الشركات. وأيضاً الى قلة قنوات الاستثمارات الصحيحة الأخرى وخصوصاً في قطاع الصناعة الأمر الذي يقود مستثمري القطاع الخاص الكويتيين للتركيز على سوق الأسهم العادية. البنوك الكويتية تعرضُ هي أيضا في سوق الأوراق المالية، بالرغم من أنها لا تمتلك حصصاً استراتيجية مباشرة ذات أهمية. فقد شكلت الاستثمارات في السندات المالية المحلية (ماعدا سندات الدين الحكومي والمنظمات غير الربحية) حوالي ٥,١٪ من اجمالي الأصول المصرفية أو ٣٨٪ من الأسهم في ٣١ ديسمبر العام الماضي. وتشكل السندات معظم هذا العرض. كما اشترط في القانون المصرفي الكويتي ١٩٦٨ فإن مبلغ الأسهم الممتكلة في الشركات يجب ألا تتجاوز ٥٠٪ من ملكية المصرف.

منافسة كبرى

أشار التقرير الى نوعين من المنافسة التي يمكن أن يشكلا ضغوطاً على وضع وربحية أسواق البنوك الكويتية. فمن جانب المؤسسات المصرفية فإن المنافسين الأجانب الجدد يمكن أن يشكلوا تهديداً بعرضها منتجات مصرفية أكثر تطوراً مستفيدة من خبرتها ودعم بنوكها الأصلية. ومن جانب آخر قروض التجزئة وهي منافسة يمكن أن تشتد أيضاً بعد أن منح بنك الكويت المركزي رخصة اسلامية مؤخراً الى بنك بوبيان وتم التوقيع بالأحرف الأولى على موافقة أعطيت للبنك العقاري الكويتي كي يتحول الى بنك اسلامي. وأن هذا الخطر يقل بعض الشيء نتيجة لسياسة ترخيص بنك الكويت المركزي الذي سمح لثلاثة بنوك اسلامية فقط للعمل أثناء المرحلة الأولى بافتتاح هذه السوق.

ملكية الدولة المخفضة

وبين التقرير أن الدولة اكتسبت حصصاً في البنوك الكويتية بعد أزمة سوق المناخ عام ١٩٨٢ لانقاذ النظام. وأن معظم هذه الحصص خفضت منذ ذلك الحين وفقاً لبرنامج الخصخصة الذي اعتمدته الهيئة العامة للاستثمار. حيث باعت الحكومة ما تبقى لها وهي نسبة ٢٠٪ في البنك العقاري الكويتي الى الجمهور في منتصف التسعينات كما باعت حصتها في الادارة في بنك الكويت والشرق الأوسط الى البنك الأهلي المتحد في عام ٢٠٠٣. وتشمل الأصول المتبقية للحكومة: ١٠٠٪ من بنك التسليف والادخار، ذراع إقراضه المتخصص في تمويل الملكية و٦٤٪ من بنك الكويت الصناعي الذي يُروّج للتنمية الصناعية في الكويت وذلك بتمويل المشاريع الصناعية الكبيرة و٤٣٪ من بيت التمويل الكويتي.

وذكر التقرير بأن القطاع المصرفي الكويتي يقع بشكل كبير تحت سيطرة الجمهور والعوائل التجارية المحليّة (باستثناء بنك الكويت والشرق الأوسط الذي يمتلك البنك الأهلي المتحد نسبة ٧٥٪ منه). واعتبر الملكية العائلية مصدراً محتملا للمخاطر، والعائلات في أغلب الأحيان لا تتمنى تخفيف مصالحها أو ليست قادرة على زيادة المصادر لتمويل النمو أو الدعم. هناك أيضاً خطر بألا تستند قرارات الموظفين أو الاقراض على أساس الاستحقاق، وتؤدي الى اقراض بناء على الاسم. وكملاحظة ايجابية فإن بنك الكويت المركزي يسيطر بصرامة على أية حال على القسم الأكبر من الاقراض.

الأداء المالي القوي

نوه التقرير الى أن البنوك الكويتية عززت أرباحها خلال السنوات الأربع الماضية بسبب ارتفاع أسعار النفط التي دفعت النشاط الاقتصادي وأدت الى زيادة حادة في حجم الأعمال. وأن أرباح المجموعة وصلت الى ٤٥٠ مليون دينار في عام ٢٠٠٤ (أكثر من ٢٨٪). ووصل في نفس السنة عائد الملكية والعائد على الأصول الى نسبة ٢٨,٧٪ و٢,٣٣٪، على التوالي. يتوقع ستاندرد أند بوورز بأنّ نتائج عام ٢٠٠٥ ستكون أقوى. كما نوه الى أن البنوك أيضاً تتمتع برأسمال جيد حيث تمثل اجمالي الأصول ١٢,٧٪ من الأصول والملكيات المدعومة لتصل نسبة صافي القروض الى ٢٣٪.

وأضاف الى أن أكثر من ٩٠٪ من القوة العاملة الكويتية تعمل لدى الحكومة التي تقدم منافع اكبر بكثير من القطاع الخاص. ويشكّل المواطنون الكويتيون فقط حوالي ٤٠٪ من اجمالي سكان الكويت (ما يقارب ٣ ملايين قاطن في ٢٠٠٥)، وأقل من ٢٠٪ القوة العاملة. تعني النسبة الكبيرة للعمالة الأجنبية بأن البنوك لها تكاليف موظفين منخفضة نسبياً. كنتيجة فإن أغلب البنوك الكويتية لها مستوى منخفض من التكاليف نسبة الى الدخل (٢٩٪ وسطياً في ٢٠٠٥)، يتوافق ذلك مع البنوك ذات الأداء الأفضل في الامارات، وأقل من النسب (٤٠٪ إلى ٥٠٪) المسجلة في بنوك السعودية.

سمو رئيس مجلس الوزراء وضع حجر الأساس لمصنع الفحم المكلسن في الشعيبة

الفهد: القطاع الخاص سيدعى للمشاركة في مشاريع نفطية عدة ونسبة مشاركته ستختلف تبعاً لاحتياجات كل منها

أعلن وزير الطاقة الشيخ أحمد الفهد ان القطاع الخاص سيدعى للمشاركة في مجالات ومشاريع عديدة في القطاع النفطي، منها تعبئة اسطوانات الغاز المسال والوكالات البحرية والناقلات والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية، وصناعة الكيماويات البترولية والمصفاة الرابعة المزمع اقامتها، فضلاً عن الخدمات التي تقدمها شركة نفط الكويت لمواطنيها في مدينة الاحمدي.

ولفت الفهد الى ان نسبة واسلوب مشاركة القطاع الخاص ستختلف من مشروع لآخر تبعاً لخصوصية واحتياجات كل مشروع.

كلام الفهد جاء خلال كلمة القاها في احتفال وضع حجر الأساس لمصنع الفحم البترولي تحت رعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح، مشيرا الى أنه في اطار هذه المنهجية لمشاركة القطاع الخاص في الصناعة النفطية والبتروكيماوية يبقى لمصنع الفحم المكلسن، الذي نضع اليوم حجر الأساس موقع متميز، فهو ليس مصنعاً قائما يفتح بابه لمساهمة القطاع الخاص.

وقال الفهد ان هذا المصنع ليس مجرد نقل للملكية الفكرية والإدارة، بل هو فكرة ودراسة انتقلت بكاملها من «مؤسسة البترول الكويتية» وشركة «البترول الوطنية الكويتية» الى القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وهو لا يقوم على عقد بناء واستغلال المصنع فقط، بل تسانده ٤ عقود أخرى لتزويد البخار المصاحب الى مصفاة الأحمدي، ونقل الفحم من مصفاة ميناء عبدالله، وتزويد الفحم، وتزويد الغاز كوقود.

وأشار الفهد الى ان المصنع يعد أول مشروع نفطي - إن صح التعبير - يملكه القطاع الخاص بكامله، وتقتضي عملياته تعاوناً متبادلاً ومستمرا بين هذا القطاع ومشاريع مختلفة في القطاع النفطي.

وهنأ شركة صناعات الفحم البترولي بأطرافها المشاركة على فوزها بهذا المشروع من خلال مزايدة بالغة الشفافية وعادلة المنافسة، وتمنى للقائمين عليها كل النجاح والتوفيق في خطواتهم الشجاعة.

وقال انه من واجبي ان أذكر للقائمين على المشروع ان ما سيحصلون عليه من ثمار طيبة يضع عليهم بالمقابل مسؤولية متعددة الابعاد، يتمثل بعدها الوطني في احتضان وتأهيل الكوادر الوطنية والاعتماد عليها ،ويتمثل بعدها السياسي باثبات وتكريس قدرة القطاع الخاص الوطني على الدخول بنجاح في مجال القطاع النفطي.

ويتمثل بعدها المهني في تأكيد الجدوى التقنية والتسويقية للشريك الاجنبي ،وإني لأشعر بثقة كبيرة بأن القائمين على هذا المشروع الرائد قادرون على النهوض بهذه المسؤولية بأبعادها الثلاثة.

وتهتم هذه الاستراتيجية بتحديث اسطول ناقلات النفط الخام والغاز المسال والمنتجات البترولية، وبالوصول الى انتاج ما لا يقل عن ١٠٠ الف برميل نفط مكافئ يوميا العام ٢٠١٠ لنشاط الاستكشاف والانتاج خارج دولة الكويت، فضلا عن الاستثمار بانشطة التكرير والتسويق في المناطق ذات الطلب المتزايد لاسيما الآسيوية منها.

واضاف قائلا «لعل أول منطلقات استراتيجيتنا النفطية وأغلى اهدافها في آن معا هو تمكين الشباب الكويتي من تولي كامل مسؤولية هذا القطاع، وذلك من خلال الاهتمام الكبير والمتواصل ببرامج تأهيل وتطوير الكوادر الكويتية على مختلف المستويات وفي التخصصات كافة لتصبح قادرة على النهوض بكل مهام واعمال القطاع النفطي اداريا وفنياً انتاجيا وتكريراً، صناعة ونقلا وتسويقا.

وذكر ان من جهة اخرى، تؤكد الحقائق الاقتصادية ونظريات المزايا النسبية واقتصاديات الحجم، ان الصناعات البتروكيماوية ستبقى الخيار الاستراتيجي والعمود الفقري للصناعة والتصنيع في دولة الكويت، وهي صناعات بعيدة الافق غنية التنوع، يزيد البحث العلمي والتطور التقني من عدد منتجاتها ومن درجة التنافس في اسواقها العالمية كل يوم، وفي ظل هذه الحقيقة، لم يعد من الجائز ان تبقى الصناعات النفطية والبتروكيماوية في الكويت محرومة من خبرات واموال ومرونة القطاع الخاص الوطني، ومن تقنيات وقنوات تسويق المستثمر الاجنبي ،ولم يعد من الجائز ان يبقى القطاع الخاص الكويتي مبتعدا عن فرص الاستثمار الصناعي الحقيقي في البلاد ،ومن هنا كان التعاون مع القطاع الخاص من ابرز اسس الاستراتيجية الجديدة للإدارة النفطية في الكويت وذلك من خلال خصخصة بعض انشطة وشركات مؤسسة البترول الكويتية، واشراك القطاع الخاص في عمليات

ومشاريع القطاع النفطي ,بالاضافة الى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في اعمال المقاولات والهندسة والخدمات المساندة، وتشجيعه على تحويل مخرجات القطاع النفطي لإقامة صناعات تحويلية لاحقة بواكير ثمار هذه النقلة النوعية، ونقرأ في تكرم سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح برعاية وحضور هذا الحفل تصميما واضحا على متابعة مسيرة تحديث وتطوير القطاع النفطي انتاجا وتكريرا، وتصنيعا وتسويقا ونستقرئ تواصلا في خطوات التطوير ومزيداً من المشاريع التي تحكم التكامل بين هذا القطاع والانشطة الاقتصادية الأخرى من جهة، وتوثق التعاون بين القطاعين العام والخاص من جهة ثانية.

ومضى بقوله ان الصناعات النفطية العالمية تشهد في هذه الحقبة تطورات متسارعة الوتيرة تجاوزت اكثر التوقعات تفاؤلا ,ولم تقف الادارة البترولية في الكويت حيال هذه التطورات موقف المشاهد، بل عمدت وبسرعة الى متابعتها ووضع الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة باستيعابها ومجاراتها واستباق انعكاساتها ليبقى للكويت موقعها الطليعي المميز على خارطة الانتاج النفطي والمنتجات البترولية ,ويمكنني القول بكامل الثقة ان استراتيجية دولة الكويت في هذا الصدد تتسم بالطموح دون جموح، وبالتأني دون تباطؤ، كما تتسم بالتأكيد على الاعتبارات الفنية والاقتصادية دون أي تهاون في الاصرار على الاهداف الاجتماعية والمعايير الصحية والبيئية.

ولفت الفهد ان من أهم ملامح وأهداف هذه الاستراتيجية: الوصول بانتاج دولة الكويت من النفط الخام الى أكثر من ٤ ملايين برميل يوميا بحلول العام ٢٠٢٠، والتوسع في الطاقة التكريرية داخل البلاد الى حوالي ١,٤ مليون برميل يوميا، والتركيز على الصناعات البتروكيماوية متسارعة النمو متزايدة الطلب مثل العطريات والاوليفينات ومنتجاتها اللاحقة.

واضاف قائلاً ان القطاع الخاص يساهم الآن في مجمع ايكويت من خلال شركة بوبيان للبتروكيماوت، ويشارك في مشاريع الاوليفينات والعطريات والستيرن من خلال شركة القرين للبتروكيماويات، فضلا عن تملكه لمصنع مزج الزيوت، وقبله مصنع ملح الكلورين ,كما تم قطع شوط بعيد في نقل التسويق الداخلي اليه من خلال الشركة الاولى للوقود وشركة السور للوقود ,وتبعا للدراسة التي انجزتها مؤسسة البترول الكويتية العام الماضي، وما أكدته توجهات المجلس الاعلى للبترول.

من جهته، قال نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الفحم البترولي وائل الصقر إن هذا المشروع يعد نموذجا ناجحا وجريئا فمشروع انتاج الفحم النفطي أو المكلسن، نموذج لتضافر جهود القطاع العام بإمكاناته وقدراته مع جهود القطاع الخاص بمرونته وخبراته.

وأشار الصقر الى أن المشروع نموذج ناجح للتعاون مع الشركات الاجنبية، فالشركة الاميركية FULLER INDUSTRIES تقدم احدث التقنيات العالمية في هذا المجال، الشركة الهندي RQIN تتولى عمليات البناء والتشغيل والصيانة، أما الشركة الأميركية OXBOW فتتعهد تسويق انتاج المشروع بالكامل والبالغ ٣٥٠ الف طن من الفحم المكلسن سنوياً وعلى مدى عشرين عاما.

■ الصقر مشروع الفحم المكلسن نموذج ناجح للتعاون مع الشركات الأجنبية

واضاف الصقر ان المشروع من جهة اخرى، نموذج يحتذى من حيث الشفافية التي اتسمت بها اجراءاته وخطواته، ومن حيث العدالة التي ميزت المزايدة عليه والتي شاركت فيها ٦ شركات كويتية وعالمية، والتي رست على شركة صناعة الفحم البترولي بمبلغ تجاوز أفضل توقعات مؤسسة البترول الكويتية.

لافتا الى أن المشروع يمثل نموذجا فريدا من اشكال الخصخصة في القطاع النفطي، لأن فكرته ودراساته وخطواته التمهيدية تمت بالكامل من قبل القطاع النفطي العام، بينما صارت ملكيته - وبالكامل ايضا - الى القطاع الخاص ,ولأن تفاعله وتعاونه مع القطاع النفطي العام وفي الاتجاهين يبقى شرطاً أساسيا لنجاحه، فمصفاة ميناء عبدالله تقدم للمشروع مادته الأولية، والمشروع - بدوره - يقدم لمصفاة ميناء الاحمدي البخار المصاحب لصناعة الفحم المكلسن وبكميات تساعد في توليد طاقة كهربائية قدرتها ٥٢ ميغا واط, وقد حظي المشروع بأكبر قرض قدمه بنك الكويت الصناعي لمشروع واحد، وهو مبلغ ٢٢ مليون دينار يغطي ٦٠ في المئة من التكلفة الاجمالية التي تجاوزت ٣٧ مليون د.ك أو ما يعادل ١٣٠ مليون دولار، بينما غطى الشركاء الكويتيون والاستراتيجيون النسبة الباقية ,وتضمن هذه التكلفة تزويد المشروع بأحسن وأحدث تكنولوجيا عالمية لمعالجة النفايات.

حضر الحفل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدفاع الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الدكتور محمد صباح السالم الصباح ووزير الطاقة الشيخ احمد الفهد الاحمد الصباح واصحاب المعالي الشيوخ والوزراء والمحافظون وعدد من السفراء المعتمدين لدى دولة الكويت.

اصدار تقرير «الكويت النامية ٢٠٠٦»

اعتماد متزايد على القطاع الخاص اقتصاديا

أكد صاحب السمو الأمير الشيخ صُباح الأحمد الجابر الصُباح، أن المرحلة المقبلة من خطة تطوير الاقتصاد الكويتي تركز على تعزيز دور القطاع الخاص ،جاء ذلك في حوار مطول أجرته مع سموه شركة «أكسفورد بيزنس جروب»، شركة النشر والأبحاث والخدمات الاستشارية الرائدة التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها وتقوم باصدار التقارير الرسمية السنوية الاقتصادية والسياسية والاستثمارية عن الأسواق النامية.

وقال الشيخ صباح: «نعتمد رؤية واضحة للتنمية في دولة الكويت لتصبح مركزاً مالياً وتجارياً اقليميا، ونتوقع أن يلعب القطاع الخاص دورا ناشطا في بلوغ هذه الرؤية».

وأضاف: «اتخذت الحكومة خطوات رائدة في هذا الاتجاه من خلال توفير فرص عديدة لمؤسسات الأعمال وفتح قطاعات اقتصادية مثل المصارف أمام المستثمرين المحليين والأجانب من القطاع الخاص ،والى جانب ذلك، تسعى الحكومة الى وضع قوانين تشجع القطاع الخاص على الاستعانة بالقوى العاملة المواطنة ،ونحن بصدد تطوير نظامنا التعليمي ليلبّي متطلبات القطاع الخاص».

ونوّه الى الفرص التي تقدمها الدولة للكوادر المواطنة الكويتية عبر توسيع خدماتها في قطاع التعليم العالي الى جانب تشييد مقر جديد لجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وأضاف سموّه: «نؤمن بأن سياسة التعليم هي استراتيجية ديناميكية متواصلة، تحتاج بصفة مستمرة الى التحديث والتطوير بهدف تلبية الاحتياجات النوعية للقطاع الخاص، مع الالتزام بالمعايير العالمية».

وعلّق الشيخ صُباح: «تفتح الكويت، باصدارها قانون الجامعات الخاصة، المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في سياسة التعليم العالي».

ويتضمن تقرير «الكويت النامية ٢٠٠٦»، الذي تصدره شركة

الشركة تؤكد التزامها بـ "تحقيق أفضل عائد على حقوق المساهمين"

انتخاب الزين رئيسا لمجلس الإدارة وعماد بوخمسين نائبا للرئيس

انتخب احمد فيصل الزين رئيسا لمجلس ادارة شركة الخطوط الجوية الوطنية.

وقالت الشركة بالمناسبة: يأتي انتخاب الزين في مبادرة جادة لبدء تنفيذ استراتيجية متقدمة لتحقيق اهداف الشركة التجارية المستقبلية من خلال التأكيد على اولوية الاستفادة من الكوادر الوطنية الفنية المتقدمة في عالم الادارة الحديثة والطيران التجاري.

واضافت: ان خبرة احمد الزين قد جاءت من خلال ٣٥ عاما من العمل في الطيران التجاري فقد تدرج من مهندس طيران الى مدير دائرة الهندسة في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى المدير العام ثم رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب.

وستذكر له الكويت عندما ساهم في تشغيل 'الكويتية' من مطار القاهرة الدولي حاملة علم الكويت وراية العز واهل الانتصار، وبعد ان رفرفت راية الحرية على ارض الوطن، وقاد الزين مشروع اعادة الاعمار والبناء، الامر الذي اعاد 'الكويتية' مؤسسة وطنية حديثة تمتلك اسطولا جديدا وطاقما اداريا متميزا واصولا تبلغ حوالي ٦٠٠ مليون دينار كويتي.

كما كانت لأحمد الزين نظرة استراتيجية ثاقبة استطاع من خلالها قراءة المستقبل ليصنع منه واقعا ملموسا وقاد مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى الالفية الجديدة بمستوى عال من التقدير والاحترام من كل شركات الطيران العالمية والأياتا ومؤسسات سلامة الطيران العالمية لسلامة الطيران، التي كانت تتنافس على منح شهادات السلامة بالاضافة الى تطوير انظمة خدمات الركاب في مطار الكويت الدولي وحرصه الكامل على تخفيف الاعباء المالية على الموازنة العامة للدولة باتباع سياسة الاقتراض بالاضافة الى تأسيسه شركة متخصصة في مجال الشحن الجوي.

وقالت انه وبانتخاب شركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية لرئيس مجلس ادارتها متمثلا في احمد فيصل الزين تعلن الشركة التزامها الحرص على تحقيق افضل عائد على استثمار المساهمين وبأولوية الفرص للكويتيين من ذوي الخبرة المتقدمة للعمل في عالم الطيران التجاري ومنح العملاء بدائل ينشدونها في ظل طفرة في سوق الطيران التجاري المحلي والاقليمي والدولي.

«أوكسفورد بيزنس جروب» بالتعاون مع بيت الاستثمار العالمي (جلوبال)، احدى شركات الاستثمار الرائدة في مجلس التعاون الخليجي، الرؤية الكاملة للشيخ صُباح لدور القطاع الخاص في مسيرة التنمية .كما يوفر التقرير دراسات وتحليلات للأجواء السياسية والاقتصادية الى جانب آخر مؤشرات وتوجهات القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالبنوك وأسواق الأسهم والتأمين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعقارات والبناء والسياحة والطاقة والاعلام.

وقال آندرو جيفريز، رئيس تحرير التقارير الخاصة بالبلدان النامية في شركة «أكسفورد بيزنس جروب»: «استعادت الكويت أخيراً قوتها الاقتصادية وتعمل حالياً على التخطيط للمستقبل، استناداً للخطوات العملاقة التي شهدتها خلال السنوات القليلة الماضية».

وأضاف: «في ظل التزام الحكومة بالتحول الاقتصادي التدريجي، حققت الكويت نموا اقتصاديا قياسيا في العام ٢٠٠٥ نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الاستثمارات الموجهة للأوراق المالية والعقارات ,وسجلت الكويت أعلى مستوى للناتج المحلي منذ ١٥ عاما, كما يساهم موقعها الحالي كبوابة للاستثمار في العراق بدفع عجلة نموها الاقتصادي.

وسيتم اطلاق تقرير «كويت النامية ٢٠٠٦»، يوم ٢ مايو المقبل، خلال حدث خاص يقام في فندق شيراتون بحضور ٥٠٠ من أهم الشخصيات العامة في الدولة، منهم معالي الدكتور يوسف الزلزلة، وزير التجارة والصناعة في الكويت، ومها الغنيم، نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب، بيت الاستثمار العالمي.

ويتكون تقرير «الكويت النامية ٢٠٠٦» من ٢٠٨ صفحات، ويضم أيضاً مقابلات مع شخصيات كويتية مرموقة مثل الشيخ سالم عبد العزيز الصُباح، محافظ البنك المركزي الكويتي، وجسار الجسار، مدير عام «بيت التمويل الكويتي» ووزير الطاقة الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصُباح.

الى جانب ذلك، تسعى سلسلة التقارير الاقتصادية المتخصصة الى اجتذاب مجتمع الأعمال العالمي من خلال طرح قسم «دليل الأعمال» الذي يوفر تقييماً للتشريعات القانونية والمحاسبية المنظمة للاستثمارات الأجنبية.

برأسمال ٥٠ مليون دينار كويتي

إشهار «الخطوط الوطنية الكويتية» وانتخاب أول مجلس إدارة لها

أعلن رسمياً اشهار شركة الخطوط الوطنية الكويتية وانتخاب اول مجلس ادارة لها ضم ممثلين عن كل من:

- شركة مشاريع الكويت القابضة.
- شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الاصول.
- شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية.
- شركة العقارات المتحدة.
- شركة كويت انترناشيونال لتأجير وبيع وتملك الطائرات.
- شركة مجموعة بو خمسين القابضة.
- شركة مجموعة حمد محمد الوزان واولاده للتجارة العامة.
- شركة الخليج للتأمين - عضو احتياطي.
- حميد محمد الحواج - عضو احتياطي.

وعقدت الجمعية التأسيسية للشركة اجتماعاً، حيث أقرت عملية التأسيس

■ رخص الشركة تشمل نقل الركاب والشحن الجوي

وتعيين مراقبي حسابات للشركة، وصادقت على تقرير لجنة المؤسسين.

البحر

واعلن عضو اللجنة عبدالسلام محمد البحر عن اصدار ثلاث رخص تجارية للشركة تتعلق بنقل الركاب جوا دون الخدمات الكمالية اضافة إلى خدمات الشحن الجوي، ونقل الركاب جوا وخدماته.

واكد جدوى تأسيس هذا النشاط الحيوي بناء على دراسة سوق نقل الركاب الجوي.

واشار الى ايداع مبلغ ١٥ مليون دينار كويتي لدى احد البنوك، حيث يمثل هذا المبلغ كامل مساهمة المؤسسين في رأسمال الشركة وبنسبة ٣٠٪ علما أن رأسمال الشركة ٥٠ مليون دينار وتمت عملية الاكتتاب بما نسبته ٧٠٪ من رأس مال في الفترة من ٢٢ يناير ولغاية ١٦ فبراير الماضيين، وبلغ عدد المتقدمين للإكتتاب بالأسهم المطروحة ١٥١٦١٢ مكتتباً اكتتبوا بـ ٧٩٣,٤٤٩ مليون سهم، أي ما يعادل ٧٩,٣٤٤ مليون دينار كويتي، حيث تم استبعاد ٢١٨ مكتتباً اكتتبوا بعدد ١,٦٩٢ مليون سهم و٦٥ اكتتابا لم يتم دفع المبالغ المطلوبة لها، و١٤ اكتتابا لم يلتزم اصحابها بالشروط والضوابط المنصوص عليها.

واستعرض البحر الاعمال التي قامت بها اللجنة التأسيسية لمتابعة اجراءات أعمال التأسيس والاكتتاب الخاص بالشركة، التي ستشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني على حد قوله.

١٥,٧ مليون دينار أرباح العام الماضي بزيادة نسبتها ٨٣,٧ في المئة

الحنيف اعتبر ٢٠٠٥ عام النمو والتطور الشامل : ٥٥ مليون دينار قروض «الصناعي» لـ ٤٧ مشروعا

■ محفظة خاصة بالتمويل الصناعي وفق الشريعة الإسلامية بـ ١٠٠ مليون دينار

اوضح رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في بنك الكويت الصناعي عبدالمحسن الحنيف ان البنك حقق خلال العام ٢٠٠٥ زيادة في صافي الربح بلغت ١٥,١٧٠ مليون دينار بينما كانت الارباح في عام ٢٠٠٤ قد بلغت ٨,٢٥٩ مليون دينار بنسبة زيادة في الربحية بلغت ٨٣,٧ في المئة وبلغت اجمالي موجودات البنك في نهاية العام الماضي ٤٥٨,٦٢٥ مليون دينار، بينما كانت في نهاية العام ٢٠٠٤ قد بلغت ٤٦٦,٨٤٣ مليون دينار كما زاد اجمالي حقوق المساهمين في عام ٢٠٠٥ ووصل الى ١٨٤,٤٩٨ مليون دينار بينما كانت حقوق المساهمين قد بلغت ١٦٣,٧٦٥ مليون دينار عام ٢٠٠٤، ووافقت الجمعية العمومية لمساهمي البنك في اجتماعها على توزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠٠٥ بواقع ٣٠ في المئة.

وقال الحنيف في كلمته امام الجمعية العمومية للبنك ان البنك قد شهد احداثا حافلة بالازدهار والنماء وبداية مرحلة للتطور النوعي في خدماته ومنتجاته المالية والمصرفية وانشطته الموجهة لعملائه الصناعيين.

واضاف الحنيف ان عام ٢٠٠٥ كان عام نمو وتطلع الى تطور شامل، فقد بلغ نشاط الالتزام بتقديم قروض صناعية ٥٥,٣٤١ مليون دينار تم تقديمها لعدد ٤٧ مشروعا صناعيا، بلغ اجمالي تكاليفها ٩٤,٨١٣ مليون دينار موزعة على قطاعات صناعية مختلفة.

وذكر الحنيف ان عدد المشاريع التي مولها البنك منذ تأسيسه لدعم القطاع الصناعي ٧٤٦ مشروعا وبلغت الالتزامات المالية ٦٣١,٧ مليون دينار من اجمالي قيمة المشاريع التي بلغت ١,٢ مليار دينار.

واشار الحنيف الى أنه في الجانب المالي فقد تركزت سياسة تقديم خدمات التمويل التجاري على الفرص التمويلية المتاحة في السوق المحلي لتقديم خدمات التمويل لرأس المال العامل بالمنشآت الصناعية الكويتية بالاضافة الى تقديم تسهيلات ائتمانية اخرى بما يحقق للمنشآت الصناعية العاملة القدرة والكفاءة التشغيلية المطلوبة لاداء دورها الصناعي المرتجى، لتدفق منتجاتها الى السوق الكويتي والخارجي، وفي هذا المجال فإن قاعدة عملاء البنك في نشاط التمويل التجاري قد زادت عن عام ٢٠٠٤ فلقد ارتفع حجم القروض والتسهيلات المصرفية النقدية المدارة الى نسبة ١٤ في المئة بواقع التزامات بلغت ٨٨,٦٤٨ مليون دينار مقارنة بـ ٧٨ مليون دينار عام ٢٠٠٤.

اما فيما يخص محفظة تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة ونشاطها لهذا العام قال الحنيف ان المحفظة زادت نشاطها في تقديم خدماتها التمويلية الموجهة الى الشباب الكويتي، لاقامة انشطة حرفية منتجة، ومشاريع صغيرة مجدية، ولقد وصل متراكم اجمالي المشاريع الممولة حتى نهاية عام ٢٠٠٥ عدد ١٠٧ مشاريع موزعة على قطاعات مختلفة بلغت نسبة التمويل فيها ٦٨,١ في المئة من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع التي بلغت قيمتها ١٠,٣٩٨,٢٢٢ مليون دينار، وبلغت قيمة تمويل المحفظة ٧,٠٧٦,٤٧٥ مليون دينار، ويأتي في مقدمة توزيع الالتزامات بين القطاعات المختلفة الممولة قطاع

المهن حيث تم تمويل عدد ٢٦ مشروعا من اجمالي التمويل، ويليه قطاع الكيماويات حيث تم تمويل ١٧ مشروعا، ثم قطاع الخدمات بعدد ١٦ مشروعا، ثم قطاع المشاريع الهندسية والمعدنية الصغيرة بعدد ١١ مشروعا، فقطاع الصناعات والتجهيزات الغذائية بواقع عشرة مشاريع، ثم قطاع الطباعة بثمانية مشاريع، وتليها قطاعات اخرى بمشاريع صغيرة متفرقة.

اما محفظة التمويل الزراعي فقال الحنيف انها واصلت نشاطها في تقديم القروض الزراعية لمشاريع انتاجية مختلفة، ومع نهاية عام ٢٠٠٥ بلغ اجمالي عدد المشاريع التي تم تمويلها ١٥ مشروعا زراعيا، بلغت تكلفتها الاجمالية ٣,٨٩٩,٥٧٠ مليون دينار وبلغت مساهمة المحفظة في هذه المشاريع مبلغا وقدره ٢,١٨٤,٠٠٠ مليون دينار بنسبة تبلغ ٥٧,٥ في المئة يتصدرها تمويل قطاع الانتاج النباتي بعدد عشرة مشاريع.

واوضح الحنيف ان هذا العام اكمل بنك الكويت الصناعي عامه الثاني والثلاثين في مسيرة عطاء ومشاركة فعالة لتنمية القطاع الصناعي بدولة الكويت وجسد على ارض الواقع الاهداف والاغراض التي انشئ البنك من اجلها والمنطلقة من المساهمة في تطوير استراتيجية طويلة المدى للتنمية الصناعية، وتحديد افضل القطاعات الواعدة والنشاط الصناعي الملائم لاحتياجات الكويت في الحاضر والمستقبل.

وأكد الحنيف انه استجابة لدواعي النمو الاقتصادي المتسارع، والتوجه المتزايد على الاستثمار

■ نسعى إلى زيادة القرض الحكومي إلى ٣٠٠ مليون دينار لتقديم التسهيلات للقطاع الصناعي

الصناعي في البلاد، فلقد اتخذ البنك الاجراءات اللازمة بالطلب من الهيئة العامة للاستثمار لانشاء محفظة خاصة بالتمويل الصناعي وفق احكام الشريعة الاسلامية بقيمة ١٠٠ مليون دينار لتوسيع قاعدة التمويل الصناعي وتلبية متطلبات المستثمرين الصناعيين، بتوفير منتجات مالية وائتمانية مناسبة لهم.

واشار الحنيف الى أن البنك يسعى لمواكبة الرواج الاقتصادي والطلب على التمويل الصناعي الميسر، الهادف الى انماء النشاط الصناعي بطلب زيادة قيمة القرض الحكومي الموجه الى بنك الكويت الصناعي لتقديم التسهيلات الائتمانية المتكررة للقطاع الصناعي من ٢٠٠ مليون دينار الى ٣٠٠ مليون دينار، حيث من المتوقع مع نهاية الربع الاول لعام ٢٠٠٧، ان يستنفد البنك الصناعي قيمة القرض (٢٠٠ مليون دينار كويتي) وفق معدل دعمه الحالي والمستمر لتلبية طلبات التمويل للقطاع الصناعي.

واضاف الحنيف انه وبالقاء رؤية من الداخل فإن بنك الكويت الصناعي قد صاغ استراتيجية اعتمدها مجلس الادارة لرسم خطط البنك وتفعيل دوره وكل خدماته وانشطته، للنهوض بالقطاع الصناعي الخاص بدولة الكويت، من المنظور المالي والمصرفي والاستشاري، وبدأ البنك تطبيق الاستراتيجية الجديدة منذ مطلع هذا العام، وهي تخضع للمتابعة والتنفيذ لمدة ثلاث سنوات مقبلة.

وفي هذا المضمار حدد الحنيف الجوانب التي اتخذ بشأنها قرارات لكي يشملها التطوير بالبنك وهي:

١ . اللوائح والنظم الداخلية، وتحديث الاجراءات في اساليب العمل.

٢ . التدريب والتطوير الوظيفي لتنمية الموارد البشرية.

٣ . رفع كفاءة ادارة الاصول والخصوم بالبنك.

ولقد قطع المسؤولون في البنك شوطا طويلا شارف على الانتهاء في وضع التصورات الاخيرة المقترحة للتطوير الشامل في النظم واللوائح والاجراءات.

وقال الحنيف ان من ابرز الانجازات التي تحققت مواصلة بنك الكويت الصناعي في المحافظة على النسبة المقررة لتوظيف العمالة الوطنية، التي بلغت ٥٢,٢ في المئة والعمل على زيادتها في مختلف الوظائف بهدف تعزيز قوة العمل الوطنية في البنك والمشاركة الفعالة في تطبيق التوجهات العامة للدولة بالقطاع المصرفي، والتي يتبناها بنك الكويت المركزي، باعتبار التكويت وتنمية القوى العاملة الوطنية مسألة مركزية في الاستثمار بالعنصر البشري الذي يجسد حاضر عطاء البنك النشط ومستقبله الزاهر.

احتفلت بمرور عام على تشغيل وحدة معالجة الحمأة الزيتية

البترول الوطنية تعتزم تنفيذ مشاريع بيئية مستقبلية بتكلفة تتجاوز ٧٨ مليون دينار

احتفلت شركة البترول الوطنية الكويتية بمرور عام على تشغيل وحدة معالجة الحمأة الزيتية في مصفاة ميناء عبدالله، وذلك بحضور رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب سامي فهد الرشيد، ونائب العضو المنتدب لمصفاة ميناء عبدالله، عبدالمحسن خاجة، ونائب العضو المنتدب لمصفاة الشعيبة، حسين اسماعيل وعدد من كبار المسؤولين في الشركة والعاملين في المصفاة.

وأكد سامي الرشيد، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة البترول الوطنية الكويتية قد جعلت من حماية البيئة جزءا أساسيا من رؤيتها واستراتيجيتها، حيث انها كانت ولاتزال تبذل الجهود الحثيثة والمتواصلة لبلوغ الموقع الريادي على صعيد اداء السلامة والصحة والبيئة وكذلك أخذ زمام المبادرة في كل ما يتعلق بحماية البيئة الكويتية.

وعقب ذلك، تحدث عبدالمحسن خاجة، نائب العضو المنتدب لمصفاة ميناء عبدالله مؤكدا بأن اهتمام صناعة النفط الكويتية في مجال حماية البيئة لا يقتصر على تلبية المواصفات والمعايير التي تحددها الهيئات والوكالات الكويتية المعنية بالشأن البيئي، وإنما هي تسعى جاهدة للمضي لابعد من ذلك، وهذا ما يتجلى من خلال مشروع وحدة معالجة الحمأة الزيتية الذي لا يستهدف في الواقع تحقيق الارباح بقدر ما هو موجه لحماية البيئة.

واوضح ان تشغيل الوحدة قد اثمر عن خفض مخلفات الحمأة الزيتية بنسبة ٩٨٪، في حين انه تم استرجاع ما يقارب ١٢ الف برميل من النفط من كمية تصل الى ٧٦٦٠ مترا مكعبا من الحمأة الزيتية".

وقد اوضح محمد منصور العجمي، مدير دائرة العلاقات العامة والاعلام، والمتحدث الرسمي باسم الشركة ان حصول الشركة مؤخرا على شهادة الايزو ١٤٠٠١ - ٢٠٠٤ العالمية لنظام ادارة البيئة لم يكن في واقع الامر الا ثمرة جهود فعالة ودؤوبة بذلتها الشركة في هذا المجال على مدى سنوات طويلة، وقال موضحا "ويكفي ان نشير الى ان الشركة قد نفذت خلال السنوات الخمس الماضية مشاريع بيئية تجاوزت قيمتها ٢٣ مليون دينار كويتي، كما انها تعتزم تنفيذ مشاريع مستقبلية تزيد كلفتها على ٧٨ مليون دينار".

وتعتبر هذه المشاريع ترجمة لاستراتيجية الشركة ورؤيتها في إنتاج وقود نظيف ومكافحة التلوث من مصادره وبكل أشكاله وهي جزء من جهود الشركة في حماية البيئة الكويتية.

تحاول التحكم فقط في أسعار الأسهم في حال الارتفاع والانخفاض

فريق دريال: المحافظ والصناديق الاستثمارية بريئة من تهمة التلاعب بالبورصة ولا تحمل صفة «صانع سوق»

قال التحليل الصادر عن فريق دريال للتحليل الفني أن الفترة الماضية شهدت توجه الكثير من الاتهامات الى عدد كبير من الشركات التي تدير محافظ وصناديق استثمارية الى أنهم متلاعبون ومن اسباب انخفاض اسعار الأسهم في سوق الكويت للاوراق المالية وخاصة وانهم يعتبرون من صناع السوق وان دورهم هو المحافظة على ثبات الاسعار.

وقد يكون هذا الاتهام صحيحا لو كانت مهمتهم هي المحافظة على الاسعار ولكنها في المقام الأول والأخير هي صناديق ومحافظ استثمارية تهدف إلى تحقيق نسب ارباح مخطط لها مسبقاً سواء عن طريق المضاربة أو الاستثمار وخاصة وانها مطالبة امام عملائها بتحقيق هذه الاهداف التي انشئت لاجلها واضعين في عين الاعتبار شرف واخلاق المهنة التي لا تعفيها احيانا من دعم الاسعار.. وعدم الانتهازية.

ولكن الأهم من هذا وذاك ان هؤلاء المتهمين ليسوا هم صناع السوق ولم يلعبوا هذا الدور أو يتقمصوه ابدا.

إذا من هو صانع السوق؟

- صانع السوق هو شركة مالية أو استثمارية أو بنك تكون جاهزة بعروض البيع وطلبات الشراء لسهم معين عند سعر معين خلال ساعات التداول الرسمية وصانع السوق هو من يضمن دائما وجود سوق يستطيع المتداولون من خلاله شراء وبيع الاسهم كما انهم يكونون من مطالبين ايضا بحفظ توازن السوق من حيث عروض البيع وطلبات الشراء ويكونون ملزمين بالبيع والشراء بالاسعار التي يعرضونها.

لذا نجد في سوق الكويت للاوراق المالية صعوبة كبيرة في تحديد سعر شراء أو بيع سهم ما حتى وان كانت الكمية قليلة بسبب عزوف المتداولين من افراد وشركات عنها وعدم وجود صانع سوق والذي بالتأكيد سيضفي سيولة وعمقا على السوق وما نلحظه حاليا هو صناديق تحاول التحكم والمحافظة في اسعار الأسهم في حال الارتفاع أو الانخفاض.

على سبيل المثال، ان هناك شركة مدرجة لها ملايين من الاسهم موزعة على آلاف المساهمين. فاذا اراد الشخص شراء أو بيع بعض الاسهم، يحتاج هذا الشخص الى شخص وسيط يقوم بالتداول من خلاله. يقوم هذا الشخص بالاتصال بوسيط مالي الذي يقوم بدوره بالاتصال بالشركة (صانع السوق) التي تتعامل في هذه الأسهم كصانع سوق التي تلتزم بوضع سعرين للسهم الواحد (احدهما للشراء والآخر للبيع). وهذا يبدو جيداً، حيث عندما ترغب في بيع اسهمك ستجد صانع السوق يلتقطها منك حتى وان كان ليس لديه مشتر آخر. وبهذا فانهم «يصنعون السوق» للسهم.

ومن الأفكار الخاطئة الشائعة ان هذه الشركات (صانع السوق) هي التي تحدد اسعار الأسهم. ولكن في الحقيقة الشيء الذي يحدد سعر الأسهم هو العرض والطلب. فصانع السوق فقط يخبر الوسيط المالي بالسعر طبقا لكثرة الطلب أو قلته.

وقد يكون هذا السعر عاليا جدا بالنسبة للراغبين في الشراء، فيقل المشترون. وقد يكثر ايضا عدد البائعين. ويكمن دور صانع السوق في الابقاء على الاسهم في حال السيولة كلما امكن ذلك.

العمليات المتوافقة مع الشريعة تناهز ٢٠٠ مليار دولار

تنظيم الإصدارات الإسلامية وسيلة جديدة يتبعها مصرفيو الغرب لاجتذاب ثروات المنطقة

فيما تواصل اسعار النفط ارتفاعاتها دون هوادة، انطلق رجال المصارف في الولايات المتحدة واوروبا خلال الاشهر الماضية في جولات محمومة في دول الشرق الاوسط لاستقطاب العملاء على امل الاستفادة من الفورة النفطية وما توفره من فوائض مالية ضخمة. وبالامس حقق دوتش بنك الالماني مكسبا كبيرا نتيجة مثل هذه الجهود.

فقد اعلن اكبر بنك في المانيا فوزه بتفويض ليكون المدير الوحيد المكلف بتنظيم تسهيلات مالية بواقع مليار دولار لصالح شركة الصناعات الاساسية السعودية العملاقة - سابك -، وقد اعلنت هذه على موقعها على الانترنت انها تعتزم استخدام هذه الاموال في تمويل جزء من مشاريعها التوسعية واستثماراتها المستقبلية، علما بان المجموعة تعتبر اعلى شركات صناعة البتروكيماويات ربحية في العالم.

وبالمعايير المتبعة في التقييم لدى اسواق الاقراض العالمية، وفي ظل الاموال الضخمة التي تتدفق في اسواق الشرق الاوسط، فان الصفقة لا تعتبر ضخمة من حيث المبلغ على وجه الخصوص، الا ان دور دوتش بنك باعتباره المنظم الوحيد يستدعي اخذ الامر بجدارة نظرا لان التمويل الذي جرى ترتيبه تم على اساس 'قرض اسلامي'، وقد صيغت بنوده بما يواكب احكام الشريعة الاسلامية التي تحظر تقاضي الربا، بحيث استخدمت ما اصطلح على تسميته بالمرابحة.

اسس جديدة للمقارنة

وفي سوق الاقراض الاسلامي، يعتبر مبلغ المليار دولار واحدا من اضخم القروض من نوعه، ويعني ذلك انه يستطيع ان يلعب دورا مهما في وضع اسس جديدة للقياس والمقارنة في هذه الصناعة التي ما زالت حديثة العهد ولكنها تنمو بخطوات سريعة.

ويقول ياسين بوحارة، رئيس قسم الاسواق العالمية بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لدى دوتش بنك 'ان هذه العملية الاسلامية التي تعتبر من المعالم المميزة لصناعة المال الاسلامية، تمثل نتيجة بالغة الاهمية للجهود الحثيثة والعمل الجاد الذي قامت به كل من سابك ودوتش بنك على حد سواء' معربا عن امله 'في ان تساعد في تحقيق المزيد من الترويج والتنمية للبنى الهيكلية للعمليات الاسلامية باعتبارها خيارا ماليا رئيسيا'.

واذا كان الامر كذلك، فان مصارف عالمية مثل دوتش بنك لن تكون على وجه التحديد، المستفيد الوحيد من هذه التطورات. فخلال الاشهر القليلة الماضية، شهد القطاع المالي الاسلامي تسارعا كبيرا في النمو فيما انطلقت مجموعة من المصرفيين لتصميم وصياغة منتجات يمكن اعتبارها متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

وتقول شركة كليفورد تشانس للشؤون القانونية في لندن ان التقديرات المستخلصة من سوق البحرين توحي بان حجم هذا القطاع يناهز ٢٠٠ مليار دولار، وذلك بعد ان حقق نموا بلغت نسبته ١٥ ٪ خلال كل واحدة من السنوات الثلاث الماضية (وهو ما يعتبر اسرع بكثير من النمو في بعض القطاعات الفرعية مثل الصكوك او السندات الاسلامية).

استمداد القوة الدافعة

وبشكل جزئي، فقد استمد هذا النمو القوة الدافعة له من اسعار النفط المرتفعة، ومن الازدهار الاوسع نطاقا في العمليات

التجارية في الشرق الاوسط. ومن العوامل الاخرى المهمة، الاحساس المتزايد بالهوية الدينية - والشعور بالقلق وعدم الارتياح حيال الاستثمار في الاصول والموجودات الاميركية - الذي بدا بالانتشار في الشرق الاوسط منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ .

وفي البداية، كان مبعث هذا النمو بصورة خاصة البنوك الاسلامية في الشرق والاوسط واسيا، والتي عمدت الى استحداث منتجات تتوافق واحكام الشريعة الاسلامية، سواء من حيث التأكيد للمستثمرين بضمان المشاركة في المخاطر مع الشركة، او من خلال ايجاد اليات وبنى تتيح لهؤلاء استلام عوائد نقدية على اموالهم من نشاط خاص لشركة معينة بدلا من تلقي الفوائد التي يتم تقاضيها ببساطة على النقد المستثمر وبنسبة معينة.

حصة في الكعكة

على ان مجموعة من المصارف الغربية غير الاسلامية تسعى بدورها للحصول على حصة في هذه الكعكة - وذلك من خلال ابتكار وسائل جديدة لذلك. فعلى سبيل المثال ،قام بنك باركليز كابيتال مطلع العام الحالي بالمشاركة في ادارة اصدار صكوك اسلامية بقيمة ٣,٥ مليارات دولار لصالح هيئة الموانئ والجمارك والمناطق الحرة في دبي.

اما الطرف الاخر المشارك في ادارة اصدار هذه الصكوك، التي تعتبر الاضخم في سوق الصكوك الاسلامية، فهو بنك دبي الاسلامي. على ان المصدرين قرروا ادخال بنك باركليز في العملية من اجل ضمان المساعدة على طرح هذه الصكوك في الاسواق العالمية بدلا من اقتصارها على الشرق الاوسط فحسب.

من جهتها، اصدرت مجموعة سيتي غروب المصرفية التي تبذل - على انفراد - جهودا حثيثة لتوسيع نطاق عملياتها في التمويل الاسلامي في الاونة الاخيرة، اول مؤشر محدد لسندات الصكوك مع مؤشر داو جونز لتتمكن من متابعة تطورات اسعار هذه الادوات الاستثمارية عن كثب.

وفي غضون ذلك تقوم مجموعة من المؤسسات المالية الغربية بارسال موظفيها الى الشرق الاوسط للترويج لمنتجاتها الاسلامية واجتذاب العملاء.

من ناحية اخرى، اعلنت موديز، الوكالة الاميركية لتصنيف الائتمان الاسبوع قبل الماضي انها بصدد افتتاح مكتب لها في دبي لتوفير التصنيفات اللازمة للادوات الاستثمارية الاسلامية . كما اعلن دوتش بنك ذاته الاسبوع الماضي انه وضع خططا لافتتاح اول مكتب له في المملكة العربية السعودية.

وزراء تجارة التعاون أقروا إلزامية تفضيل منتجات المنطقة

الكويت حققت معظم اشتراطات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي

اعلن وزير التجارة والصناعة الكويتي الدكتور يوسف الزلزلة ان نظراءه في مجلس دول التعاون الخليجي اتفقوا على ان تقود الأمانة العامة للمجلس مفاوضات الانضمام لمنطقة التجارة العالمية والشراكة مع الاتحاد الاوروبي واميركا بدل الجهود الفردية.

وقال أن المجتمعين الخليجين بحثوا كذلك المعوقات الجمركية والإدارية التي تعترض انسياب البضائع الخليجية فيما بينها بهدف زيادة التبادل التجاري بين الدول الخليجية،

وأضاف أن المجتمعين ناقشوا موضوع تأمين السيارات من خلال (البطاقة البرتقالية) التي تشترك في عضويتها دول مجلس التعاون بهدف تسهيل عملية انتقال السيارات الى الخليج.

واوضح أن المحتمعين أكدوا أهمية اقامة المعارض المشتركة لدول مجلس التعاون في الدول الأوروبية والتجارية العالمية بهدف تسويق المنتجات الوطنية وعرض للمشاريع الاستثمارية والبنوك. وكان وزير التجارة أكد أن دولة الكويت حققت معظم الاشتراطات المطلوبة من أجل توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الاوروبي .

وأضاف الزلزلة أن"هناك بعض الاشتراطات البسيطة التي لا تأخذ وقتا لانها تعتمد على قرارات مجلس الوزراء وقرارات الادارات الحكومية، فالكويت هي سباقة في تحقيق شروط الاتفاق" .

الكويت شاركت في الاجتماعات المشتركة للهيئات المالية العربية بالرباط

بدر الحميضي: الكويت تتصدر المراكز الأولى في مجال المساهمات المالية في المؤسسات العربية

وصف وزير المالية الكويتي بدر الحميضي المشاركة الكويتية في الاجتماعات المشتركة للهيئات المالية العربية بالمهمة والتي تندرج في سياق التواصل الفعال بين المؤسسات المالية العربية لتحقيق آفاق واعدة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وقال الحميضي على هامش اللقاء أن المشاركة هي سنوية تلتقي فيها خمس مؤسسات مالية عربية قوية وتشارك فيها دول عربية عدة وكانت الاجتماعات أقيمت السنة الماضية في الامارات وقبلها في الكويت.

وأوضح الوزير الذي ترأس الوفد الكويتي الى الاجتماعات أن الغرض منها هو مراجعة أعمال كل مؤسسة مالية عربية على حدى والتي تعد من أفضل المؤسسات المالية العربية ذات التعاون العربي المشترك لأنها تحقق الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد أن دورة الرباط ستراجع البيانات المالية أو أي مواضيع أخرى تهم المؤسسات وأهدافها وتوجهاتها معتبرا اللقاء فرصة للحوار والتواصل بين الأخوة العرب من أجل توحيد المواقف ومناقشة المشاكل والاقتراحات.

وقال "نحن في الكويت نفتخر بأن لنا دورا رياديا وأساسيا في معظم كل هذه المؤسسات المالية فاذا لم تكن الكويت المساهم الأول فانها تكون الثانية أو الثالثة ولنا دور كذلك ليس في المساهمة المالية فحسب وانما كذلك في ادارة المؤسسات حيث أن اثنين من الأخوة الكويتيين يتبوأون المراكز الأولى في مؤسستين هما المدير العام رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ عبد اللطيف الحمد والمدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار السيد الفهد الابراهيمي ولنا في الكويت اهتمام كبير منذ الاستقلال بهذه المؤسسات المتعددة الأطراف وذات البعد العربي المشترك". وبخصوص العلاقات المغربية - الكويتية في المجال المالي والاقتصادي أكد وزير المالية الكويتي أن بلاده تعد من الدول المهمة التي قامت بالاستثمار في المملكة المغربية وكان ذلك منذ انشاء المجموعة الاستثمارية المغربية في منتصف العام ١٩٧٦ وقامت بالكثير من الاستثمارات في جميع أنحاء البلاد سواء في القطاع المالي أو السياحي والفندقي وغيرهما.

وأضاف أن الكويت كانت من الدول الداعمة للمغرب من خلال الصندوق الكويتي للتنمية والذي مول العديد من المشاريع سواء في قطاع السدود أو قطاع الطرق السيارة أو قطاع الكهرباء وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى.

وقال أيضا "ان الكويت تنسق مع المملكة ليس فقط في الجانب الاستثماري والاقتصادي بل كذلك في الجانب السياسي وكانت الزيارة التي قام بها منذ ١٠ أيام وزير الخارجية والتعاون المغربي محمد بنعيسي الى الكويت ناجحة وأثمرت عن مجموعة من المكتسبات والتي تخدم مصلحة البلدين الشقيقين بقيادة كل من صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح وجلالة الملك محمد السادس.

ومن جانبه قال رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عبداللطيف الحمد من الرباط ان الصندوق حقق نموا مطردا في عمليات الاقراض خلال ثلاثة عقود من النشاط الانمائي في الدول العربية. وأضاف الحمد في افتتاح الاجتماعات المشتركة للهيئات المالية العربية المنعقد ان الصندوق استطاع تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول

الاعضاء اذ زاد متوسط حجم اقراضه السنوي من حوالي ٣٧ مليون دينار (حوالي ١٢٧ مليون دولار) في العام ١٩٧٤ الى نحو ٣٣٥ مليون دينار في العام ٢٠٠٤.
وأوضح ان المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ انشائه بلغ حوالي ٥١٠٥ ملايين دينار.
وأشار إلى أن ١٧ دولة عربية استفادت من هذه القروض التي شكلت نسبتها من مجمل التكاليف حوالي ٢٧٪ فيما بلغ اجمالي المحسوبات من القروض التراكمية حتى نهاية العام نحو ٣٢٥٥ مليون دينار.
وأكد في السياق ذاته أن الصندوق يحتفظ بأوضاع مالية جيدة وفقا لبيانات السنة المالية المنتهية فقد بلغ اجمالي الدخل زهاء ١١٩ مليون دينار بينما بلغ صافي الربح قرابة ١١٣ مليون دينار.
من جانبه أكد رئيس مجلس ادارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ناصر القحطاني ارتفاع رباح المؤسسة في السنة المالية لعام ٢٠٠٥ مقارنة مع عام ٢٠٠٤.
وقال القحطاني ان المؤسسة حققت ربحاً صافياً بلغ ١,٩ مليون دينار مقابل ٤٦٢ الف دينار في عام ٢٠٠٤ ووجه الشكر لسمو أمير الكويت وولي عهده وحكومة وشعب الكويت لما وفرته من تسهيلات وعون للمؤسسة وخصوصاً استضافة مقرها في الكويت.
وفي سياق متصل اعتبر المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب احمد البدر أن المشاريع الاستثمارية التي مولها الصندوق في المغرب مهمة وتبرز بوضوح مدى العلاقات المتميزة بين البلدين منذ عهود.
وقال البدر ان مساهمات الصندوق الكويتي للتنمية في المغرب قديمة حيث نفذ الصندوق حوالي ٣٠ مشروعاً في المملكة المغربية في مختلف القاطاعات.
وأضاف البدر أن تلك المشاريع تركزت على قطاعات السدود والطرق السيارة وكان آخرها توقيع اتفاقية لتمويل مشروع الطريق السيار الرابطة بين مراكش وأغادير.
كما أوضح أن الهدف الأساسي من كل ذلك يتمثل في خدمة الاقتصاد الوطني خدمة حقيقية وفعالة وتقوية البنيات التحتية المغربية في العديد من المجالات الحيوية.
وكشف المدير العام النقاب عن المشروع الجديد للصندوق في المملكة والمتمثل في تمويل مشروع الطريق السيار الرابطة بين فاس وجدة في المستقبل القريب.

تشمل الصناعة والسياحة والاستثمار العقاري

الزلزلة يتوقع تضاعف الاستثمارات الكويتية في مصر

قال وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف الزلزلة ان الفترة المقبلة ستشهد تطورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية المصرية - الكويتية لترقى إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة بين القيادتين والشعبين.

وتوقع الزلزلة تضاعف الاستثمارات الكويتية في مصر بمجالات الصناعة والسياحة والاستثمار العقاري في الفترة المقبلة مشيراً إلى أن هناك فرصا كبيرة ومتعددة للتعاون بين البلدين في شتى المجالات الاقتصادية.
وذكر أن امكانات البلدين تسمح لهما بإقامة علاقات اقتصادية متميزة حيث توجد شركات مصرية على مستوى عال بدأت تتجه الى الاقليمية والعالمية وأن هناك ايضا شركات كويتية يمكن أن تساعد في اقامة استثمارات مشتركة بين البلدين في السوق العربية والافريقية خاصة في مجال المقاولات والخدمات وقال أن الشهر المقبل سيشهد خطوات ايجابية على طريق توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين مشيراً إلى اجتماع اللجنة التجارية المصرية - الكويتية المشتركة برئاسة وزيري التجارة والصناعة للبلدين الذي سيعقد بمشاركة ممثلي الغرف التجارية والصناعية ورجال الأعمال من البلدين.

اجتمع إلى نظيره المصري وبحث سبل دعم التعاون المشترك

أحمد الفهد: ٢٠٠٦ الموعد المتوقع لإنتاج حقل الغاز الكويتي

أشاد وزير الطاقة الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح بمستوى العلاقات القائمة مع مصر في شتي الميادين لا سيما في مجال الطاقة وتكرير النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات ووصفها بأنها "علاقات متنامية"

وقال الشيخ أحمد عقب إجتماعه إلى وزير البترول المصري المهندس سامح فهمي أن العلاقة الكويتية - المصرية برعاية أمير سمو البلاد الشيخ صباح الأحمد وشقيقه الرئيس المصري حسني مبارك تعد "مثالا يحتذى به في العلاقات العربية" مشيرا إلى حرص سمو الأمير خلال زيارته الأخيرة إلى مصر على تدعيم هذا التعاون في مختلف المجالات .

ووصف لقاءه مع الوزير فهمي بأنه لقاء ودي للغاية تم التطرق خلاله إلى علاقات التعاون في مجالات الطاقة المختلفة والتي تهدف إلى خدمة صالح البلدين الشقيقين وتصب بالتالي في مجال دعم التعاون العربي .

وأشار إلى أن التعاون الكويتي- المصري في مجال الطاقة يسير عدة محاور منها صناعات تكريرية للنفط الكويتي الخام الذي يتم تكريره في مصر والتي بدأت تأخذ أهمية عالية مؤكدا حرص الكويت على أن تكون أحد مصادر الامداد المستمر لهذه الصناعة التكريرية في مصر باعتباره "جزءا أساسيا في مجال التعاون نعمل على إستمراره وتدعيمه"

وأضاف الشيخ أحمد أن اللقاء تناول أيضا موضوع الغاز الطبيعي الذي تم إكتشافه أخيرا في الكويت وسبل الاستفاده من التجربة المصرية في هذا المجال خاصة وأن مصر لديها من الخبرات الواسعة في هذا المجال بما يمكن من خلالها التوصل إلى أفضل السبل لانتاج هذا الغاز الكويتي واستخدامه .

وقال إن إنتاج حقل الغاز الكويتي سيبدأ في نهاية العالم الحالي أو بداية العام المقبل علي أبعد تقدير مؤكدا أهمية انتاج الغاز بالنسبة لدولة الكويت والذي سيكون مصاحبا للانتاج النفطي وسيساهم بشكل كبير في المشاريع التنموية في الكويت.

وقال أن اللقاء مع الوزير فهمي تناول أيضا الفرص الاستثمارية الكويتية في مصر في العديد من مجالات صناعات الطاقة وخاصة صناعة البتروكيماويات التي تعد الكويت إحدى الدول الرائدة في صناعتها مشيرا إلى ما أسسته الكويت من شركات في هذا المجال بسبب توفرالغاز في أفضل صورة مما يعضد عائدات البلدين ويساهم في تطوير العلاقات ويكون ذا قيمة مضافة في أسواق الصناعة النفطية والغازية.

وأوضح أن هذه المشاريع الاستثمارية تحتاج إلى وقت للبحث والدراسة كل التفاصيل اللازمة والدخول في مباحثات بين الجانبين للوقوف على أن أنسبها للبدء فيه معربا عن أمنياته في دفع عجلة هذا التعاون الي الامام ليحقق مصلحة قيادتي وشعبي البلدين.

وحول حجم المبالغ التي يمكن استثمارها في مصر من خلال الصناعات البتروكيماوية أشار الشيخ أحمد إلى أن القطاعين العام والخاص في الكويت يسيران "في خطين متوازيين في مجال الصناعات النفطية والتي تشمل الانتاج والتكرير والبتروكيماويات وذلك لأن العمل في هذه الصناعات يتطلب مبالغ استثمارية كبيرة.

ووصف مجال الاستثمارات في مصر بأنه "جيد" نظرا لتوافر المواد الخام وهو ما يعمل على زيادة القيم المضافة للمستثمرين وللسوق والاقتصاد المصري ويحقق الهدف الاستراتيجي للعلاقات الثنائية معتبرا أن مشاركة الشركات الكويتية في هذه الاستثمارات ستكون أفضل من الشركات الأجنبية.

من جهته أعرب وزير البترول المصري عن ترحيبه بالشيخ أحمد الفهد في بلده الثاني مصر مؤكدا إن مصر والكويت لديهما رغبة مشتركة في إقامة مشروعات تعاون سواء في صناعة الغاز أو البتروكيماويات مشيرا إلى أن التعاون بين البلدين قائم ومستمر منذ سنوات طويلة.

وأشار إلى أن الاجتماع سيبحث انشاء شركات مصرية مشتركة في قطاع الخدمات وبحث الاستفادة من الخبرات المصرية في انشاء المناطق الصناعية المتخصصة بدولة الكويت.

كما لفت إلى أن هناك خمسة أسباب رئيسية شجعت على اقامة «الاسبوع الكويتي في مصر» تتمثل في زيادة الروابط التجارية بين البلدين وتعريف الجهات الحكومية الكويتية لنظرائها المصرية.

وأكد في هذا الاطار أن اقامة مثل هذه المعارض والمنتديات تعد خطوة مهمة لفتح أبواب استثمار جديدة بين البلدين.

وأشار الزلزلة الى أن النمو الاقتصادي المصري الملحوظ والاستقرار السياسي والمناخ الأمني يشجع على جذب الاستثمارات الخارجية خاصة العربية منوها بتبني الحكومة المصرية سياسة تشجيع الشركات المصرية للاستثمار في الخارج بجانب استثماراتها الداخلية.

إصدار سندات خزينة هذا العام

سوريا تفتح سوق المعاملات المصرفية والسندات

اعلن اديب ميالة حاكم مصرف سوريا المركزي ان بلاده تعتزم اصدار سندات خزانة للمرة الأولى هذا العام مع حث الحكومة خطى الاصلاح المالي رغم الجهود الاميركية لعزلها عن الاسواق العالمية.
وقال ان السلطات النقدية ستسمح ايضا بامتلاك الاجانب حصص اغلبية في بنوك القطاع الخاص المحلية مواصلة سياسة التحرير البطيء للاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة التي بدأها الرئيس بشار الاسد عقب وفاة ابيه عام ٢٠٠٠ .

وتسيطر بنوك القطاع الخاص على حصة صغيرة في السوق لكنها تنمو بسرعة. وتصل الودائع حاليا الى حوالي ثلاثة مليارات دولار.
وقال ميالة لرويترز 'نحن في نقاش جاد مع وزارة المالية.. قد نرى سندات خزانة بالليرة السورية لاجل ستة اشهر او سنة بحلول نهاية السنة' مضيفا ان السندات ستستخدم لتمويل الدين العام وستصدر لمستثمرين محليين.
وقال حاكم البنك المركزي 'هناك ضغوط خارجية'. واضاف 'لكننا نعمل على تحسين المناخ النقدي... السياسة النقدية اصبحت بالفعل اكثر شفافية'.
ورغم ان الحكومة التي يقودها حزب البعث منذ عام ١٩٦٣ تدير نظاما ضخما لدعم الاسعار مما يخفض تكلفة البنزين والخبز والسلع الاساسية الاخرى فان مستويات عجز الميزانية متواضعة وممولة في معظمها عن طريق الاقتراض من البنك المركزي.
ولم يكشف ميالة عن حجم ديون الحكومة للبنك المركزي لكنه قال ان البنك يريد خفض الديون الحكومية المستحقة له عن طريق عرضها في السوق.
ومن المتوقع ان يرتفع عجز الميزانية الى ما يقدر بنسبة ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي هذا العام من ٢,٣ في المائة في ٢٠٠٥ .
وانخفض انتاج النفط ويعاني الاقتصاد من عدم استقرار سياسي بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري في بيروت العام الماضي.
وتتوقع الحكومة تراجع انتاج النفط الى ٣٩٧ الف برميل يوميا في ٢٠٠٦ من ٤١٤ الف برميل في اليوم العام الماضي.
واشار تحقيق للامم المتحدة الى تورط مسؤولين سوريين ولبنانيين كبار في مقتل الحريري. وتنفي سوريا ضلوعها في الحادث.
وتسبب اغتيال الحريري في تدهور العلاقات بين دمشق وواشنطن التي فرضت عقوبات على سوريا في ٢٠٠٤ بزعم دعمها للارهاب في الشرق الاوسط.
وحظرت الحكومة الاميركية في الآونة الاخيرة على البنوك في الولايات المتحدة التعامل مع المصرف التجاري السوري الذي يسيطر على السوق المحلية.
وسمح لبنوك القطاع الخاص بالعمل في سوريا منذ عامين للمرة الأولى منذ تولي حزب البعث السلطة قبل اربعة عقود وتأميمه للاقتصاد.
واوضح ميالة ان سقف الملكية الاجنبية في البنوك الخاصة سيرتفع من ٤٩ في المائة ليبلغ من ٦٠ الى ٧٠ في المائة في غضون أشهر. وسيزيد الحد الادنى لمتطلبات رأس المال الى اكثر من المثلين من ٣٠ مليون دولار.
وقال ميالة 'توسيع الملكية الاجنبية سيشجع على مجيء المزيد من المصارف الدولية التي تبدي بالفعل اهتماما كبيرا بسوريا'.
وانشأ ابرز اللاعبين الاقليميين مثل البنك العربي في الاردن فروعا بالفعل في سوريا. وتعتزم بنوك اسلامية يشارك في ملكيتها مستثمرون سعوديون وكويتيون بدء انشطتها هذا العام.

وذكر ميالة ان الحكومة التي لا تزال تسيطر على الاقتصاد رغم التحركات صوب تحريره تدرس شراء حصص في بنوك القطاع الخاص التي تعتزم العمل في سوريا.

ويبدي رجال اعمال محليون قلقهم خشية ان يسمح هذا للحكومة بمواصلة املاء القرارات المصرفية وممارسة ضغوط لكن ميالة قال ان سوريا قطعت خطوات لتعزيز استقلال بنوك القطاع الخاص وسلامة النظام المالي.

واستشهد بالقوانين التي تضمن سرية المعاملات المصرفية وتعزيز انظمة مكافحة غسل الاموال والترخيص لشركات الصرافة الخاصة للمرة الاولى منذ الستينات.

واوضح هذه الاصلاحات تشكل معظمها في ٢٠٠٥ وهو عام من الضغوط السياسية التي ترجمت الى ضغوط على الليرة السورية.

وقال ميالة ان سعر الصرف الذي تعافى الى ٥٠ ليرة مقابل الدولار مقارنة مع ٦٠ ليرة بعد اغتيال الحريري منذ عام عند مستوى مطمئن.

ولفتت الى ان سعر الصرف الرسمي في مستوى السوق الآن مما يطمئن رجال الاعمال والمواطنين العاديين.

ومضى قائلا السماح لشركات الصرافة ازال السوق السوداء لليرة السورية مما اثار مزيدا من الثقة.

من شأنه تعزيز مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية

الحكومة القطرية تجيز قانونا جديدا لحماية المنافسة ومنع الاحتكار

أجازت الحكومة القطرية قانونا جديدا هو الأول من نوعه في البلاد حول حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في الأسواق المحلية.

ويهدف القانون الجديد الى تعزيز مستويات الشفافية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز مناخ الاستثمار في قطر.

ويعاني السوق المحلي القطري من الكثير من الممارسات الاحتكارية التي انعكست عليه سلبا وأضرت بالمستهلك، وخاصة ما يتعلق بقطع غيار السيارات وبعض السلع والأجهزة الكهربائية والإلكترونية.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية قد قامت بإعداد مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

ويؤكد خبراء اقتصاديون قطريون أن قانون المنافسة غير المشروعة يحتل أهمية كبيرة من بين التشريعات الجديدة التي تعمل العديد من الجهات الرسمية في البلاد على إعدادها حاليا، خصوصا أن النصوص والمواد التي يشملها القانون تتناول الأنشطة التجارية كافة وفي كل القطاعات الاقتصادية ولن تقتصر على جانب معين، لأنه سيعالج قضايا هامة لا تتناولها التشريعات والقوانين الاقتصادية المعمول بها حاليا، وخاصة ما يتعلق بالمنافسة غير المشروعة التي تعاني منها العديد من الأسواق التجارية، حيث إن أضرارها بالغة على هذه الأسواق وعلى الصناعات الوطنية بشكل خاص، لأنه كما للانفتاح الاقتصادي إيجابياته، فإنه قد يحتمل بعض السلبيات أحيانا من مثل هذه المنافسة غير المشروعة وذلك إذا لم يتم التعامل معه بالشكل المطلوب.

وتأتي إجازة قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في الوقت الذي قاربت فيه فترة السماح التي حصلت عليها دولة قطر عندما انضمت الى عضوية منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٦ ومدتها عشرة أعوام على الانتهاء، حيث يتوجب على قطر مع نهاية العام الجاري أن تكون مثلها مثل الدول النامية كافة التي انضمت الى منظمة التجارة في الفترة نفسها قد انتهت من مواءمة التشريعات والقوانين كافة التي تعمل بها لتتلاءم مع المتطلبات والالتزامات المترتبة على عملية الانضمام للمنظمة.

لذلك، وخلال الفترة المقبلة ستكون قطر قد التزمت فعليا بكل متطلبات عضوية منظمة التجارة العالمية، وخاصة على صعيد إقرار القوانين والتشريعات المطلوبة.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية قد استحدثت أكثر من قانون خلال العام الفائت أبرزها ما يتعلق بالسجل التجاري، وتنظيم مهنة مراقبة الحسابات، وحماية الأسرار التجارية، ومكافحة التستر على ممارسة غير القطريين للأنشطة التجارية والاقتصادية والمهنية المخالفة للقانون.

٤٩٪ حصة المستثمرين الخليجين والشركات الكويتية في المقدمة

تأسيس مصرف الشام الإسلامي برأسمال ١٠٠مليون دولار وطرح ٢٥٪ للاكتتاب العام للسوريين منتصف مايو

تم الإعلان رسميا عن تأسيس أول مصرف اسلامي في سورية برأسمال ١٠٠مليون، يساهم فيه مستثمرون خليجيون ٤٩٪، وسيطرح ٢٥٪ من رأسمال البنك للاكتتاب العام للسورين داخل وخارج سورية خلال منتصف الشهر المقبل.

هذا ما أعلنه رئيس مجلس ادارة شركة الشال للاستثمار جاسم خالد السعدون في مؤتمر صحافي وتحدث فيه أيضا عن عدد من قيادات الشركة المساهمة الرئيسية بهذا المصرف وهم من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة الأوراق المالية علي موسى الموسوي، ورئيس المدراء العامين في البنك التجاري الكويتي الدكتور جمال عبد الحميد المطوع، ومن شركة دار الاستثمار عبد الرحمن علي الداوود وكذلك شارك في المؤتمر السفير السوري لدى الكويت علي عبد الكريم والدكتور فيصل الخطاب مدير عام شركة الشال لادارة الاستثمار في سورية والدكتور رياض الداوودي.

وفي تقديم لمسيرة مصرف الشام الاسلامي قال المتحدثون أن سورسة تختلف عن كثير مما عداها من دول المنطقة، فحتى وقت قريب كان القطاع المصرفي حكرا على القطاع العام، وعندما تم فتح السوق المصرفي للقطاع الخاص قبل نحو عامين، غطى القانون العمل المصرفي الخاص قبل نحو عامين، غطى القانون العمل المصرفي التقليدي فقط، وترتب عليه تأسيس سبعة بنوك بمشاركة سورية عربية، وعندما بدأت الشال مشروع دراسة لتأسيس أول بنك اسلامي في سورية بطلب من مجموعة من المساهمين الرئيسيين من سورية ومن خارجها احتاج الامر إلى نحو عامين حتى صدور تشريع خاص يغطي العمل المصرفي الاسلامي.

وفي شهر ابريل قرر مجلس الوزراء السوري الموافقة على تأسيس ثلاثة بنوك إسلامية أحدهم مصرف الشام، ويتقاسم المساهمة فيهم ٥١٪ للسوريين و٤٩٪ لمن عاداهم ومصرف الشام ليس استثناء اذ يساهم فيه وبنسبة ٢٦٪ مساهمون رئيسيون من رجال الأعمال.

كما يساهم في البنك مساهمون رئيسيون من خارج سورية في مقدمتهم شركة دار الاستثمار ١٢,٥٪ البنك التجاري الكويتي ١٠,٠٪ بنك التنمية الاسلامي ٩,٠٪ مجموعة الاوراق المالية ٥,٠٪ شركة المهيدب القابضة ٣,٠٪ "السعودية" الشركة الكويتية للاستثمار ٣,٠٪ والدكتور علي خليفة الكواري ٢,٠٪ (قطر).

ويصل رأس مال المصرف المصدر ١٠٠مليون دولار "حوالي ٥,٢مليار ليرة سورية" مدفوع منه ٥٠٪ وسوف تولى إدارته مجلس ادارة اول مكون من ١١عضوا، منهم يمثلون المساهمين السوريين .

وتعمل لجنة المؤسسين المكونة من المساهمين الرئسيين وكل من الشال في الكويت والشال في سورية وفريق استشاري مميز يرأسه كل من د. محمد العمادي ود. رياض الداودي على تهيئة كل ما هو ضروري لبدء البنك عمله فور تأسيسة.

فقد تم حصر أفضل الخيارات لمواقع المقر المحتملة وحتى التفاوض الاول على تكاليفها، وتم التفاوض على تقديم عروض تفصيلية للهيكل التنظيمي وتوصيف وظائفه وممكنة أعماله شاملا دورته المستندية، وحتى البحث في من يشغل وظائفه التنفيذية الرئيسية، وعليه نتوقع في الشال بداية سريعة وسلسلة وعمل مثمر للبنك في سوق واعدة وبقيادة مستثمرين روعي تماما تجانسهم وقدراتهم المهنية والمالية والالتزامهم الاستراتيجي مع المشروع .

من جهته قال علي الموسوي أن مساهمة شركته تنطلق من تطبيق استراتيجيتها الاستثمارية، وإنهم عندما اختاروا هذا البلد فلأن اقتصادها واعد، وفي مرحلة الانطلاق والتحفز، ويشمل فرصا

واعدة، في مجالات الخدمات والاستثمار المباشر المشترك، مشيرا إلى إن المصرف الجديد سيكون مدخل الشركة لاستثماراتها في سورية، خاصة وان نشاط المصارف الاسلامية مبني على المشاركات الاستثمارية بانواعها. واكد الموسى ان عملية تاسيس المصرف قوبلت بكثير من الدعم السوري. اما الدكتور جمال المطوع فقد أكد أن البنك التجاري دخل مساهما في المصرف بعد ان تاكد من جدية ومهنية وتجانس المساهمين.

وذكر ان البنك التجاري سيدعم المصرف بخبرته ومساندته.

تفاصيل الاكتتاب العام

وقال المتحدث بالمؤتمر الصحافي أن عملية الاكتتاب ستجري في أحد المصارف السورية لمدة أسبوعين تبدأ من منتصف الشهر المقبل، وان سعر السهم هو الف ليرة سورية فقط.

أما عملية اكتتاب السوريين في الكويت فمن المتوقع اذا ما تم استلام طلبات الاكتتاب أن يقوم البنك التجاري الكويتي باستلام الطلبات المعبأه والأوراق الرسمية اللازمة والمبالغ وارسالها للجهات المعنية في سورية.

توسع خارجي

وحول اسباب دخول شركة دار الاستثمار كمساهم في المصرف قال عبد الرحمن الداوود أن الشركة رغبت بالمساهمة من منطلق أهدافها المتوجهة للتوسع في أعمالها وتحقيق المزيد من الايرادات.

المحادثات تستأنف بين الجانبين قريبا

الإمارات تأمل في إبرام اتفاق تجاري مع أميركا خلال العام الجاري

أعربت دولة الامارات عن املها في ابرام اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة هذا العام وقالت انها تتوقع ان تستأنف في الاشهر القليلة المقبلة المحادثات التي تأجلت عقب خلاف بشأن قيام شركة موانئ دبي العالمية بادارة موانئ اميركية.

وكان من المقرر اجراء الجولة الخامسة من المحادثات التجارية في مارس الماضي لكنها ارجئت فجأة بعد عاصفة سياسية في الولايات المتحدة اضرطت معها شركة موانئ دبي للتخلي عن السيطرة على مرافئ في ستة موانئ اميركية رئيسية.

ومنذ ذلك الحين اكتنفت المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة وقطر مشاكل، ايضا وقالت الدوحة انها جمدت المفاوضات الشهر الماضي.

وعقد مسؤولون من الامارات والولايات المتحدة اجتماعات فنية في ابو ظبي الاسبوع الماضي لكن لم يتحدد موعد لاستئناف المحادثات التجارية.

وتوقعت الشيخة لبنى القاسمي وزيرة الاقتصاد في دولة الامارات ان تبدأ الجولة الخامسة من المحادثات قبل نهاية الصيف وان يتم توقيع اتفاق بحلول نهاية العام.

وقالت لرويترز: "انتهينا لتونا من جلسة خاصة بشأن الاستثمار منذ حوالي اسبوع، كانت هذه اجتماعات فنية وسنحدد موعدا في وقت لاحق".

وامتنعت الشيخة لبنى عن التعليق على تقارير اعلامية ذكرت ان واشنطن تضغط على الامارات لفتح قطاع الاتصالات قبل ان تنقضي في عام ٢٠١٥ مهلة حددتها منظمة التجارة العالمية.

ونقلت صحيفة غلف نيوز اليومية عن سلطان بن سعيد المنصوري وزير تطوير القطاع الحكومي قوله، ان قطاع الاتصالات مازال مثار خلاف.

وقال المنصوري: "يضغط الجانب الاميركي بقوة لتحرير قطاع الاتصالات الاماراتي بأثر فوري على الرغم من حقيقة ان هناك اطارا زمنيا وضعته منظمة التجارة العالمية ويمتد حتى عام ٢٠١٥".

وقال مصدر امارتي مطلع على سير المحادثات التجارية ان الاجتماع الفني الذي عقد هذا الشهر لم يتطرق لقطاع الاتصالات او الى مسألة حقوق العمال المتوقع ان تكون هي الاخرى مثار خلاف.

وتضغط الولايات المتحدة على الامارات لتطبيق المعايير الدولية على قوتها العاملة التي تشكل العمالة الاجنبية المنخفضة الاجور غالبيتها العظمى.

وفي مارس وجهت منظمة مراقبة حقوق الانسان هيومان رايتس ووتش ومقرها الولايات المتحدة نداء لواشنطن تدعوها فيه لعدم توقيع اتفاق مع الامارات الى ان تنهي ما وصفته بسوء معاملة العمال الاجانب.

وتمثل حقوق العمال احدى العقبات التي تعترض ايضا سبيل المحادثات مع قطر التي قالت ان واشنطن يجب ان تبدي قدرا اكبر من المرونة.

تنفيذا لاتفاق اتحاد الغرف التجارية و'نسمة'

إعلان مشروع 'غلف ترادنيت' للربط الالكتروني بين شركات المنطقة

الملا: خطوة نحو تأسيس السوق الخليجية الالكترونية

اعلن عن طرح خدمة السوق الخليجية الالكترونية المشتركة التي من شأنها ان توفر الربط الالكتروني بين مختلف الشركات في المنطقة، فضلا عن توفير حجم التكاليف التشغيلية وضمان ارقى مستويات الكفاءة.

وتعتبر الخدمة التي اعلن عنها في احتفال اقيم في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت تحت رعاية وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف الزلزلة تنفيذا للاتفاق الذي تم بين اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وشركة نسمة للتكنولوجيا المتقدمة تقوم بموجبها الشركة بإنشاء شبكة تحمل اسم شركة 'غلف ترادنيت'.

الملا

قال الامين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي محمد الملا ان الاتحاد اتخذ الخطوة الاولى نحو تأسيس مشروع السوق الخليجية الالكترونية في الكويت 'الذي يعد المشروع الاقليمي الحيوي والطموح الذي يوفر الربط الالكتروني وللمرة الاولى بين المؤسسات ورجال الاعمال في دول المنطقة من جهة، وبينهم وبين نظرائهم في دول العالم من جهة اخرى'، موضحا ان الخطوة الاولى تجلت بتوقيع الاتحاد اتفاقية مع شركة 'نسمة الوطنية للتقنيات المتقدمة' في مايو ٢٠٠٥، لتنفيذ وادارة هذا المشروع، وذلك في اطار من الشفافية والموضوعية التي تمثلت باختيارها من بين عدد من الشركات الوطنية التي تقدمت للفوز بهذا المشروع.

واضاف الملا بهذا الخصوص ان هذه الشراكة اثمرت تأسيس شركة Gulf Tradenet كاسم تجاري مميز للموقع الالكتروني 'www.Gulftradenet.com' الذي يعتبر الموقع الرسمي للاتحاد، الامر الذي سيتيح للأعضاء امكانية زيادة مستوى الكفاءة وتوفير الكثير من الجهد والوقت من خلال استعمال وسائل تقنيات الانترنت المتعددة.

وقال: 'انطلاقا من اعتقادنا الراسخ بأن نجاح هذا المشروع يعتمد بالدرجة الاولى على قوة الشراكات والتحالفات، فقد بادرنا بدعوة الشركات المتميزة في دول المجلس للانضمام الى هذا المشروع، وقد اتخذت الشركة الكويتية للحاسبات الخطوة الرائدة واصبحت الشركة الاولى التي تنضم الى هذا المشروع كشريك رئيسي'، معربا عن فخره والاتحاد بالانضمام الى هذا المشروع العملاق.

واوضح الملا انه يجب السعي للاستفادة القصوى من تقنية الانترنت التي نجحت بإزالة الحواجز الجغرافية القائمة بين مختلف الدول، وتحقيق ما كان يعتبر مستحيلا سابقا، مشيرا الى انه من خلال خدمة 'غلف ترادنيت' سيتمكن الاعضاء من التعرف على الشركاء التجاريين المناسبين، وتحديد افضل فرص الاعمال المتوفرة ايا كان مكانها في العالم، بطريقة تفاعلية، مما يعزز تواجد دول المنطقة على الساحة العالمية.

علامة فارقة

واكد الملا اهمية السوق الخليجية الالكترونية باعتبارها علامة فارقة في تاريخ التجارة في هذه المنطقة التي يعود تاريخ نشاطاتها التجارية الى ازمان بعيدة، داعيا مجتمع الاعمال الكويتي للتعرف على الخدمات التي تقدمها هذه السوق والاستفادة من المزايا الجمة التي توفرها.

دور غرفة الكويت

اشار المدير المساعد في غرفة التجارة والصناعة سعود خالد الزيد الى ان القطاع التجاري الكويتي يرحب بمثل هذه المبادرات التي تروج لاستخدام تقنيات جديدة تعزز وتوطد العلاقات التجارية، موضحا ان 'الحاسبات' بصفتها الموزع الحصري لخدمات شركة 'غلف ترادنيت' في الكويت تعتبر رائدة في توفير خدمات تقنية المعلومات وتتمتع بسجل طويل وحافل

بالانجازات، وسوف تضيف قيمة كبيرة للمشروع.

'غلف ترادنيت'

عرض المدير العام في 'غلف ترادنيت' وليام رو ان خدمات المشروع والمزايا التي توفرها حيث تستطيع الشركات الكبيرة الحصول على تقنية المعلومات المتقدمة، وبإمكان الشركات الصغيرة الحصول على التقنية ذاتها، مشيرا الى ان 'غلف ترادنيت' مشروع يهدف الى سد الفجوة التقنية من خلال تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتقنيات ذاتها بأسعار تنافسية مغرية، وان كل ما تحتاجه هذه الشركات للاستفادة من خدمات المشروع الفريدة للوصول الى المشترين والباعة في جميع انحاء المنطقة والعالم، هو جهاز كمبيوتر مزود بخدمة الانترنت وحسب.

وذكر 'رو' ان 'غلف ترادنيت' مصممة خصيصا لمنطقة الخليج وستوفر تشكيلة واسعة من الحلول، بما في ذلك الخدمات من الشركات الى الشركات الاخرى، والخدمات المقدمة من الشركات للمستهلكين، الى جانب الخدمات الحكومية، مؤكدا ان الهدف من المشروع بشكل اساسي هو ازالة جميع العوائق التكنولوجية، كما حث رو الحكومات الخليجية على دعم هذا المشروع الرائد الذي من شأنه الاسهام في مسيرة التحولات التي يشهدها القطاع التجاري في المنطقة، واثنى على الدور الرائد والكبير الذي تلعبه شركة الحاسبات الكويتية، اذ انها اول شركة ادركت الفرص الرائعة التي تقدمها 'غلف ترادنيت' واصبحت الشريك الاول.

٣٠٠ مليون دينار بنود غير تشغيلية في أرباح المؤسسة

حسين: تحالف طويل المدى لمؤسسة البترول مع 'شل' سيفتح فرصا استثمارية خارجية

كشف نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول هاني حسين عن تحالف طويل الامد للمؤسسة مع شركة شل النفطية والعملاقة تستفيد بمقتضاه المؤسسة من خبرة وامكانات 'شل' لدى الدخول في استثمارات نفطية ومشاريع كبرى لاسيما في الخارج، بالاضافة إلى تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم.

وقال حسين في تصريحات صحفية على هامش محاضرة نظمتها جمعية مهندسي البترول العالمية - فرع الكويت.

واشار حسين الى ان مؤسسة البترول حققت ارباحا مناسبة بلغت نحو ملياري دينار، مشيرا الى ان نحو ٣٠٠ مليون دينار من هذه الارباح ناتجة عن بيع اصول للمؤسسة ومساهمات من شركات، و الباقي ارباح تشغيلية، حيث باعت المؤسسة خلال العام الماضي جزءا من مساهمتها في شركة سنتافي، اضافة الى شركة الادوية سانوفي افنيتش، بينما باعت هذا العام باقي الحصة في سنتافي.

واضاف قائلا: لدينا كذلك استثمارات في الاسهم ضمن المحفظة الاستثمارية التي تديرها لنا الهيئة العامة للاستثمار.

ومضى قائلا: لدينا توجه من المجلس الاعلى للبترول بالنظر في فرص استثمارية تتوافق مع توجهات ومجال عمل المؤسسة سيتم انتقاء الفرص الجيدة التي تتوافق مع استراتيجية المؤسسة من بين مجموعة فرص تتم دراستها حاليا.

وتابع قائلا: يجب ان نشير هنا الى ان المشاريع التي دخلت فيها المؤسسة والتي تعتزم الدخول فيها تتطلب مبالغ كبيرة تحرص المؤسسة على ان يكون لديها المبالغ التي تفي بهذه الاحتياجات.

واشار حسين الى ان المؤسسة تنظر في فرص استثمارية عديدة في اميركا من بينها بناء مصفاة نفط جديدة بالاضافة الى فرص استثمارية في بعض المرافق الصناعية، جميعها فرص يتم تقييمها الآن بالمشاركة مع احدى الشركات العالمية.

واضاف قائلا: اما بالنسبة للسوق الصيني فقد قطعنا شوطا جيدا ووقعنا مذكرة تفاهم مع الجانب الصيني لبناء مجمع لصناعة البتروكيماويات والتكرير وبصدد توقيع الاتفاق النهائي.

بيزنس ويك: ٩٠٪ من نشاط الإمارة الاقتصادي لا يعتمد على النفط

تسونامي المشاريع العقارية يجتاح دبي ويهدف إلى استقطاب ١٥ مليون سائح بحلول ٢٠١٠

من الواضح أن العالم منشغل الآن بما تفعله دبي هذه الأيام، فبالاضافة للضجيج الذي اثير حول ادارة شركة موانئ دبي لبعض الموانئ الامريكية، تستحوذ هذه الامارة، التي هي احدى سبع امارات تشكل دولة الامارات العربية المتحدة، على اهتمام كبير في دوائر الهندسة والتصميم وسوق العقار بعد أن بدأت عملية بناء كبرى بأبعاد ملحمية.

فمع بداية العقد المقبل، وفقاً لما جاء في مجلة «بيزنس ويك» ستصبح دبي البالغ عدد سكانها حوالي ١,٤ ملايين نسمة، موطناً لعدد مذهل من المشاريع الهندسية الرائعة يمكن أن نذكر منها اعلى ناطحة سحاب في العالم، أول فندق فخم تحت مياه البحر وارخبيل من الجزر السكنية الصناعية يتماثل مع خارطة العالم عند النظر إليه من الأعلى.

والحقيقة أن معظم مشاريع البناء الطموحة هذه هي أما في مرحلة التخطيط، أو في مراحل البناء الأولى، لذا، ليس غريباً أن تكون الرافعات ومعدات البناء العملاقة الأخرى هي أول ما يشد انتباهك عند زيارة هذه الامارة، إذ تشير دراسة حديثة نشرتها غرفة تجارة وصناعة دبي إلى أن قطاع البناء يساهم بما نسبته ١٢,٢٪ من مجمل الانتاج غير النفطي في الامارة بل وهو بمعدل ٢٧٪ سنوياً.

لكن لماذا هذا الاندماج المفاجئ في البناء؟

لسبب بسيط جداً هو أن ولي عهد دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الذي يتولى ايضاً وزارة الدفاع ويرأس هيئة الاستثمار والتطوير في دبي، وضع هدفاً يأمل من خلاله بجذب ١٥ مليون سائح في عام ٢٠١٠، «كما كان العدد ٥,٤٢ ملايين عام ٢٠٠٣».

وتلاحظ هيئة الاستثمار والتطوير ان ما نسبته ٩٠٪ من النشاط الاقتصادي المتنوع في دبي لا يعتمد على قطاعات النفط، وهذا يعني أن دبي تسابق الزمن لايجاد صناعات جديدة مثل السياحة. لذا، ولانعاش هذه الصناعة ينهمك الممولون في دبي الآن بنشاطات عمرانية مكثفة لاعادة تشكيل ملامح المدينة.

ويمكن القول ان ما يجري في دبي الآن يتماثل مع ما يحدث في الصين، الدولة الأكبر سكاناً ومساحة، التي تتسابق الآن مع الزمن لانجاز مشاريع عمرانية ضخمة استعداداً لدورة الالعاب الاولمبية في عام ٢٠٠٨.

غير أن دبي تبدو الآن كما لو انها تريد تحطيم ارقام قياسية في عالم البناء ومن نواحي: الاعلى، الأكبر والأول، إذ يأمل المسؤولون بجذب السياح، ليس فقط من الشرق الأوسط، بل ومن اوروبا وحتى آسيا التي بدأ التطور الاقتصادي فيها يوجد طبقة جديدة من الأثرياء وإذا ما سار كل شيء وفقاً للخطة، ستصبح دبي قريباً موطناً لأعلى مبنى في العالم. فحينما يكتمل بناء برج دبي، الذي صممته شركة سكيدمور الامريكية في عام ٢٠٠٩، سيتفوق على برج تايبه في تايوان كأعلى مبنى على سطح الأرض. وهناك شركة غربية اخري هي فوستر وشركاه البريطانية صممت بدورها الحديقة المركزية التي تتضمن ايضاً مبنى من ٨٠ طابقاً وسيكون هذا المبنى اعلى مبنى مخصص للسكن في العالم عند انتهاء العمل به في عام ٢٠٠٨.

كما صممت شركة دي بي الهندسية السنغافورية مول دبي الذي يمتد على مساحة خمسة ملايين قدم مربع، ويضم ١٠٠٠ محل تجاري مما سيجعله اكبر مركز للتسوق على سطح الأرض عند افتتاحه هذه السنة.

لكن بالرغم من هذه الانشاءات المذهلة، إلا أنها تبقى تقليدية بالمقارنة مع بعض المشاريع الأخرى في دبي. إذ تقوم شركة جواشيم هاوزر الالمانية بتصميم وبناء فندق تحت سطح البحر من المقرر افتتاحه بنهاية ٢٠٠٧.

وهناك مشروع جزائر النخلة، الذي يضم جزراً صناعية تبدو على شكل نخلة عند النظر إليها من الطائرة. وسيتم افتتاح هذا المشروع في وقت لاحق من هذه السنة. كما سيكتمل هذه السنة أيضاً بناء «العالم» الذي هو عبارة عن سلسلة من جزر صناعية سكنية تأخذ شكل قارات العالم عند النظر إليها من الأعلى.

وثمة مشروع مميز آخر يجري تطويره الآن هو دوبي لاند الذي تموله جزئياً حكومة دبي، يمتد هذا المشروع السياحي، الذي يتماثل مع عالم ديزني لاند، على مساحة ثلاثة مليارات قدم مكعب، ولا يبعد سوى عشر دقائق بالسيارة عن مطار دبي الدولي.

وبالاضافة للعوالم الستة التي يوفرها لزائريه يتضمن مشروع دبي لاند كل مرافق وانشطة المدن الترفيهية، وهناك ايضاً ملاعب وصالات رياضية، ومراكز

للمحاضرات ودور عرض سينمائية ومطاعم.
والحقيقة ان اندفاع دبي للتميز في عالم البناء والمشاريع ينبغي الا يفاجئنا إذا ما تذكرنا تاريخ هذه الإمارة الباحثة دائماً عن التفوق.
ففي عام ١٩٧٩ شهدت دبي افتتاح اكبر ميناء صناعي في العالم في جبل علي.
وفي عام ١٩٩٩ اصبحت دبي مقراً لاول فندق في العالم من فئة سبع نجوم عند افتتاح برج العرب يتخذ شكل شراع للعمل رسمياً.

مدققو الحسابات يتصدرون قائمة أكثر من ٥ وظائف تطلبها الشركات الأمريكية ورواتب المبتدئين ٤٥ ألف دولار

بعد ظهور مؤشرات عن حاجة سوق العمل في الولايات المتحدة لموظفين يتميزون بالمهارة، اجرى موقع شبكة «سي.ان.ان» الاقتصادي لقاء عبر الانترنت مع المسؤولين المتخصصين بشؤون العمل والتوظيف بشركة سفيريون الدولية لمعرفة أكثر المهن حاجة للموظفين، وتبين ان هناك خمساً منها الآن هي:

● المحاسبة، اذ يبدو ان من لديه خبرة ولو لبضع سنوات فقط في تدقيق الحسابات بشركة محاسبة كبيرة بمقدروه المطالبة بمرتب جيد اذا ما اراد تغيير مكان عمله. بل ويستطيع الطلاب المتخرجون من قسم المحاسبة في الجامعة الحصول على مرتب يتراوح بين ٣٥ و٤٥ الف دولار في السنة. وربما ٥٠ الفاً إذا كان مكان العمل في مدن كبيرة مثل نيويورك. كما بمقدور هؤلاء المتخرجين المطالبة بعد سنتين من بدء العمل بزيادة كبيرة في المرتب إذا ما انتقلوا لشركة أكبر وعملوا فيها في تدقيق الحسابات أو تحولوا لشركة اصغر وعملوا فيه كمراقبين للنفقات. وهنا يمكن ان تقفز مرتباتهم من ٥٠ ألف إلى ٧٥ ألف دولار بالسنة.

● المبيعات والتسويق، يوفر قطاع الرعاية الصحية بعض الفرص الطيبة للكسب لأولئك المتخصصين في عالم التجارة واعمال الشركات. إذ يستطيع كل من مديري التطوير التجاري، مديري الانتاج ومساعديهم في العمل لدى صانعي الاجهزة والمعدات الطبية اذا كان لديهم خبرة ناجحة في متابعة استراتيجيات المبيعات. بالطبع، يتعين ان يكون لدى هؤلاء اجازة جامعية في ادارة الأعمال والتسويق اضافة لخبرة سنتين على الاقل، غير أن هذه الخبرة ينبغي أن تكون أكثر اذا تضمن العمل الجديد مسؤوليات أكبر. ويستطيع ان يبدأ «مساعد مدير الانتاج» بمرتب يتراوح بين ٥٥ و٧٥ ألف دولار.

● الحقوق، يبدو أن المحامين المتخصصين بقانون منح وتسجيل البراءات القانونية مطلوبون جداً هذه الأيام، ومعهم أيضاً امناء السر القانونيون (السكرتارية)، الذين لديهم خبرة في التعامل بمثل هذه المسائل. غير أن الاوفر حظاً في التوظيف في هذه الفئة هم المحامون الذين يمتلكون ايضا درجة جامعية في الكهرباء، الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكيميائية، التكنولوجيا الحيوية، الصيدلة وعلم الكمبيوتر.
أما السكرتاريون القانونيون فيمكنهم الحصول على ٦٥ ألف دولار إذا كان العمل في شركة قانونية أو ٥٥ الف دولار اذا كانت الشركة تجارية. وإذا ما اختاروا بعد ذلك الانتقال لشركة اخرى يستطيعون عندئذ المطالبة بأن تزيد مرتباتهم بنسبة ١٠٪ عما كانت عليه سابقاً.

● التكنولوجيا، ثمة مهنتان فنيتان تحظيان بطلبات متزايدة هذه الأيام هما: نت (دوت نت) وتحليل الضمان النوعي. إذ يستطيع الخبراء في استخدام لغة برمجة مايكروسوفت «نت» المطالبة بمرتب ٧٥ إلى ٨٥ الف دولار بالسنة إذا كان مقر العمل في مدن كبيرة. وإذا كان هؤلاء يسعون للعمل في شركة تريد متخصصين في مجال معين مثل خبير في استخدام البرامج المتعلقة بالمشتقات، فإن بإمكانهم عندئذ المطالبة برفع مرتباتهم بنسبة ١٥٪ أو أكثر عند البدء بعمل جديد. أما اولئك المتخصصون في ادارة نوعية البرامج فيستطيعون الحصول على ٦٥ الى ٧٥ الف دولار سنويا، ويصبح من حقهم بعد سنة المطالبة بزيادة نسبتها ١٠ الى ١٥ بالمائة في حال انتقالهم للعمل بشركة اخرى.

● التصنيع والهندسة، على الرغم من كل الاعلانات التي تضمنت تخفيض عدد الموظفين والعاملين في قطاع صناعة السيارات في امريكا، ما يزال مهندس النوعية ومديرو وحدات التصنيع مطلوبين جداً في الوقت الراهن. وينطبق هذا ايضا على الحرفيين في مواقع مماثلة.
مرتب مهندسي النوعية يتراوح بين ٦٥ و٧٥ الف دولار في البداية، لكن بعد سنوات قليلة من العمل يستطيع هؤلاء المهندسون المطالبة بزيادة بنسبة ١٥ إلى ٢٠ بالمائة.

باستثمارات تبلغ مليار دولار

اتفاق كويتي - مصري لبناء رصيف في ميناء دمياط

وقعت مجموعتان كويتيتان اتفاقا مع وزارة النقل المصرية لبناء رصيف في ميناء دمياط سيكون الاكبر في الشرق الاوسط وباستثمارات تبلغ نحو مليار دولار اميركي.

ووقع الاتفاق عن الجانب الكويتي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لمجموعة عارف الكويتية للاستثمارات الدكتور علي فهد الزميع ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة رابطة الكويت والخليج للنقل سعيد دشتي وعن الجانب المصري وزير النقل محمد منصور بحضور رئيس الوزراء الدكتور احمد نظيف.

واشاد سفير الكويت لدى مصر ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير احمد خالد الكليب الذي حضر التوقيع في تصريح للصحافيين بالعلاقات المصرية الكويتية في مختلف المجالات، معربا عن سعادته لتوقيع هذا الاتفاق الذي تتوافر له كل مقومات النجاح للاستثمار الكويتي على ارض مصر الشقيقة.

واشار السفير الكليب الى الطفرة التي تشهدها العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لافتا الى انه تم توقيع ثلاث اتفاقيات في خلال عشرة ايام، وهي اتفاق تسيير طيران مباشر لشركة طيران الجزيرة الكويتية الى كل من الاقصر والاسكندرية، واتفاق للاستثمار الكويتي في قطاع البتروكيماويات اضافة الى مشروع بناء الرصيف الذي سيكون بطول ٢٣٠٠ متر.

من جانبه، اعتبر الدكتور علي الزميع توقيع هذا العقد 'استثمارا غير تقليدي فهو ذو قيمة مضافة يتعامل مع البنى التحتية خاصة في مجال النقل'، موضحا ان عملية انشاء هذا الرصيف ستتم على احدث مستوى بالتعاون مع الخبرة الاجنبية وبشكل متقدم في كل المجالات.

واوضح ان هناك اتجاها للمستثمرين في هذا المشروع لخلق جيل متمرس لخدمة قطاع الموانئ في مصر ودول المنطقة بدءا من الادارة ومرورا بتنمية الخبرات البشرية في مجال النقل النهري والتخزين وغيرها من المجالات التي ستكون هناك استثمارات كبيرة فيها.

من ناحيته، قال سعيد دشتي ان هذا المشروع الضخم يعد من اكبر المشروعات في مجال الموانئ البحرية على مستوى العالم من حيث حجم الاستثمار فيه، مشيرا الى ان الرصيف سيستقبل نحو اربعة ملايين حاوية في غضون خمس سنوات.

وذكر ان المرحلة الاولى من المشروع سيتم انجازها خلال عامين ونصف العام على ان يتم تشغيله بالكامل في عام ٢٠٠٩، معربا عن شكره للحكومة المصرية على تسهيل اجراءات البدء في العمل بهذا المشروع بصفة عامة ولوزير النقل المصري محمد منصور بصفة خاصة. وقال دشتي ان المشروع سيكون نموذجا للاستثمار في مجال الملاحة البحرية والنهرية وستقوم شركة رابطة الكويت والخليج للنقل باستحداث مركز لتدريب الكوادر المصرية لتهيئتها للعمل في مصر، وفي مشروعات ادارة الموانئ التي تتولاها الشركة حول العالم.

من جهته، اشاد وزير النقل المصري محمد منصور بمستوى العلاقات المصرية - الكويتية ووصفها بأنها 'قديمة ونموذجية'. واشار الوزير منصور الى ان سيوفر نحو ١٢ الف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في مجال الحاويات.

متوفر لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

صدر حديثاً

دليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات

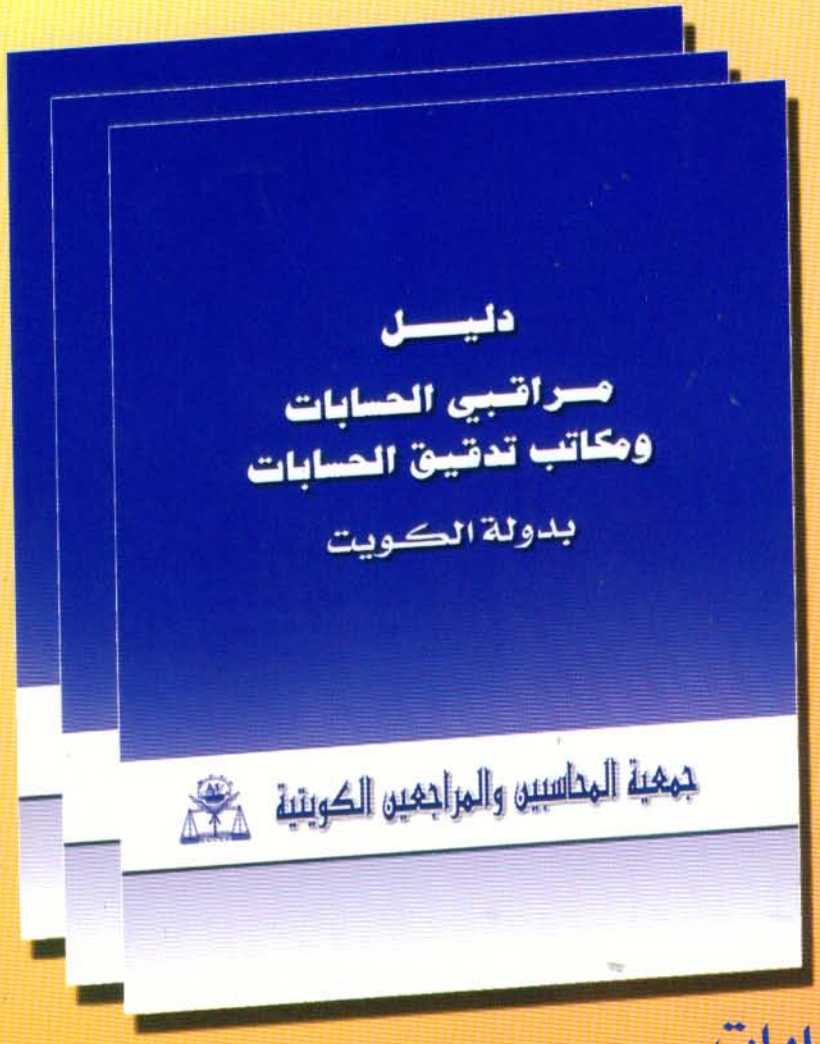

- يتضمن الدليل العناوين الخاصة بمراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات وجميع المعلومات التفصيلية عنه باللغتين العربية والانجليزية